



الجلسة العامة ١٦

الاثنين، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

البحر الكاريبي. وإننا نعتبر ذلك إقراراً ملموساً بالإسهام
النشط للمنطقة على الصعيد العالمي.

وإنني لعلني ثقة من أن جمعكم بين الخبرة السياسية
الطويلة والمهارات الدبلوماسية المتميزة والالتزام بحسن
التعامل بين الدول في جميع أنحاء العالم سيمكننا جميعاً من
الاستفادة من قيادتكم في الوقت الذي تواجه فيه الأمم
المتحدة، وهي حجر أساس أمننا العالمي وتعاوننا الاقتصادي،
أصعب اختبار لها وكذلك يواجه الميثاق أكبر تحدياته. ونود
أيضاً أن نشيد بالأمين العام على عمله خلال سنة صعبة جداً
وفي ظروف قاسية بالنسبة للأمم المتحدة.

وقد ثبت في نهاية الأمر أنها ضربة حظ في التاريخ أن
يشغل الآن، بفضل نظام التداول، ممثل موقر من منطقة
الكاريبي منصب الرئاسة. إننا نحن الذين أنشأنا الجماعة
الكاريبية قبل ثلاثين عاماً، أدركنا نتيجة لتاريخنا، وموقعنا
وحجمنا أننا لن نتمكن أبداً من الحصول على القوة
الاقتصادية أو العسكرية لنقف وحدنا. وبالتالي، توفر تعددية
الأطراف المصدر الوحيد لحماية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب دولة الأونرابل بيرسيفال جيمس باترسون، رئيس
الوزراء ووزير الدفاع في جامايكا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة
الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الدفاع في جامايكا.

اصطحب السيد بيرسيفال جيمس باترسون، رئيس
الوزراء ووزير الدفاع في جامايكا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسعدني أيما سعادة أن
أرحب بدولة الأونرابل بيرسيفال جيمس باترسون، رئيس
الوزراء ووزير الدفاع في جامايكا، وأدعوه إلى مخاطبة
الجمعية العامة.

السيد باترسون (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): إن
انتخابكم، سيدي، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة
والخمسين لمصدر فخر ورضا كبيرين لجامايكا وسائر منطقة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ثانياً، يجب أن تكون تعددية الأطراف ديمقراطية. وهذا أمر بالغ الأهمية لقبولها. ينبغي أن يركز اتخاذ القرار فيها على عملية شاملة تماماً، يكون لكل الدول فيها صوت مسموع ويجري فيها تشجيع الحوار والمشاركة المتساوية والترويج لهما.

ثالثاً، يجب أن تركز تعددية الأطراف على مبادئ. وهذا أمر بالغ الأهمية لشرعيتها. ويجب أن تركز على قواعد ومعايير مشتركة يصممها المجتمع الدولي ويقوم بإنفاذها، معايير تخلو من التطبيق الانتقائي أو الكيل بمكيالين.

رابعاً، يجب أن تكون تعددية الأطراف فعالة. وهذا أمر بالغ الأهمية لكفاءتها. ينبغي تنفيذ القرارات بمجرد اتخاذها. ويجب أن تمارس الدول الأعضاء الإرادة السياسية لكفالة دعم السياسات والقرارات المتفق عليها والتمسك بها. ويجب توفير موارد ملائمة حيثما اقتضت الحاجة. وبغية النهوض بمصالح الدول كافة، يجب أن تيسر الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف تهيئة فرص جديدة للتنمية الاقتصادية من خلال توسيع مجال التجارة وزيادة تدفق الاستثمار ومن خلال المساعدة في مجال التعاون التقني.

وبغية تعزيز تعددية الأطراف، نحتاج إلى الإصلاح وإعادة البناء لتحسين عمل الأمم المتحدة في مجالات مثل التعاون الإنمائي، والشؤون الإنسانية ونزع السلاح.

ولا يجسر أحد، حتى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على التشكك في الحاجة الملحة إلى تغيير تصميم مجلس الأمن ووظيفته إذا كنا نريد له أن يفي في حزم حقائق عالم اليوم، بولايته التي أعطاه إياه الميثاق عام ١٩٤٥. ولا يمكن دحض حجة توسيع نطاق العضوية وكذلك الحاجة إلى إعادة تصميم عملية صنع القرار لكي تتماشى مع مبدأ التساوي في السيادة بين الدول.

لذلك، ظلت جماعتنا منذ إنشائها راسخة العزم في التمسك بتساوي الدول في السيادة وبصون النظام الدولي الذي يحمي الضعيف والمغلوب على أمره من سيطرة الآخرين.

إن النظام الدولي اليوم مليء بالشكوك والمخاوف. ويسوده مناخ من عدم الثقة وعدم التيقن. وتواجه البشرية أخطار الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. ونحن نشهد نشوب الحروب واندلاع العنف وتصاعداً مقلقا في المواجهات والصراعات. وهناك عقائد وسياسات جديدة تهدد السلام في جميع الأنحاء.

ويحدث تآكل مطرد لدعائم القانون الدولي واحترام الحقوق السيادية. ولا يزال الظلم وانتهاك حقوق الإنسان واضحين. وهذه شواغل حقيقية تؤكد ضرورة تعزيز تعددية الأطراف واستعادة الثقة في منظومة الأمم المتحدة، بغية تأكيد دورها الأساسي في اتخاذ القرارات التي تؤثر علينا جميعاً ولنعزز بذلك قدرتها على تنفيذ القرارات.

وما لم يؤكد المجتمع الدولي أن لديه رغبة جماعية قوية في استعراض الهياكل والولايات والإجراءات في نظامنا العالمي سنتنهار عملية تعددية الأطراف.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز تعددية الأطراف، أود أن أركز على أربعة متطلبات، وهي كما يلي:

أولاً، يجب أن تكون تعددية الأطراف منصفة. وهذا أمر بالغ الأهمية لمصداقيتها. وينبغي أن تروج لسياسات توفر فرصاً كاملة لجميع الدول لكي تستفيد من النظام العالمي مع مراعاة احتياجات وتطلعات ورفاهية المجتمع العالمي بأسره. وينبغي ألا تكون تمييزية وأن تنطلق من مبدأ أنه لا يمكن التفريق بين أرواح البشر على أساس العنصر أو الجنسية أو الديانة.

والسلام الدائم. إذ لا يمكن فرض السلام الدائم بقوة الأسلحة. وهي بدلا عن ذلك توجد مناخا من عدم الأمن يُغذي العنف والحرب والإرهاب بقدرات تدميرية متزايدة.

وفي الوقت نفسه، تغذي صناعة الأسلحة عالما سريا للجريمة المنظمة عبر الوطنية سريع النمو، ويعرقل القانون والنظام ويعيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي داخل حدودنا الوطنية.

وإنه لأمر مأساوي ومؤلم أن نشهد استمرار دورة العنف والمذابح والتدمير الهائل للممتلكات في الشرق الأوسط. ولا يمكن أن ينجم حل عن القهر العسكري المتواصل للفلسطينيين أو عن العنف ضد الإسرائيليين. ويتعين إيجاد تسوية سياسية لتوفير الأمن للشعب الإسرائيلي، وإقامة دولة مستقلة للفلسطينيين واتخاذ الترتيبات المناسبة من أجل ضمان أمن جميع الدول في المنطقة.

ولا يمكن أن نشرع في الكلام عن الحالة في العراق دون ملاحظة جو الخوف والفوضى وانعدام الأمن السائد الآن في ذلك البلد. إننا نشجب التفجيرين الأخيرين للسفارة الأردنية في بغداد ومكتب الأمم المتحدة، اللذين نجم عنهما مقتل موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك مقتل الممثل الخاص للأمين العام في العراق وتفجير المسجد الشيعي.

ويجب أن نتعلم جميعا مما حصل في العراق خلال العام الماضي. والسؤال العاجل المطروح هو كيف نضع ترتيبات مؤقتة بغية إنعاش ذلك البلد وإعادة إعمارها وإعادة سيادته واستقلاله، في إطار حكومة يختارها الشعب العراقي. ولا بد من أن تضمن الجهود الرامية إلى إعادة إشراك الأمم المتحدة اضطلاعها بدور ذي مغزى في عملية بناء السلام والانتقال إلى الديمقراطية.

لم تحظ الحالة في أفريقيا بمستوى الاهتمام الذي تحتاج إليه، لا سيما من مجلس الأمن. ويبين الاضطراب

وأود أن أوضح أن الإصلاح يجب أن يتخطى التشكيل والتوازن الجغرافي. فمجلس الأمن بتشكيله الحالي، لا يدعي أنه يمثل الديمقراطية في النظام العالمي. ويجب تغيير هذا إذا أردنا ألا تقع في هاوية خطيرة، ويجب تغييره بحيث تتفادى الانحراف المتعطر عن أهم العناصر الأساسية لحكم القانون الدولي. وقد ظللنا نتكلم لوقت طويل، وقد آن الأوان الآن لكي نتوقف عن الكلام ونشرع في العمل.

في عام ٢٠٠١، ناديت، من هذا المنبر، بنهضة الأمم المتحدة. وما لم نضطلع بذلك الآن، لن يبقى هنا سوى الذين يؤمنون بالبعث. وحينئذ لن يستطيع أي منا أن يزعم أننا غير مسؤولين عن انهيار المنظمة ولن نستطيع أن نبرئ أنفسنا من إدانة التاريخ.

وفيما يتعلق بالجمعية العامة، إن المطلوب هو إعادة الحياة في استخدام سلطاتها وتأكيد دورها بوصفها الجهاز الأساسي للأمم المتحدة. فهذه الجمعية محفل للنزاع. ويجب أن تحمل أحكامها وقراراتها بشأن السياسة خاتم الشرعية حيث أهما صوت المجتمع الدولي.

ولكن بينما نركز على أهمية الإصلاح المؤسسي، ينبغي أن نركز بنفس القدر على مسؤوليات الأعضاء. فهناك حاجة إلى تقوية التزام الدول الأعضاء وإرادتها السياسية بغية دعم النظام المتعدد الأطراف وتزويده بالموارد الملائمة. وبغض النظر عن التدابير المؤسسية التي قد نضعها، لا يستطيع، في نهاية المطاف، إنجاح النظام سوى الدول الأعضاء وحدها. ولا يمكننا تحمل عواقب الفشل.

إن انتشار جميع أنواع الأسلحة يزيد من وطأة المشاكل الخطرة التي نواجهها اليوم فيما يتعلق بالحرب والسلام. فعلى مستوى العالم، يبلغ الإنفاق العسكري ٨٠٠ بليون دولار سنويا. ولكن التجربة أوضحت أن القوة العسكرية والاستثمار الكبير في الأسلحة لا يحققان الأمن

ولو كان ذلك صحيح، لأضحت جامايكا وجميع بلدان منطقة البحر الكاريبي ملاذات للرفاه منذ وقت طويل.

إن ما يحتاج إليه الكثير من العالم النامي يتجاوز الخطب عن مفاهيم الديمقراطية وعن الامتثال لسيادة القانون وكفالة احترام حقوق الإنسان. والمساعدة التي نحتاج إليها هي المساعدة على المحافظة على تلك الحقوق من التبدد جراء القلاقل الناجمة عن التخلف الإنمائي والتدهور المنتظم في البيئة السياسية العالمية.

وفي المجتمع الدولي، تُبذ نفس تلك القيم وتدمر بصورة منتظمة، وكأن مجتمعا عالمي يستحق أقل مما تستحقه مجتمعاتنا الوطنية. ويمثل استمرار التخلف الإنمائي - حرمان الناس من حقهم الكامل بوصفهم بشرا - التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلدان الفقيرة. وليكن هذا واضحا، لأنه أصبح من السهل جدا للبلدان الغنية أن تعفي أنفسها من أي جهد ذي مغزى في اتجاه تخفيف حدة الفقر والتنمية الاقتصادية بالتشديد على أن الخلاص يكمن ببساطة في تأمين الحقوق المدنية والسياسية. وهذا على وجه الدقة ما فعلته هذه البلدان الغنية في كانكون لأكثر البلدان فقرا في العالم - لتلك البلدان التي تعيش في فقر مدقع - برفض التماسها الحزين لصفقة أفضل في القطن.

وبصفتي الرئيس الحالي للجماعة الكاريبية، أشدد على أنه بالنسبة لنا نحن في منطقة البحر الكاريبي، يكمن مستقبل ديمقراطياتنا في تعزيز اقتصاداتنا، وفي بيئة تجارية أكثر مواتاة لمتجاتنا، وفي تخفيف عبء الدين بسرعة وفعالية أكثر، وفي حماية المجالات الشرعية للتقدم الاقتصادي مثل صناعة الخدمات المالية لدينا، وفي تعديل العولمة وعقيدة التحرير الاقتصادي لكي تناسب احتياجات الاقتصادات الصغيرة. ويكمن مستقبلنا، باختصار، في الإفلات من مصيدة الفقر. ومسألة أن هناك بعض البلدان أفقر منا

المستمر في أجزاء من القارة الحاجة إلى تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة والحوار بين الأطراف المتنازعة لمنع المزيد من القتال وسفك الدماء. إننا نشيد بالدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورجال الدولة الأفارقة للتوسط وتحقيق السلام في تلك المناطق التي تشكل حاليا مصدر قلق. ولكن ينبغي المزيد من العمل.

وهناك حاجة إلى المزيد من الموارد للمساعدة على ضمان تمكن المجتمعات التي عطلها الصراع من إعادة إرساء نفسها وتحقيق الاستقرار فيها. ويمكن التغلب على العقبات القائمة في سبيل القضاء على الفقر والمرض بتوفير المساعدة المادية، ونحن مقتنعون بأن لدى أفريقيا الموارد المحلية والإمكانية البشرية والقيادة للتغلب على المحنة.

وفي إطار الاقتصاد العالمي، فإن نمط الفجوة الآخذة في الاتساع بين الدول المتقدمة والدول النامية مستمر. إذ تزداد الثروة ولكن الفقر يزداد أيضا في مناطق خطيرة من العالم. وبالرغم من أننا ما زلنا نرفع أصواتنا للتحذير من أخطار هذا التوجه العالمي، فإن شركاءنا في العالم المتقدم النمو لم تبد منهم أي إشارة إلى إجراء تغيير في السياسات قد يعكس هذا التوجه.

وكما تعلمون جيدا، سيدي، ظلت بلدان الجماعة الكاريبية لوقت طويل منطقة تزدهر فيها الديمقراطية وتسود فيها سيادة القانون. وما انفك تعزيز الحقوق المدنية والسياسية في بلداننا يمثل شغفنا منذ نيلنا لحررتنا.

إننا نعلم أنه لا يوجد بلد ليس في حاجة إلى التحسن في أي من هذه المجالات، لكن هناك أسلوب في العالم الصناعي - بما فيه البلدان التي تحولت حديثا إلى هذه القيم - يعني أن اعتمادها لهذه القيم هو الحل لجميع مشاكل التنمية.

هذا ليس أمرا تلقائيا. وذلك لأن العولمة زادت أيضا من ضعفنا وانعدام أمننا وإمكانية تهميشنا. فلا يمكن أن يتوقع لبلدان صغيرة مثل جامايكا ومجموعات مثل الجماعة الكاريبية، ولا ينبغي أن يتوقع لها، أن تتبع نفس وصفات السياسة التي تطبقها البلدان الأكبر والأكثر تقدما. والمعاملة الخاصة والتفضيلية من النوع الذي له مغزى أمر هام، نظرا لأننا نحتاج إلى مجال تتيحه السياسات الاقتصادية لقطاعاتنا الإنتاجية. ولا يمكن أن يتوقع من بلدان مثل بلدنا أن تتخلى عن الإنتاج المحلي في الزراعة والصناعة، على الرغم من أننا ندرك تماما الأهمية والإمكانية المتزايدة لقطاع الخدمات في الاقتصادات الإقليمية والعالمية على السواء.

إننا في المجتمع الدولي نحتاج، في أعقاب مؤتمر كانكون، إلى قبول ضرورة أن تكون القواعد التجارية غير متناظرة اعترافا بالتنوع في مستويات التنمية وحجم الاقتصادات. ويجب أن تعترف القواعد التجارية أيضا بحق جميع البلدان في حماية أولوياتها الإنمائية والفئات الضعيفة، لا سيما صغار المزارعين في هذه البلدان. ويجب أن تحدد البلدان النامية نفسها المسائل الإنمائية من حيث تعلقها بجدول أعمال منظمة التجارة العالمية لا أن يحددها الآخرون لنا. وعلى المجتمع الدولي أن يقر بهذه المبادئ بما يكفل أن يعود الهيكل التجاري العالمي بفوائد ملموسة على الجميع.

إن العولمة قد تؤدي إلى عالم أكثر تكاملا، لكن أوجه تباين كبيرة ستظل دائما بين الأنظمة القطرية والثقافات والأولويات القطرية. ولا يوجد نموذج مستدام وحيد للتطور السياسي أو للنجاح الاقتصادي في كل منطقة من المناطق. إننا نعيش في عالم متنوع ذي أفكار مختلفة ومعايير وقواعد ثقافية متباينة. وينبغي احترام هذه الأفكار والمعايير جميعها في إطار مبادئ يُتفق عليها داخل الأمم المتحدة. ففي عالم يسوده هذا النوع من التنوع والتعددية، ينبغي أن يكون هنالك تسامح وتفاهم وعدم تمييز وتقرير

لا تجمعنا أقل فقرا مما نحن عليه؛ ومسألة أن هناك بلدانا أقل نموا منا لا تغير من حالة تحلفنا الإنمائي.

إن التجارة والقدرة على المنافسة ليستا كل شيء. ففي البلدان النامية هناك مواطن ضعف في الطاقة الإنتاجية وغيوب في مستوى الاقتصاد الجزئي يمكن معالجتها من خلال برامج التعاون الإنمائي. وفي الأعوام الأخيرة للأسف، ما فتئت موارد المانحين لهذا التعاون تضحل. وحيثما قطعت التزامات، هناك كثير جدا من الوعود قد حنث بها. لكننا ما زلنا آملين في أن تؤخذ تعهدات مونتيري وأهداف جوهانسبرغ مأخذ الجد بوصفها التزامات يتعين تنفيذها.

ينبغي ألا تستخدم الشراكة وسيلة لفرض المشروطيات لتعزيز أهداف سياسية على الصعيد الثنائي. وفي رأينا، أن المشاركة الحقيقية لا بد أن تحترم مفهوم الملكية لدى الملتحقين والأولويات الوطنية كما يحدونها. والقرارات التي تؤثر على التنمية يجري اتخاذها في مناطق مختلفة وفي محافل مختلفة ومن قبل وكالات مختلفة. وهناك حاجة على نحو متزايد، إلى ضمان التماسك في السياسات والبرامج.

وليس لدى النظام الدولي حاليا آلية فعالة للقيام بهذه الممارسة. ونؤكد من جديد إيماننا بان إحدى المهام العاجلة في هذه اللحظة هي إنشاء آلية في إطار البناء الدولي، تركز على التجارة والتمويل والتكنولوجيا والسياسة الإنمائية بطريقة متكاملة.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى برنامج عمل بربادوس، الذي يعالج ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وندعو مجتمع المانحين إلى مساندة استعراض الترتيبات الاقتصادية الدولية عندما يجتمع المؤتمر الدولي في عام ٢٠٠٤ لاستعراض برنامج عمل بربادوس.

ونحن في جامايكا نسلم تسليما تاما بأن لدى العولمة الإمكانية لتعزيز التنمية البشرية في جميع أرجاء العالم. ولكن

ستسخرون كامل تجربتكم وحكمتكم في إدارة أعمال هذه الجمعية بنجاح. وأطمئنكم على دعم وفدي الكامل لكم وتعاونهم معكم، متمنيا لكم النجاح في مهمتكم.

أود أيضا أن أهنئ الرئيس السابق السيد يان كافان على الأسلوب المتميز الذي أدار به مهام رئاسة الدورة السابعة والخمسين.

إني أتكلم اليوم بمزيج من الإحساس بالسعادة والأسى. فإني سعيد لمخاطبة الجمعية العامة لأول مرة في هذه الجلسة العامة بصفتي رئيسا لوزراء بلدي الشاب، بعد أن قضيت ما يزيد على عقدين في التماس التفهم والدعم لقضية شعبي، وبعد حملات متكررة قدتها داخل أروقة هذا المبنى من أجل الحصول على الدعم. بيد أنني حزين جدا، في المقابل، لفقداني قبل ما يزيد على الشهر بقليل صديقا قيما هو السيد سيرجيو دي ميلو، الضحية البريئة للتعصب والتطرف والإرهاب. أود أن أشيد بذكرى هذا الرجل وبذكرى جميع من خدموا الأمم المتحدة وسقطوا في بغداد وفي مناطق مضطربة أخرى من العالم.

إن جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية أصبحت قبل سنة واحدة بالذات العضو رقم ١٩١ في هذه المنظمة بفضل الجهود التي بذها السيد سيرجيو دي ميلو الذي كان يمثل الأمين العام كوفي عنان وينفذ توجيهاته. وإن رئيس جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية السيد زانا غوسماو وأنا شخصا نشهد على ذلك الحدث التاريخي المشهود.

ومنذ ذلك الحين، شهد بلدنا تقدما ملموسا في توطيد ديمقراطيتنا الناشئة. وقد رعت حكومتني عملية تعزيز التماسك الوطني وأعطت الأولوية لتثبيت الطابع الديمقراطي للجمهورية على نحو لا لبس فيه بوصفها دولة يسودها القانون، من خلال اتخاذ تدابير معيارية في الحكم ترمي إلى

للمصير واحترام للمساواة في الحقوق والعدالة للجميع. تلك، بالنسبة إلينا، قيم ذات أهمية فائقة سنظل نحن، في جامايكا وفي منطقة الكاريبي بأكملها، نعزز بها دائما.

وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تعزيز احترام التنوع إلى جانب تعزيز المبادئ والمثل العليا المشتركة التي تشكل دعائم القانون والنظام الدوليين والتعاون الدولي. وهذا يوفر السبيل الوحيد إلى السعي من أجل تحقيق سلام دائم ووثام وتنمية حقيقية في القرية العالمية التي ننتمي جميعنا إليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء جامايكا ووزير دفاعها على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد برسيغال جيمس باترسون، رئيس وزراء جامايكا ووزير دفاعها من المنصة.

خطاب رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية السيد ماري الكاتيري

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية.

اصطحب السيد ماري الكاتيري، رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، السيد ماري الكاتيري. أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد الكاتيري (تيمور - ليشتي) (تكلم بالبرتغالية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، سيدي، بأن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لدورة الجمعية العامة هذه. وإننا على ثقة من أنكم

المرشحين شعور بالإحباط لعدم تحقق توقعاتهم بالتخرج من الجامعة الوطنية. وتنتشر حاليا في بلدنا مؤسسات عديدة للتعليم العالي لا تعترف بها الحكومة الرسمية. ولمعالجة هذه الحالة، تولت الحكومة مسؤولية وضع قواعد بهذا الشأن.

وفي مجال الرعاية الصحية، نواجه حاليا تحديات مماثلة. لقد أعيد تأهيل جانب كبير من البنية الأساسية ويجري بناء جانب آخر منها، لكن السكان ما زالوا بحاجة إلى مزيد من المساعدة ووسائل الدعم. فهم يلتمسون عددا أكبر من الأطباء والمرضات والقابلات ومن سيارات الإسعاف، ويطلبون إنشاء مراكز صحية أقرب من قراهم. وقد اعتمدت الحكومة نظاما صحيا وطنيا. ونأمل أن نتمكن قريبا من تخفيف الصعوبات في هذا الميدان، بالتعاون مع جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوبا، من خلال توفير أطباء يعملون في المناطق الريفية.

أما في قطاع الزراعة، فقد تسنى إصلاح ما يزيد على ٦٠ في المائة من شبكة الري، ويجري حاليا بناء شبكات جديدة. ومن الأهمية الآن إرشاد المزارعين في ما يتعلق بأبجع السبل للاستفادة من شبكاتهم وجعلهم مسؤولين عن صيانة تلك الشبكات، فيما يجري العمل على إصلاح ما تبقى منها.

أما في مجال البنية التحتية بوجه عام، فقد اتسمت الإصلاحات وأعمال الصيانة بالبطء والصعوبة.

هناك أكثر من ٦٠٠٠ كيلومتر من الطرق بحاجة إلى إصلاح وصيانة، ويطلب شعبنا فتح طرق أخرى كثيرة. وهناك جسور كثيرة بحاجة إلى إعادة بناء وإكمال أو بناء من أول الأمر.

ونواجه أيضا مشاكل في قطاع الكهرباء، وهناك عجز في توفيرها. لقد أعدنا إنتاج الكهرباء في كل المقاطعات وفي ٥٥ من المقاطعات الفرعية التي يبلغ عددها

تنفيذ أحكام دستور حديث يصوغه التيموريون وتعتمده جمعية وطنية ينتخبها الشعب بصورة ديمقراطية.

إن الحكم المفتوح يشكل واحدا من برامج حكومي. فاستنادا إلى مبادئ الحكم الرشيد، والنهج الاشتراكي، ومشاركة الفرد والمسؤولية الجماعية، استهلت حملة الحكم المفتوح في كانون الثاني/يناير من هذه السنة. وهي تتمثل في الإتيان بمؤسسات الحكومة إلى سكان المناطق النائية من البلد للتعرف مباشرة على أولوياتهم ومشاكلهم واحتياجاتهم، فضلا عن تعريفهم بالخطة الإنمائية الوطنية والبرنامج الحكومي والموارد المتاحة والتحديات القائمة. وتهدف هذه الحملة أيضا إلى بث مزيد من روح المسؤولية لدى هؤلاء السكان وجعلهم يدركون بشكل أفضل الحاجة إلى مشاركتهم في إعمار البلد من خلال تنفيذ الخطة الوطنية، وأساليب تحقيق أهداف النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر توصلا إلى القضاء عليه.

وفي ما يتصل بالعملية التشريعية، وضعنا أولويات لاعتماد قوانين لتأسيس الدولة، لا سيما لتجنب اتخاذ تدابير استثنائية مصلحية مجردة من الأساس القانوني. من هنا، اعتمدت الحكومة ما يزيد على ٣٠ مرسوما وقانونا طرحتها على البرلمان الوطني للموافقة عليه. وبهذا الشكل، سوف نتوصل إلى خلق ثقافة ديمقراطية مؤسسية ترسي قواعد الدولة الديمقراطية على سيادة القانون ومبدأ الحكم الرشيد.

بيد أن التحديات الماثلة أمامنا هائلة. فمن بين المدارس الـ ٩٠٠ التي دُمّرت في عام ١٩٩٩، أعيد تأهيل زهاء ٧٠٠ مدرسة منها، فيما شُيد ما يربو على ٣٠ مدرسة جديدة. ورغم ذلك، ما زال ٢٥ في المائة من أطفالنا محرومين من التحصيل العلمي.

أما في مرحلة التعليم العالي، فلدينا جامعة وطنية تضم ما يربو على ٧٠٠٠ طالب. ويساور المئات من

وإذ أضع هذا موضع الاعتبار، أود أن أؤكد مجدداً أنه بغية ضمان استدامة العملية كلها والوفاء بتطلعين كبيرين - تطلع شعبنا إلى السلام، والديمقراطية، والتنمية، وتطلع المجتمع الدولي إلى مواصلة النهوض بتيمور - ليشتي كقصة نجاح، يجب ألا ننسى أن نقول ما يلي.

نقول لشعبنا - كما قلنا من قبل - إنه ينبغي أن يكون أكثر صبراً. وفوق كل شيء، يجب أن نطلب مشاركته وأن يتحمل مسؤوليته.

ونطلب من المجتمع الدولي الثبات، والشراكة الدينامية المستمرة وتقديم الدعم.

وإلى الجمعية العامة بشكل خاص، نطلب أن تعتمد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي القاضي بإدراج تيمور - ليشتي على قائمة أقل البلدان نمواً.

إن بلدي، في توافق مع تاريخ كفاحه من أجل الكرامة الإنسانية، قد صدق على عدد من المعاهدات الدولية الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان. ونحن ندرك أن التصديق على هذه الصكوك تنشأ عنه واجبات قانونية، وستبدل تيمور - ليشتي قصارى جهدها لتنفيذ التزاماتها بموجب تلك الصكوك.

فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، لا نزال نطور علاقات الصداقة والتعاون مع جيراننا، أي تايلند، وسنغافورة، وماليزيا، واليابان، وكوريا الجنوبية، ونيوزيلندا، وعلى وجه الخصوص مع جارتينا القريبتين إندونيسيا وأستراليا.

بصفتي رئيساً للوزراء، قمت بزيارات رسمية أو زيارات عمل لماليزيا، وسنغافورة، والفلبين، وإندونيسيا، وتايلند، ونيوزيلندا، وموزامبيق، وأنغولا، والبرتغال، وجمهورية الصين الشعبية.

٦٥. وفي ديلي، العاصمة، تتوفر الطاقة طوال ٢٤ ساعة يوميا. وفي هذه الأثناء، من سياسة حكومتي تحديد وإنشاء مصادر طاقة بديلة أكثر توفراً واستدامة. ونقوم في الوقت الراهن بدراسة جدوى لتلك المصادر، وعلى وجه الخصوص في مجال الطاقة الكهربائية المائية.

إن الحصول على المياه الجارية للاستهلاك محدود جداً. ومع ذلك، مما لا يمكن إنكاره أن عدد الناس الذين يحصلون على مياه جارية في تزايد كل يوم، وهو أكثر مما كان عليه الحال في عام ١٩٩٩.

وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، ننفذ مشروعاً طموحاً تشرف عليه "تيمور - ليشتي تيليكوم" عن طريق حق امتياز على نظام "البناء فالتشغيل ثم التحويل".

في نهاية هذا العام، سيكون تحت تصرف عواصم الأقاليم تليفونات ثابتة ومحمولة، سواء للأغراض الداخلية أو الدولية. وبإكمال وتركيب نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية، سنهيئ أيضاً الظروف الفنية اللازمة لتطوير التلفزة والإذاعة، بتقديم أفضل الخدمات في قطاع الإعلام، وهو قطاع حر، نابض بالحياة ومسؤول.

وتجري عملية إعادة البناء في مناخ من السلم والاستقرار. ومع ذلك، ستظل المجالات الرئيسية لضمان الاستمرارية والمصدقية للعملية كلها، مثل النظام القضائي، والدفاع والأمن، تتطلب مساعدة ودعم كبيرين لبعض الوقت مستقبلاً.

وفي قطاعات الإدارة الأخرى، نحتاج إلى أفراد مؤهلين للمساعدة على تنمية قدرات أبناء تيمور - ليشتي، وعلى وجه الخصوص في دعم النظامين المالي والنقدي، ومراقبة الحدود، ووضع التشريعات وتحديد سياسة وطنية، وتعزيز الاستثمار ونقل التكنولوجيا.

وسنبذل كل جهودنا للمساهمة في القضاء على تلك العلل، التي تتحول إلى مرض معد حقيقي مع تطور التكنولوجيا.

وتيمور - ليشتي بلد من بلدان جنوب شرقي آسيا تربطه بالمحيط الهادئ الجغرافيا، والتاريخ والثقافة. وشعبنا فخور بأن يكون جزءا من هذه المنطقة الجغرافية العظيمة لآسيا والأوقيانوس - الغنية في التاريخ، والثقافة والحضارة، وتتألف من أكثر من خمس البشرية. ونحن نشعر بامتنان عميق لكل إخواننا من البلدان الآسيوية - اليابان، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوريا، والفلبين، والهند، وماليزيا، وسنغافورة وتايلند - التي استجابت دون تردد لندائنا من أجل المساعدة، على مستوى كبير أو متواضع، على حسب قدرة كل بلد وخبرته. نحن ممتنون لها جميعا.

لقد اختتمت منذ آونة زيارة قمت بها لجمهورية الصين الشعبية، وفي غضون أسابيع، سوف تستقبل تيمور - ليشتي رئيس وزراء ماليزيا، السيد مهاتير محمد. وفي كانون الأول/ديسمبر، سوف تتشرف بزيارة رئيس وزراء مملكة تايلند.

ونحن نواصل تقوية علاقاتنا مع البلدان الأخرى في جنوب شرقي آسيا، وعلى وجه الخصوص بروني دار السلام، وكمبوديا، ولاوس وفييت نام.

ونرى أن مما يؤسف له أن عملية الحوار والمصالحة الوطنية في ميانمار متوقفة. وتتشاطر تيمور - ليشتي مشاعر القلق وخيبة الأمل مع أصدقائنا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في المجتمع الدولي لتوجيه مناشدة من أجل أن يطلق فوراً سراح السيدة داو أونغ سان سو كهي وجميع المحتجزين الآخرين، وأن تستأنف المحادثات وعملية المصالحة وإرساء الديمقراطية.

تخطط حكومتي علما بالالتزامات التي تعهد بها الفريق أول حين نيونت، رئيس وزراء اتحاد ميانمار، في خطابه الذي

وفي بداية هذا الشهر، عقد اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي بغرض حل عدد من المسائل المتبقية من السنوات الأخيرة، وأيضا لتعزيز التعاون الجديد في مجالات هامة مثل الاستثمار، والتنمية، والتعليم، والصحة والأمن. وأسفر الاجتماع عن نتيجة إيجابية. ونأمل أن ينتهي ترسيم حدود أرضنا هذا العام لنبداً المفاوضات بخصوص حدودنا البحرية. والحدود، سواء كانت أرضية أو بحرية، تعين أراضي البلد. وفي داخل الأراضي، يمكن ممارسة سلطات السيادة والاختصاص القانوني. ولهذا السبب، تأمل تيمور - ليشتي، التي لها جارتان كبيرتان صديقتان - إندونيسيا وأستراليا - أن ترى حدودها مع كلا البلدين وقد رسمت أو عُينت بنهاية ولاية حكومتي، حتى يمكن استغلال كل الموارد التي تخص شعب تيمور - ليشتي استغلالاً حراً يتسم بالسيادة لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة من التيموريين.

إن العلاقات بين تيمور - ليشتي وجيرانها تتطور بطريقة بناءة ودينامية على الصعد الثنائية، والثلاثية والمتعددة الأطراف.

وتتمتع تيمور - ليشتي بمركز مراقب خاص في محفل المحيط الهادئ وشاركت بصفة ضيف في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

وتيمور - ليشتي عضو كامل العضوية في رابطة البلدان الناطقة بالبرتغالية؛ والاتحاد الأفريقي، والكاريسي، واتحاد المحيط الهادئ وأوروبا؛ والبنك الدولي؛ وصندوق النقد الدولي؛ وبنك التنمية الآسيوي؛ وشتى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

إن مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، والمخدرات، والأسلحة غير القانونية على قمة جدول الأعمال، على المستوى الإقليمي وفي تيمور - ليشتي.

أحدثت عن تجربتنا فقط لأقول إن هناك في هذا العالم الذي تسوده الكراهية والعنف والتعصب والتطرف واحات للتسامح والسلام والسكينة جديدة بأن تكون مصدرا لطاقة جديدة.

ولم يخل التاريخ على مر أيامه من المتعصبين والمتطرفين، ولا يمكن لأي منطقة أو حضارة في العالم أن تدعي أنها تمتلك وحدها مفاتيح الفضيلة أو الحقيقة. ولا مكان في هذا العالم الذي يأخذ بتلايب العولمة للإحساس بالتفوق العنصري أو الثقافي، أو ما هو أسوأ من ذلك، التفوق الديني. وعلى الرغم من أن المتطرفين والإرهابيين كانوا موجودين على الدوام، فإن الفرق الجوهرى يكمن في أن إرهابيي اليوم يستفيدون من العولمة ويستغلون التكنولوجيا الحديثة كوسيلة لتحقيق مآربهم.

ومن غير المقبول أن تعرف الحضارات والأديان المختلفة بأنها أهداف. فالسبب الجوهرى وراء العنف القائم في العالم هو انعدام المساواة فيما يتعلق بالتنمية، وبخاصة الظلم الذي ينطوي عليه النظام الاقتصادي الدولى. فالمتطرفون والإرهابيون الإسلاميون لا يستهدفون الغرب، بثقافته والأديان السائدة فيه، بل ينبغى القول بأن استهداف الغرب من نتائج النظام العالمى.

وثمة واقع جديد مائل أمامنا. فبرنامج المتطرفين يتمثل في المقام الأول في إسقاط النظم المعتدلة ونظم الصفوة وفرض نظم ثيوقراطية تحيط الشكوك فيها بالقيم العالمية التي تعتنقها الدول الديمقراطية، لأن هذه القيم تتعارض مع أفكارهم. ويعنى هذا البرنامج أن نعود إلى العصور الوسطى، وأن يحدد المتطرفون الإسلاميون مصير مواطنينا.

ولا بد من شن الحرب على التطرف والتعصب والإرهاب على جميع الجبهات. ومن هذه الجبهات الجبهة العسكرية التي لا بد أن تخضع إجراءاتها للتفكير الجاد المتروى

أدى به في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣. ونود أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء انسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واعتزامها المعلن إنتاج أسلحة نووية. إن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثلاثة بلدان مجاورة أظهرت لها طوال السنين الصداقة والتضامن. وما من بلد من تلك البلدان يمثل أي تهديد لأمنها أو سيادتها، وبالتالي لا يمكن تبرير إنتاج الأسلحة النووية.

إن تيمور - ليشتي بلد صغير به عدد صغير من السكان. ومع ذلك، له شواطئ على محيطين ويرتبط بقارتين. ومن الناحية التاريخية، كنا طوال خمسة قرون المستعمرة البرتغالية الوحيدة في المنطقة، وكنا خلال ربع قرن إقليميا محتلا بواسطة إندونيسيا. وأكثر من ٩٠ في المائة من سكان بلدي كاثوليكيون، وهناك أيضا جماعتان دينيتان تمثلان أقليتين، هما البروتوستانت والمسلمون.

لقد حكم التاريخ أن نكون مختلفين. وقد فرض علينا وضعنا الجغرافى ظروفًا تدفعنا إلى التقارب والاتصال. ونحن سنظل مختلفين، وفي إطار ذلك الاختلاف، نجد هويتنا وشعورنا بالانفتاح والتسامح. ونعلم أن لدينا شيئًا نعطيهِ، لكن هناك أيضا الكثير مما نتلقاه.

إنني مسلم من أصل عربى ورئيس وزراء بلد ذى أغلبية كاثوليكية. وتعيش طائفتنا المسلمة الضئيلة فى سلام وسكينة، وهى مندججة فى المجتمع عموما دون أن تفقد هويتها ودون أن تشعر بالاعتراب أو بالتمييز ضدها. وقد وفرت القيادة الكاثوليكية التيمورية مثلا يُحتذى به فى الحض على احترام جميع العقائد الدينية والتسامح معها، وهى تسعى دائما إلى الحوار والتعاون والمشاركة والاحترام المتبادل.

إن بلدى لا يقصد أن يقدم نفسه بمثابة نموذج للتسامح والاحترام المتبادل والتعايش بين الأديان. وإنما

لا بد من عدم تجاهلها أو تخطيها حينما تكون مصالحتها ومصالح المنطقة في الميزان.

ويقدم بلدي نموذجا جيدا على نوعية الشراكة التي يمكن أن تنشأ عند الاعتراف بالأمم المتحدة ودورها الطبيعي الواضح في حل الصراعات وحشد التوافق الدولي في الآراء. وعلى الرغم من أن لكل عملية ظروفها الفريدة وأبعادها وسماها الخاصة، فإن تجربتنا الإيجابية يمكن تكرارها في أماكن أخرى، وهي يمكن أن توفر نقطة مرجعية بالنسبة للعراق.

وأود أن أعلق على قضيتين تتصلان بالشرق الأوسط، أولاهما تتعلق بفلسطين. فنحن نعرب عن خيبة الأمل العميقة بسبب الانتكاسة التي أصابت عملية السلام وتصاعد العنف في ذلك الركن من العالم. ومن الأمور المشجعة بالنسبة لنا طرح خارطة الطريق. وقد بعث طرح خارطة الطريق الأمل في نفوسنا، ويحدونا الأمل في أن يساعد هذا على الإسراع بخطى عملية السلام.

ونحن نؤكد من جديد دعمنا لخارطة الطريق، ولحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي نيل استقلاله وإنشاء دولة مستقلة ذات سيادة. وناشد جميع الأطراف في هذا الصراع الدموي أن تكف عن جميع أشكال العنف، وأن تستأنف الحوار، وتبدي الاحترام بشدة لخارطة الطريق، حسبما اتفق عليه مع المجموعة الرباعية.

أما فيما يتعلق بالصحراء الغربية، فإن الشعب العربي المسلم في هذا الإقليم الذي كان يتبع إسبانيا فيما مضى ما زال ينتظر بصر إجراء استفتاء على تقرير مصيره، حسبما اتفقت عليه جميع الأطراف في عام ١٩٩٤. ونحن نناشد الجمعية العامة، والأمين العام، ومجلس الأمن، والجامعة العربية، والاتحاد الأفريقي، أن يشجعوا الطرفين على العودة إلى الحوار المباشر، بغية وضع تاريخ محدد لإجراء الاستفتاء على تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية.

وأن يتوخى الحذر البالغ والتبصر عند تنفيذ هذه الإجراءات على الدوام. وثمة جبهات أخرى منها الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا بد من إدماج مكافحة الفقر والاستبعاد ضمن الاستراتيجية العالمية التي نأخذ بها في مكافحة الإرهاب.

وتهنئ حكومتي شعب العراق على انتهاء واحدة من أكثر الديكتاتوريات التي عرفها التاريخ دموية. فشعب تيمور - ليشتي يعرف جيدا ما تعنيه الديكتاتورية. ومن أجل التخلص منها ضحينا بمئات الآلاف من أبنائنا خلال عقود من الصراع غير المتكافئ.

وفي أثناء نضالنا من أجل الاستقلال والديمقراطية كنا نؤمن دائما بأن جهودنا ينبغي أن تتركز على إعادة إرساء الشرعية الدولية في بلدنا، وذلك بكفالة أن تتولى الأمم المتحدة المسؤولية، والمطالبة بأن يبدي المجتمع الدولي الاحترام للميثاق ولقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتيمور - ليشتي.

وتدافع حكومتنا عن المفهوم الداعي إلى وجوب أن تحترم جميع البلدان الدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان التي تتمتع بالإمكانات والموارد اللازمة لتعزيز دور منظمتنا.

وفيما يتعلق بالوضع في العراق، هناك ضرورة ملحة لإعادة إرساء الشرعية الدولية في ذلك البلد. والسبيل الشرعي الوحيد لنقل السيادة إلى شعب العراق هو تسليم السلطة إلى ممثليه المنتخبين بشكل ديمقراطي.

ونحن نرى أن الجامعة العربية لا بد وأن تكون شريكا مميذا للأمم المتحدة في عملية التحول والتعمير في العراق. فبالنظر إلى أنها منظمة إقليمية تمثل ما يزيد على ٢٠٠ مليون نسمة يدين معظمها بنفس الديانة وينطقون بنفس اللغة ويشاركون في نفس الأصل الثقافي والتاريخي،

وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، والتشجيع على أعمال حقوق الإنسان وعلى استقلال الجهاز القضائي. فهذه هي الشروط التي لا غنى عنها لتحقيق السلام والرخاء.

وفي الختام، أود أن أتطرق إلى موضوع إصلاح الأمم المتحدة. فقد ظهرت هذه المؤسسة إلى الوجود نتيجة للتجربة الجماعية للبشرية التي كانت ضحية لأكثر بلاء شهده التاريخ. ونحن نهنئ مؤسسيها على رؤيتهم، ولكننا ندرك أن هذه المؤسسة تعكس واقع تلك الفترة. ففي عام ١٩٤٥ لم يكن فيها سوى ٥١ عضواً، وكان يُنظر إليها على أنها ناد للأغنياء والأقوياء "ناد للرجل الأبيض". ولكن الأمم المتحدة اليوم مؤسسة عالمية. بمعنى الكلمة، ويبلغ عدد أعضائها ١٩١ عضواً.

وقد أثارت تجربة العراق مؤخراً مناقشة جديدة حول ضرورة الإصلاح الهيكلي لمؤسستنا، بدءاً بمجلس الأمن، الذي يُدعى باستمرار إلى تقديم الفتاوى والتدخل في كثير من بقاع العالم. ونحن نؤيد زيادة عدد الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن ليعكس الواقع الديموغرافي الحالي والتوازن العالمي الجديد.

فكثير من الناس يتساءلون بشكل أكثر تواتراً فيما بينهم، بل ويوجهون حفة من الأسئلة بصوت عال، من قبيل السؤال التالي "هل من العدل أن يكون للمجموعة الغربية ثلاثة مقاعد دائمة في مجلس الأمن، بينما ليس لآسيا سوى مقعد واحد وليس لأفريقيا أو أمريكا اللاتينية أية مقاعد؟"

هل يعقل أن الهند، أكبر ديمقراطية في العالم، ويبلغ عدد سكانها أكثر من بليون نسمة، لا تتمتع بنفس المركز الذي يتمتع به آخرون؟ هل يعقل أن البرازيل، التي يمثل اقتصادها تاسع أكبر اقتصاد في العالم وأكبر بلدان أمريكا اللاتينية، بلد تتقاطع فيه الأعراق والحضارات - حضارات

وتتابع حكومي عن كذب الحالة في غينيا - بيساو. وعلى الرغم من أننا نشجب الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المنتخب، فإننا مرتاحون لأن تلك العملية لم تؤد إلى إراقة الدماء أو إلى خسائر في الأرواح. وتؤيد حكومي عقد انتخابات جديدة من أجل العودة إلى النظام الديمقراطي والدستوري، في إطار الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية إن أمكن، وذلك من أجل توفير الدعم اللازم لإقرار السلام وإقامة حكومة مستقرة، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

ومن دواعي أسفنا انهيار المحادثات في الجولة الأخيرة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، التي عقدت في كانكون. ويجب أن تدرك الدول الصناعية أنه لا بد من إصلاح نظم التجارة الدولية. فليس من الأخلاق في شيء أن تتغنى البلدان الغنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان وعقيدة السوق الحرة، بينما تمارس في نفس الوقت سياسات حمائية تكتب على مئات الملايين من البشر أن يعيشوا في فقر دائم وتبعية دائمة، ومن المنافي للأخلاق أن تقوم هذه الدول بتلقي قواعد السوق الحرة، في الوقت الذي تدعم فيه مزارعيها ببلاتين الدولارات، مما يقلل بدرجة متزايدة من القدرة التنافسية لمنتجات بلداننا، التي تتمتع بدرجة أعلى من الميزات بالمقارنة.

لقد استفادت تيمور - ليشتي من التضامن الدولي، ونحن ممتنون لذلك. إلا أننا لا يمكننا أن نظل صامتين في وجه الظلم والسياسات الاقتصادية الضارة التي تنزل الفقر ببقية العالم. ونحن ندعو لإعادة التفاوض بشأن الديون والتخفيف من أعبائها على البلدان الفقيرة المدينة. بيد أننا نؤمن أيضاً بأن هذا التخفيف لا بد وأن يتناسب مع التدابير التي يتخذها كل بلد عن طريق اعتماد استراتيجيات للتنمية المستدامة، والتركيز على القضاء على الفقر. ويعني هذا زيادة الإنفاق على الصحة العامة والتعليم، وخفض الإنفاق العسكري،

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالقول إن المستقبل للمتفائلين. ونحن هنا اليوم لأننا نجذب التفاؤل. ولهذا السبب يجب أن يستمر الكفاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية تيمور- ليشتي الديمقراطية على بيانه الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد ماري الكاتيري، رئيس وزراء جمهورية تيمور- ليشتي الديمقراطية، إلى خارج القاعة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة أتايفا (تر كمانستان).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مرشد خان، وزير خارجية جمهورية بنغلاديش الشعبية.

السيد خان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): إنني أحمل إليكم رسالة سلام من بنغلاديش.

اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس على انتخابه. وأتمنى له كل نجاح في المهمة الهائلة المتمثلة في قيادة الأمم المتحدة لتظل منظمة مهمة وذات مصداقية في هذه الأوقات المضطربة. وأنا واثق من أنه سيبنى على الإرث الذي خلفه سلفه، السيد يان كافان.

ونشيد بالأمين العام على قيادته في هذه الأوقات الصعبة. فقد واجهت الأمم المتحدة حالات تحدٍ صعبة خلال السنة الماضية. إذ فقدنا واحداً من أبرز رجال السلم - السيد سيرجو فييرا دي ميلو والعديد من زملائه. وهذه الأعمال الحمقاء والحقيرة يجب ألا تتكرر.

إن الألفية الجديدة، التي استقبلناها جميعاً بأمل كبير جداً، قد غرقت في الاضطراب. فالأحداث التي وقعت أثناء

مواطني أمريكا اللاتينية من ذوي الأصول الآيبيرية، وذوي الأصول الأفريقية، والسكان الأصليين - لا تتمتع بعضوية دائمة في مجلس الأمن؟ فقد أظهرت البرازيل على مدى تاريخها حصافة وتوازناً في تسيير سياساتها الخارجية والمشاركة الفاعلة والبناءة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكانت على الدوام صوت اعتدال وداعية إلى الحوار.

هناك بعض الإجراءات التي ربما كانت مفهومة أثناء فترة الحرب الباردة. ولكن يجب اليوم إفساح الطريق أمام المبادئ الديمقراطية لصنع القرار، المقبولة والتي تمارس على صعيد عالمي. يجب أن نشكك في صحة هذه النماذج الموروثة عن الحرب الباردة.

ونعتقد أيضاً أن مدة عضوية الأعضاء غير الدائمين يجب أن تقلص إلى فترة تتراوح بين ستة شهور وعام واحد. وهذا سيتيح لجميع أعضاء منظمنا، الذين يبلغ عددهم ١٩١ عضواً، الفرصة لخدمة هذا الجهاز. إضافة إلى أن قصر الفترة سيجعل الأعضاء الأقل حظاً يشعرون بالرغبة في استثمار مواردهم البشرية والمالية للعمل في مجلس الأمن.

إن إصلاح عدد من أجهزة منظمنا، وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، مسألتان ضروريتان وملحتان. وينبغي لأخطاء وإخفاقات الماضي، عندما كان مجلس الأمن لا قوة له ولا يكثر بمأساة البشرية، أن تدفعنا جميعاً إلى التحلي بالشجاعة لقبول نصيب عادل في صنع القرارات التي تؤثر علينا جميعاً.

وليعلم الكبير والغني والقوي أن التواضع أعظم فضيلة. إن القيادة تعني معرفة أسلوب الحوار والإقناع وبناء التحالفات والتوافق في الآراء. وتوجد تحديات أمامنا. وتوجد أخطار عديدة. وتمثل هذه المنظمة الضخمة موارد ١٩١ بلداً. وللتصدي لهذه التحديات والأخطار، يجب أن نتوحد وأن نبني جسور التوافق والتعاون الفعال.

والعامل الثالث هو الشرعية. فكما جرى التأكيد على ذلك، لا تزال أكبر قوة للأمم المتحدة هي شرعيتها، التي قامت على مبادئ القانون الدولي الراسخة. ولا يوجد بديل لهذه الشرعية. إننا ننظر إلى الأمم المتحدة على أساس هذا المعيار.

ولكن كما لاحظ الأمين العام في تقريره عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، "أظهرت الحرب الانقسامات العميقة في صفوف المجتمع الدولي إذ وُجّهت اتهامات بوجود برنامج مزدوج". ومضى ليلاحظ أن "الحرب في العراق أبرزت مجموعة من المسائل المتعلقة بالمبادئ والممارسات التي تشكل تحدياً للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل". وهذا تعليق محزن على حالة الهيئة العالمية الآن.

في المقابل، لاحظنا أنه حينما سُمح للأمم المتحدة أن تقوم بدورها الصحيح وتحمل مسؤوليتها، وحينما وفّر لها الدعم الضروري، فإنها نجحت في تحقيق السلام والاستقرار دائمين. فتجربة تيمور - ليشتي وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر، أثبتت شرعية الأمم المتحدة وبررت دورها وأهميتها. ويمكن كسب الحرب بالقوة العسكرية؛ ولكن التحدي يكمن في كسب السلام. والأمم المتحدة، بجزئتها في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام التي تتجاوز نصف قرن في أفضل موقع لتحقيق ذلك.

ونحن في بنغلاديش نضع ثقتنا الكاملة، وإيماننا الكامل، في قدرة الأمم المتحدة على معالجة المسائل ذات الاهتمام الدولي والإقليمي، بما فيها السلم والأمن. ونرى الأمم المتحدة مصدر إلهام، ومبادرة ودعم لمساعدتنا الوطنية والإقليمية والدولية. ففي هذا المحفل نرسي المعايير المشتركة والقيم العالمية والبرامج المشتركة. وفي عالم أخذ في الترابط، ما من دولة تعيش كجزيرة معزولة؛ ولا يمكن لدولة أن

السنوات الثلاث الماضية غيرت العالم إلى الأبد. وتركتنا جميعاً نبحت عن حلول. فأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والحرب في أفغانستان وفي العراق، والمواجهة المفتوحة بين إسرائيل وحماس، والحروب الأهلية والأفريقية، شكلت بعض أبعاد عالم الفوضى هذا.

وهذه الأزمات حقائق جديدة - هجوم شامل على الإرهاب وحجج تساق لتبرير الضربة الاستباقية والعمل الانفرادي كخيار للأمن، واستهداف التطرف الإسلامي وما نتج عنه من وضع قوالب نمطية على أسس دينية. وفي مكان ما، خفضت عملة التعاون العالمي.

نأتي كل عام إلى هذه الجمعية لنؤكد مجدداً على ثقتنا بالأمم المتحدة والتزامنا بمقاصد ومبادئ الميثاق. ونتوقف اليوم لنغالب الشكوك التي ثارت حول أهمية هذه الهيئة العالمية. وأسرع إلى إضافة أن هذا التوقف لم يعمر طويلاً بالنسبة لبنغلاديش. والسؤال الكبير ليس عما هو الخطأ في الأمم المتحدة، ولكنه عما هو الصحيح فيها، وكيف يمكننا أن نجعلها تخدم مقاصدنا على الرغم من النكسات الظاهرة.

وتبرز ثلاثة عوامل قاهرة. أولها عالمية المنظمة. فجميع دول العالم البالغ عددها ١٩١ ترغب في أن تكون في زمرة المجتمع الدولي. والعامل الثاني هو الجانب الآخر للعولمة. وخلاصة القول إنه ما من دولة تستطيع بمفردها أن تتصدى للمشاكل الصعبة التي يواجهها العالم - سواءً كان ذلك احتلال عمل نظام الأمن الجماعي أو تداخل المصالح الاقتصادية والنقدية والمالية والتجارية، أو تحديات العولمة، أو الإرهاب الدولي، أو تدهور البيئة، أو الأمراض الجديدة، أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وما إلى ذلك. والنتيجة واضحة. لا غنى عن الأمم المتحدة بوصفها الجهاز المركزي لإدارة الشؤون العالمية إدارة جماعية.

إن البرامج والسياسات الإنمائية لحكومتنا، بقيادة رئيسة وزراء بنغلاديش، البيغوم خالدة ضياء، مبنية على الأهداف الإنمائية للألفية. ولا نزال نخصص جزءا كبيرا من مواردنا القطاع الاجتماعي، وقد أعدنا استراتيجية مدتها ثلاث - سنوات للنمو الاقتصادي، وخفض الفقر والتنمية الاجتماعية. وذلك إطار رئيسي وأولي للسياسات. وتطلع إلى العمل عن كثب مع شركائنا في التنمية في تنفيذنا لهذه السياسات.

وفي العقود الأخيرة تقبل نمط الإدارة الحكومية بسرور المعتقدات الأساسية للديمقراطية. وأصبحت لدينا في بنغلاديش المؤسسات اللازمة للحكم الديمقراطي. ونقوم بإصلاحها وتحديثها وتوسيعها. ونحن، بوصفنا ديمقراطية مزدهرة، ندعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والحكم الصالح وحقوق الإنسان. ونعتقد أن جميع حقوق الإنسان - بما في ذلك الحق في التنمية - ينبغي السعي إلى إعمالها بشكل شامل وبنهج كلي.

شهدت السنة الماضية بعض التطورات الخطيرة في حالة السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط. وقد اتخذت بنغلاديش نهجا إيجابيا وبناء حيال جميع هذه المسائل. إذ دعمنا باستمرار جهود الأمم المتحدة في ذلك المجال. وفعلنا ذلك من باب التزامنا بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وميثاقها.

ومن الناحية العملية، لا تزال بنغلاديش شريكة رئيسية للأمم المتحدة في رسالتها من أجل السلم والأمن. وفي العقود الماضية، شاركت بنغلاديش في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أربع قارات، بما في ذلك أخطر عمليات حفظ السلام. ونحن الآن من بين أكبر المساهمين بقوات وبأفراد آخرين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث نشارك بألاف من جنودنا في ثماني بعثات، في

تردهر بمفردها. لذلك نؤمن بأن المنظمة تستحق اليوم، أكثر من أي وقت مضى، دعم دولنا كافة بطريقة أكثر نشاطا وظهورا.

ويستحق الأمين العام تقديرنا لإعادة تركيز منظمنا على جدول أعمالها الاجتماعي - الاقتصادي. ونرحب بتقريره المتعلق بتنفيذ أهداف الألفية الإنمائية. وتقييمه للتقدم في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية تقييم واقعي. وبينما لوحظت دلائل على التقدم فيما يخص منطقة بعينها، فإن الطريق إلى سنة ٢٠١٥ طويل بالنسبة للعديد من دولنا. فتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، على سبيل المثال، يسترعي الانتباه إلى الانخفاض المزعج في تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل المناطق والبلدان نموا؛ ووصف ذلك الانخفاض بأنه "غير مقبول ومناف للضمير". ونادى التقرير أيضا بإجراء إصلاحات في النظام التجاري الدولي لمساعدة أفقر البلدان.

وإزاء هذه الخلفية، تستدعي الانتكاسة التي حدثت في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في كانون، استئناف المفاوضات مبكرا. وسيتطلب إحراز أي تقدم كبير قرارات شجاعة وتنازلات كبيرة. والتزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية يتطلب أيضا اختتام المفاوضات بنجاح. والحالة الاقتصادية العالمية اليوم توجب اتباع سياسات تجارية منصفة وممارسات تجارية عادلة، وهي ما سعيينا إليه في جولة الدوحة. إن البقاء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي للعديد من الدول يعتمد على كيفية التعامل مع تحديات ما بعد كانون. والمخاطر جد عالية بالنسبة لنا جميعا، في الأجلين القصير والطويل على حد سواء.

وتعيد بنغلاديش تأكيد تأييدها للتبكير بإنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونحن نطالب بقيام الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا، ونطلب إلى مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته تجاه شعب فلسطين. ونحث المجموعة الرباعية على تكثيف جهودها لمنع مزيد من التصعيد والتصدي للتهديدات الموجهة إلى الرئيس عرفات، الحائز لجائزة نوبل للسلام، والقائد بلا منازع للشعب الفلسطيني. ونحث على إعادة عملية السلام إلى مسارها. ونطالب بتحديد الجهود الهادفة إلى إيجاد حل شامل لقضايا الشرق الأوسط في إطار زمني محدد.

لا يزال الإرهاب الدولي يمثل آفة. وهو في سياق ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قد احتل المركز الرئيسي في شواغلنا العالمية. ونحن نكرر إدانتنا القاطعة للإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره. وبنغلاديش هي طرف في عدة اتفاقيات دولية لمكافحة الإرهاب. ونحن في طور الانضمام إلى الاتفاقيات المتبقية الأخرى. ونشارك بحماس في تطوير البروتوكول الإضافي للاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لقمع الإرهاب. وسيعزز هذا البروتوكول الاتفاقية من خلال إدراج أحكام تشمل تلك الواردة في قرارات مجلس الأمن الأخيرة ولا سيما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

تركز بنغلاديش تركيزا كبيرا على عملية نزع السلاح. ونعتقد أن نزع السلاح وثيق الصلة بالسلام والأمن الدوليين. كما نعتقد أن له علاقة مباشرة بالتنمية. وبنغلاديش طرف في جميع معاهدات نزع السلاح الدولية التي تغطي الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والتقليدية. والسعي إلى نزع السلاح العام والكامل التزام دستوري لدينا. وقد ظلت الاعتبارات الرئيسية في اتخاذ خيارات سياستنا تتمثل دائما في السلم والأمن الدوليين والأمن البشري وأمن كوكبنا.

كوت ديفوار، والصحراء الغربية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وإثيوبيا، وإريتريا، وكوسوفو، وتيمور - ليشتي، وجورجيا. ومؤخرا، التزمنا أيضا بالمشاركة في بعثة الأمم المتحدة المقترحة في ليبيريا.

لقد ورث الشعب العراقي حضارة قديمة ومن أجد الحضارات. ويجب إيجاد حل للحالة الراهنة في العراق مع المحافظة على مصالح الشعب العراقي وضمان السلم والأمن والاستقرار للأجل الطويل في المنطقة. وتعيد بنغلاديش تأكيدها على دعم سيادة البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. ونحن على أهبة الاستعداد للمشاركة في إعادة تعمير العراق وإعادة بنائه بروح الأخوة الحقيقية التي تتميز العلاقات بين أمتينا وشعبينا. ونكرر دعوتنا إلى ضمان دور واضح وفعال وموثوق به للأمم المتحدة في عملية انتقال العراق إلى الديمقراطية وفي إعادة تعمير البلد. وتؤيد بنغلاديش المؤتمر الدولي المقبل لإعادة تعمير العراق الذي تعقده الأمم المتحدة، ونتطلع إلى نتيجة موفقة.

إن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط مزعجة للغاية. ومن الواضح أن التقدم المحرز من أوسلو إلى مدريد وحتى الآن يتعرض للتهديد بشكل خطير. فخريطة الطريق التي قبلها الجانب الفلسطيني بشجاعة كبيرة لم يقبلها الجانب الآخر أو ينفذها بشكل جاد. وفرضت شروط مسبقة، تجعل السلام صعبا. ولا تزال الممارسات الإسرائيلية المعروفة جيدا للجمعية تطبق في فلسطين المحتلة. وهناك انتهاكات صارخة ومنظمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان الأساسية. والإعلان الأثيم والإجرامي عن اعتزام إسرائيل طرد الرئيس ياسر عرفات أو حتى قتله يستدعي إدانة عالمية بأشد ما يمكن من العبارات. وكل ذلك يتنافى مع المطالبة العالمية بالتسوية السلمية وإنشاء دولة فلسطينية تعيش كجارة حسنة الحوار في سلام وأمن.

عمل فيها هذا التكامل الاقتصادي الإقليمي بشكل جيد لشعوب تلك المناطق.

في عالم اليوم، ربما تتركز أكثر المصادر احتمالا لتضارب المصالح داخل البلدان وفيما بينها حول الموارد الطبيعية، وبشكل خاص، المياه العذبة. إننا ندعو إلى إدارة المصادر المشتركة دون حرمان اقتصاد أو بيئة أي من البلدان أو المنطقة المعنية أو إلحاق الأضرار بهما.

وعلى سبيل المثال، ينبغي منع أي سحب للمياه من الأنهار الدولية على نحو انفرادي، لأن مثل هذا العمل يلحق ضررا عظيما بالبيئة، والزراعة، والصناعة، والاقتصاد العام والإيكولوجيا في البلدان الأخرى. يجب أن تتوافق جميع الأعمال في هذه المجالات مع القانون الدولي وقواعد الحق والعدل، وبالطبع، الإنصاف. وينبغي أن يتخذ أي قرار يتعلق بالثروة الطبيعية المشتركة من خلال الاستشارة بين كل البلدان المعنية.

إن بنغلاديش تعترف على نحو وثيق بمشاكل أفريقيا. فنحن نؤمن بفعالية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفها ممارسة ذات نفع متبادل بين المجتمعات التي تمر بمراحل إنمائية متماثلة. وقد كان تأسيس الاتحاد الأفريقي ملهما، وكان تأسيس الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا مشجعا. ونحن واثقون من أن قادة أفريقيا وسكانها سينجحون في تحويل القارة إلى قارة يسودها السلم والازدهار.

لقد تطورت لدينا معرفة أكبر، وصلات خاصة وصدافة أوثق مع العديد من الدول الأفريقية من خلال مشاركتنا في جهودها المتعلقة بالديمقراطية وبناء الدولة عن طريق أنشطة حفظ السلام والتنمية. وستواصل بنغلاديش العمل مع تلك الدول في مواجهة تحديات بناء السلم الدائم والتنمية المستدامة.

لقد دعمنا جميع جهود نزع السلاح. ولا نزال نؤمن بقيمة جميع التدابير، وحتى الجهود الجزئية الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقد برر إيماننا هذا التقدم الذي أحرزناه في تحديد الأسلحة وحظر عدد منها. ولا بد من إعادة إحياء المسار المتعدد الأطراف، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح.

لقد تخلت بنغلاديش عن جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل - البيولوجية والكيميائية والنووية. وكانت الحالة على طول حدود البلدين الحائزين للأسلحة النووية في جنوب آسيا مصدر قلق عالمي. ونحن، بصفتنا جارا قريبا، لدينا أيضا داع شرعي للقلق. ونشيد، في هذا السياق، بالأمين العام لدعوته الأخيرة للقضاء على جميع الأسلحة النووية. إن الواجبات، بالنظر أيضا إلى التهديدات التي تواجه النظم القائمة والآثار المترتبة عليها، لا تتطلب توضيحا في هذا المحفل. ونحن نحث على النظر من جديد في فتوى محكمة العدل الدولية وتقرير لجنة كانبيرا المعنية بالقضاء على الأسلحة النووية.

وفي منطقتنا كما في أماكن أخرى، خاصة ونحن نواجه تحديات الفقر والجوع والأمية والافتقار إلى مياه الشرب والمرض. يجب أن تكون أولوياتنا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ليس التسلح النووي. نحن بحاجة إلى تعزيز التعاون، وليس إلى الإعداد للمواجهة.

وبهذه الفكرة وضع رئيسنا الراحل شهيد ضياء الرحمن تصور التعاون الإقليمي الذي أدى إلى ظهور رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ونحن نؤمن إيمانا قويا بقيمة التعاون في منطقتنا، بل بجميته. ونتمنى أن تتمكن معا أيضا من جعل جنوب آسيا ينعم بالسلم والصدافة والازدهار. إننا نستمد إلهاما من مناطق أخرى من العالم

يجب ألا تُعرض قرارات خفض الميزانية عمل المنظمة للخطر، ويجب ألا تؤثر عمليات الميزانية بشكل سلبي على مصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يكون هناك تزويد كافٍ للأنشطة المأذون بها في البلدان النامية.

وسيبقى هدفنا وضع الأمم المتحدة في مركز الجهود الإنمائية العالمية. ويمكن أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور رئيسي في هذا المضمار. ويتعين عليه أن يستكشف أساليب ابتكارية وإبداعية في عمله. وقد سعت بنغلاديش إلى أن تنتخب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال هذه الدورة. وكما فعلنا في الماضي، تسعى بنغلاديش إلى المساهمة بصفقتها عضواً في المجلس، في متابعة جدول أعمال الأمم المتحدة الاجتماعي والاقتصادي. ونأمل أن نحظى بدعم قيم من جميع أعضاء الجمعية.

وحددت الأهداف الإنمائية للألفية عدداً من الأهداف القابلة للإنجاز في أكثر المجالات إلحاحاً. وبنغلاديش ملتزمة بإنجاز تلك الأهداف من أجل شعوبنا. وستعمل أيضاً عن كثب مع جميع الدول الصديقة الأخرى حتى يتم تحقيق هذه الأهداف لنا جميعاً بشكل متساوٍ. بيد أننا نتطلع إلى المضي قدماً إلى أبعد من ذلك. ونحث على التركيز المستمر على تنفيذ نتائج دورة عام ١٩٩٠ للمؤتمرات الدولية. فهي تمثل جدول أعمال شامل للإنسانية للقرن الذي نعيش فيه. يجب علينا أن نتابع تلك النتائج من أجل حاضرنا وأجيالنا المستقبلية وتقدم الجنس البشري. دعونا نحاول جميعاً إيجاد عالم أفضل لجميع الأجيال.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية سانت كيتس ونيفيس معالي الأونورابل تيموثي هاريس.

إن المشاكل الخاصة التي تواجه البلدان الجزرية الصغيرة تتطلب اهتماماً خاصاً. ونأمل أن يكون مؤتمر ألماتي قد أحدث زخماً جديداً لتلبية احتياجات تلك البلدان. ويجب أيضاً أن نقدم الدعم إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بعملية انتقال.

وقد شهدت التسعينيات سلسلة من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. واعتمد كل واحد منها برنامج عمل مفصلاً وقابلاً للتطبيق، فيه مسؤوليات واضحة ومحددة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ومما عزز الالتزامات السابقة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، في المكسيك، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد في جوهانسبورغ، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في بروكسل. وحن الوقت الآن لتركيز جهودنا - الفردية والجماعية - على تنفيذ برامج العمل التي انبثقت من تلك المؤتمرات.

لقد أحرزت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة تقدماً هاماً في إصلاح نفسها من الناحية التنظيمية والجوهرية. ولا بد من تحقيق المزيد من التقدم في مختلف المجالات، بما في ذلك مجلس الأمن، حيث أن الإصلاحات ضرورية لجعله أكثر تمثيلاً، وديمقراطية وفعالية.

والجمعية العامة أيضاً في حاجة إلى مزيد من الإصلاحات، وكذلك الأجهزة الرئيسية الأخرى، بما في ذلك مجلس الوصاية، الذي يمكن إعادة إحيائه. ونحن نحتاج قطعاً إلى المضي قدماً. وترحب بنغلاديش باقتراح الأمين العام الرامي إلى إنشاء فريق رفيع المستوى من شخصيات بارزة لدراسة التحديات التي تواجه السلم والأمن. ونحن نتطلع إلى رؤية تقرير الفريق. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية الحفاظ على تعددية الأطراف وتوافق الآراء.

فبرغم تبادل الاتهامات والملامة، كانت مسألة الأمن البشري في صلب الجولة التي أجزتها منظمة التجارة العالمية في المكسيك العاصمة في وقت سابق من هذا الشهر. وواضح أن البلدان تريد ضمانات في ضوء كفاح الحكومات في سبيل تلبية احتياجات مواطنيها. وبالنسبة لحكومتنا، فإن الأمن البشري يعني أن كل مواطن له الحق في الحرية والتعليم والعمل وتحسين ظروف المعيشة والتنمية الاقتصادية. وإننا نؤمن بأن الأمن البشري مفهوم شامل وشمولي يغطي كل أوجه الحالة الإنسانية.

بديهي أن لدينا نحن الكاريبيين الكثير مما يمكننا بل يجب علينا أن نتعلمه من سائر شعوب العالم. كذلك، يوجد العديد من الدروس التي يمكن لسائر شعوب العالم أن تستخلصها من تجاربنا ونجاحاتنا في الكاريبي. ففي العديد من المجالات، تمثل منطقة الكاريبي دليلاً على قيمة التعاون الوظيفي العملية وفعاليتها وكيفية مواصلة العمل سوية بشأن المسائل المشتركة بيننا رغم العديد من القضايا التي تفصل بيننا. وسواء كان ذلك على المستوى دون الإقليمي لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي أو داخل الإطار الأوسع للجماعة الكاريبية، فإن التقدم الذي أحرزناه في صياغة توافق في الآراء وبناء مؤسسات مشتركة لمعالجة مشاكلنا المشتركة يتيح لنا إمكانية مشاطرة أفضل الممارسات مع الأمم المتحدة وتبيان كيفية يمكن لكل منا أن يحرز مزيداً من التقدم من خلال العمل سوية عن طريق الشراكات التعاونية.

إن جامعة جزر الهند الغربية تخرج منذ نحو أربعين عاماً العديد من الباحثين الأكاديميين المرموقين وسواهم من الشخصيات البارزة. واليوم، تقف هذه الجامعة منارة رجاء لشبابنا في سعيهم للحصول على تعليم عالٍ ذي جودة وإلحاقاً هذه الجامعة حقها نشير إلى أنها تواصل العمل مع عدة مؤسسات ووكالات معترف بها دولياً في ميادين السلم والأمن والرعاية الصحية والبحث العلمي، على سبيل المثال

السيد هاريس (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم بالانكليزية): يسر حكومتي أن تكون رئاسة الدورة العادية الثامنة والخمسين للجمعية العامة في عهدة زميلي الماهر، وزير خارجية سانت لوسيا الموقر السسيناتور جوليان هانت الذي يشهد انتخابه على الأهمية التي توليها هذه المنظمة لا لحكومة سانت لوسيا فحسب، بل أيضاً لحكومات وشعوب منطقة الكاريبي. وإنني على ثقة من أنه سيعمل لدى معالجة جدول أعمال الأمم المتحدة ذي الأهمية الحاسمة خلال السنة المقبلة على الركون إلى الدروس المستفادة من نجاحاتنا في إطار الجماعة الكاريبية. وبإمكانه بدوره أن يعتمد على دعم حكومتي المتواصل، شأنه في ذلك شأن سلفه الذي برهن على قدرة راسخة في القيادة خلال سنة كاملة من التحديات التي لم يسبق لها مثيل.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بذكرى الممثل الخاص للأمين العام سيرجيو فييرا دي ميلو وسائر موظفي الأمم المتحدة والمواطنين العراقيين الذين لقوا حتفهم أو أصيبوا بجروح في الحادثة المأساوية التي وقعت في بغداد في آب/أغسطس المنصرم. ونشاط الأمين العام وموظفي الأمانة العامة شعورهم بالأسى ونقدم بالغ تعازينا للأسر المنكوبة.

أعترم أن أركز انتباهنا على الأهمية الحاسمة لشراكتنا الاستراتيجية. وحتى لا يؤول بياني تأويلاً خاطئاً، أسارع إلى التأكيد للجمعية منذ البدء على أن حكومتي واعية ومقدرة تماماً لمجموعة الشواغل والمشاكل التي تلازم بل وتهدد سعيها من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين. ويسرني أن أشاطر الجمعية لاحقاً نظرة حكومتي إلى هذا الموضوع. ولكن اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشاطرها فلسفتنا وسياستنا الوطنيتين المتصلتين بتحسين الحالة الإنسانية.

تسألون: "كيف لنا أن نقوم بذلك؟". إن تحسين الحالة الإنسانية يتحقق بالعمل في سبيل الأمن البشري.

حالة، تتحسن أوضاع البلدان الأعضاء لأنها تعمل سوية لا كل منها بمفرده.

وإننا نواصل تضمين سياساتنا الوطنية العديد من المبادئ المتفق عليها في مجال التنمية المستدامة. وفضلا عن ذلك، شهدت حملتنا الإقليمية لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجة ضحاياه نتائج مشجعة في إطار الشراكة بين البلدان الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتود حكومتي أن تشيد بما تعهد به كل من البنك الدولي ومؤسسة الرئيس وليم ج. كلينتون من دعم لعملنا في هذا المجال. ونأمل أن تشكل جهودنا التعاونية نموذجا لشراكات مستقبلية في منطقتنا وفي مناطق أخرى من العالم.

لقد وعدت في بداية بياني بأن أشاطركم نظرة حكومتي إلى بعض القضايا الحاسمة التي تواجهنا دوليا. وأود أن أمهد لملاحظاتي بالتذكير بأننا كنا قبل ما يربو على عقد بقليل نقف على عتبة حقبة جديدة مليئة بالفرص. فقد احتفلنا باختيار الصراعات الأيديولوجية الكبرى التي كنا أسرى لها في السابق والتي كادت تقودنا إلى جهنم نووية. وعلى نحو ما لاحظ أحد الزعماء، فإن الدول والشعوب أمّلت بهدوء أن يبشر العقد الأخير من القرن العشرين وإطلالة القرن الحادي والعشرين بفرص جديدة لمعالجة وتصحيح الاختلالات التي سبق أن أحبطت طموحاتنا الجماعية وإمكاناتنا الفردية. وإنني متأكد من أن أيا منا لا يرجح أن يسلم بأننا فرطنا بهذه الفرص. بيد أنه يبدو، بعد مضي ما يزيد بقليل على عقد من الزمن، أن شروحا سياسية وأخطارا جديدة قد حلت محل الصدع العقائدي.

من هنا، علينا أن نعيد تقييم مفهومنا للأمن. وقد اتخذت منظمة الدول الأمريكية في اجتماع وزراء خارجيتها الذي عقد السنة الفائتة في بربادوس خطوة جريئة أتت في

لا الحصر. وقد استجاب المجلس الكاريبي للامتحانات بصورة كافية وبالمستوى المطلوب من الامتياز للاحتياجات التعليمية المتنامية للطلاب الكاريبيين الناطقين بالانكليزية. فعندما ينهي طلابنا تحصيلهم العملي، يصبحون على قدم المساواة مع نظرائهم من مختلف أنحاء العالم. ولست هنا في وارد التباهي، لكنها مسألة اعتزاز وطني وإقليمي بالنسبة لنا. كذلك، وكما يعرف رئيس الجمعية، فإن العديد من بلداننا قد اعتمد سياسات تتيح لمواطني الدول الأعضاء الأخرى السفر إلى هذه البلدان والعمل فيها دون تكبد مشقة الحصول على تأشيرات الدخول وتصاريح العمل. ورغم أن البحر يفصل بيننا، فإن جسور المهمة والتسليم بالتحديات المشتركة التي تواجهنا، وفوائد النهج المشتركة تُقربنا أكثر فأكثر بعضنا من بعض.

إن مصرف التنمية الكاريبي والمصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي نموذجان يبينان كيف أن التحلي بالمسؤولية والتعاون الماليين مع حكومات الدول الأعضاء وفي ما بينها في مجال تنفيذ السياسات الضريبية والنقدية يساهم في تيسير الاستقرار وتعزيز المساءلة وإرساء التقدم. فعلى مدى عقود ظل دولار منطقة شرق الكاريبي وعملات بلدان منظمة دول شرق الكاريبي تشكل القاعدة الراسخة للاستقرار. ونحن فخورون أيضا بشكل خاص بالنجاح الذي حققته محكمة الاستئناف التابعة لمنظمة دول شرق الكاريبي التي عملت بحس من الفعالية والواجب في إدارة شؤون القضاء على جميع الأراضي التي تمارس سلطتها عليها. كذلك، تعطي الخطوات الإيجابية الحصيفة التي اتخذت في سبيل إقامة سوق واقتصاد موحدين للجماعة الكاريبية دليلا على تصميم الحكومات الكاريبية على التعاون في مجمل المساعي الرامية إلى النهوض بالأمن البشري لمواطنينا. وما هذه إلا بضعة أمثلة على التعاون الوظيفي. وفي كل

أنتقل الآن إلى الحديث عن الأمم المتحدة. ففي نظرنا، يظل للأمم المتحدة دور مركزي توديه في السلم الدولي والأمن البشري. والتحديات الجمة التي نواجهها اليوم تستلزم التحرك بصورة جماعية وفي إطار الشراكة. وأسارع إلى الإضافة بالقول إن الأمم المتحدة، رغم استمرار افتقارها إلى عناصر هامة من الشفافية والديمقراطية في عمليات مجلس الأمن، تمثل الإطار العملي الأمل المتاح لدى دولنا في معالجة الشواغل الإقليمية والدولية بصورة شمولية.

وإنني واثق من أنه ما إن تنتهي الخلافات حتى ندرك تمام الإدراك أنه لن يكون بوسع أي بلد أن يتوصل بمفرده إلى تحقيق السلم الدولي والتنمية والأمن البشري. إن حكومتي تناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اعتماد رؤية والتزام جريئين لمكافحة فتنة الانعزال وإجراء الهندسة الاقتصادية والمالية. إن واقعنا اليوم يشمل معارك تهدف إلى إيجاد أساليب إيجابية ومستدامة للنهوض بتنمية مواطنينا ضد القوى غير المتمدينة أو العقائد المارقة التي تعمل دون هوادة على تقويضها.

إن حكومتي تناشد الأمم المتحدة وحكومات الدول الأعضاء المضي في الالتزام بمبدأ الشراكة وتعزيزه من خلال إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. إن هذه الأهداف تشكل خطوات أساسية في تحسين الأوضاع البشرية. وهي تشكل أيضا أساسا موثوقا لمعالجة العديد من أوجه الإجحاف في العولمة. وإننا نحث الدول الأعضاء على العمل من أجل إنجاز هذه الأهداف. ولن نتوقف عن سعيها هذا إلا عندما يتخلص نصف سكان العالم من العيش في فقر مدقع، وعندما يتسنى لقطاعات أكبر من سكان العالم الحصول على عمل وعندما يصبح بمقدور جميع الأهالي إرسال أطفالهم إلى المدارس.

ورغم استثناء جمهورية الصين في تايوان من هذه الأخوية الدولية للأمم، تظل هذه الجمهورية شريكا قيما

حينها تتمثل في إعادة تحديد مفهوم الأمن ضمن إطار نصف الكرة الغربي. فقد أعلن وزراء الخارجية أن الأمن متنوع النطاقات ومتعدد الأبعاد، ويستلزم نهجا متعددة الأوجه لمعالجة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهذا المفهوم يسلم بوضوح بأنه لا يمكننا فصل المسائل الأمنية القطرية والإقليمية والدولية عن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والآثار المترتبة عليه بالنسبة للأمن.

إننا في منطقة الكاريبي نسلم بأن العولمة، رغم كونها أداة حية للنمو والرخاء بالنسبة للبعض، قد غدت سببا لحراب مصائر العديد من البشر في العالم ممن يعانون أصلا من الفقر، بل وأدت إلى بأسهم. ففي حين أن البلدان المزدهرة تمتدح العولمة والتجارة الحرة، تعتبر البلدان المحرومة أنها ليست سوى فتران تجارب في مختبر العولمة وأدوات طيبة في يدها، لا أمل يذكر لديها في النهوض بالأمن البشري لمواطنيها الفقراء.

كيف نشجع مواطنينا على الإيمان بنظام يعاقبهم على ما يبذلونه من جهود مشروعة؟ كيف لنا أن نقول لمزارعي العالم النامي الفقراء الذين يكدحون من أجل سد رمقهم أن يحافظوا على الأمن حين يرون مزارعي البلدان الغنية يتلقون إعانات بل ومكافآت على فائض إنتاجهم؟ كيف نطلب من مواطنينا في البلدان الصغيرة ذات الاقتصادات الهشة أن يضحوا ويعتمدوا نظام التجارة الحرة بقضه وقضيضه في وقت تصوغ فيه البلدان الأكبر ذات الاقتصاد الأكثر تطورا أساليب حرمانها من الوصول إلى فرص الأسواق التي تمس حاجتها إليها. فما لم نعالج مظاهر الإجحاف، ستظل مشاعر الامتعاظ وانعدام الثقة مسيطرة على الدوام. لذا، علينا أن نعمل سوية من أجل إزالة هذه العراقيل التي تعترض الطريق إلى التنمية. وعلينا أيضا أن نحرم القوى غير المتمدينة من اللجوء إلى حجج تغذي بها نقمة الفقراء والمحرومين وتستغلهم بها.

الشهر الفائت على نحو أودى بحياة سيرجيو فييرا دي ميلو وحيات ٢١ شخصا آخرين من جنسيات مختلفة. لقد كان ذلك عملا همجيا استحق أشد الإدانة من جميع بلدان العالم. فلا شيء يبرر هجوما أرعن من هذا النوع ضد موظفين مدنيين لبعثة جُل هدفها مساعدة الشعب العراقي على مواجهة الحالة المأساوية التي يعيش فيها. وفي هذه المناسبة ننف إحلالا وإكبارا لذكرى أولئك الأشخاص المتفانين الذين سقطوا خلال هذه الحادثة المأساوية.

إن حكومتي متعاونة تعاوننا كاملا مع أجهزة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ومع ذلك، ينبغي ألا تؤدي مكافحة الإرهاب بالمجتمع الدولي إلى التقليل من أهمية تعزيز التنمية ومكافحة الفقر وكل ما يرتبط بهما، بما في ذلك الجوع والمرض والامية وتدهور البيئة. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يغفل عن الحاجة إلى كفالة احترام حقوق الشعوب والأفراد، ومكافحة التمييز وجميع مظاهره التي تحرم البشر من كرامتهم.

وقد قدم الأمين العام مقترحات مهمة جدا تتعلق بمستقبل منظمنا. وشدد على الحاجة إلى المسارعة بإصلاح الأمم المتحدة من خلال مواءمتها مع واقع العالم الذي نعيش فيه، أي بالتصدي لمسألة توسيع عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه الدائمين، وتعزيز الجمعية العامة وإنعاش دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وكذلك دور الأمم المتحدة ككل بما في ذلك علاقتها مع مؤسسات بريتون وودز.

وهناك دول مرشحة بحكم حجمها وقوتها الاقتصادية وتأثيرها الإقليمي والدولي لكي تصبح أعضاء دائمين في مجلس الأمن. ولم يعد من الممكن تجاهل ثقلها في الشؤون الدولية. وينبغي ألا نغفل أن إسهاماتها في السلام والأمن والتنمية يمكن أن تجلب قدرا أكبر من الشرعية للهيئة

للسلام والتنمية يكن أشد الاحترام للقانون الدولي. ونحن واثقون من أن ضمان مساهماتها وحقوق مواطنيها في التمثيل الكافي يمكن أن يصب في مصلحة هذه الأخوية على نحو يتيح لجميع الشعوب العيش في سلام والتمتع بثمار الرخاء عن طريق الشراكة. لذا، تحث سانت كيتس ونيفيس الأمم المتحدة على اغتنام كل إمكانية متاحة لتسهيل إيجاد تسوية مستدامة للأزمة التي تعيق مساعي تايوان الرامية إلى الدخول في حوار دولي والإسهام في مصالح البشرية المشتركة.

واسمحوا لي في الختام أن أعيد تأكيد التزام حكومتي بالتنوع والشراكة الاستراتيجية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لمعالي وزير الخارجية والتعاون والمجتمعات المحلية في جمهورية الرأس الأخضر، السيدة ماري دي فاتيما ليما فيغا.

السيدة فيغا (الرأس الأخضر) (تكلمت بالبرتغالية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أقدم أحر التهاني للسيد هانت على انتخابه رئيسا للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وإننا على ثقة من أن مهاراته الثابتة في الشؤون الدولية وخبرته الواسعة النطاق ستساعدنا على التعامل بفعالية مع المهام العديدة البالغة الأهمية التي تواجه جمعيتنا. وأؤكد له دعم وفدنا الكامل وأفضل تمنياته له خلال قيامه بمهامه في هذا المنصب الرفيع.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري للرئيس المنتهية ولايته السيد يان كافان الذي أدار بتفان أعمال الدورة السابعة والخمسين لهذه الجمعية.

وأود كذلك أن أعرب عن تقدير وفدي للجهود التي بذلها الأمين العام خلال العام الفائت دون كلل من أجل الحفاظ على دور منظمنا وتعزيزه، وهو دور ثبت أنه كان من أكثر الأدوار صعوبة في تاريخ وجود المنظمة. ومن العلامات المحزنة على ذلك تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد

الجزرية الصغيرة النامية، وهي عملية تلتزم بها حكومة بلادي التزاما تاما.

بدأ إطلاق تصنيف الدول الجزرية الصغيرة النامية قبل ما يقرب من عقد. وقد اتسم العمل الذي أنجزته الأمم المتحدة صوب تكوين وعي دولي أكبر بمشاكل هذه الدول بالنجاح بوجه عام.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتنان حكومتي لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها على الدور المركزي الذي ما فتئت تؤديه في زيادة هذه الدرجة العالية من الوعي الدولي الضروري لبلادنا والحفاظ عليها.

ومع ذلك، لا يمكن تبرير الاعتراف بفتة خاصة من البلدان بأنه لأغراض التصنيف فحسب. بل يمكن أن نتوقع أن يؤدي هذا التصنيف الخاص إلى حد أدنى من المعاملة الخاصة للبلدان المعنية بما يتناسب مع ما تعانیه من أضرار وعقبات. وللأسف، فالحال ليس كذلك بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي الواقع، تكاد المعاملة الخاصة للدول الجزرية تكون غير موجودة رغم أن العديد من هذه الدول في أمس الحاجة إلى معاملة تفضيلية أكبر في ظل النمط الحالي للتعاون الدولي.

ولذلك، أود أن أعرب عن أمل حكومة بلادي في أن برنامج عمل بربادوس زائد ١٠ الذي سيتوج باجتماع موريشيوس، سيمثل علامة في تاريخ المعاملة التفضيلية للبلدان النامية، ولا سيما للدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن الحاجة إلى المعاملة الخاصة، وهي أكثر ما تتشاطره الدول الجزرية الصغيرة النامية، تعني الحاجة إلى المحافظة على المعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق، وليس تقليصها. وهذه الحاجة ليست ترفا ولكنها شرط لا غنى عنه للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في مسعاها من أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية وحيويتها

هذه. وقد آن الأوان لكي نرحب بتلك البلدان في مجلس أمن موسع وأكثر تمثيلا، وأن يكون لأفريقيا فيه مقعدين دائمين على الأقل.

وبوصف البرازيل عضو في مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، فنحن نرى أنه ينبغي لها أن تشغل مقعدا دائما في المجلس.

وقد ظلت القضايا المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة موضع نقاش طويل الأمد مما يشير إلى وجود توافق كبير في الآراء فيما بين الدول الأعضاء. ويؤيد وفد بلادي الاقتراحات التي قدمها الأمين العام ويأمل في أن هذه الجمعية ستغتنم الزخم الذي وفره الإقرار بالتحديات والتعهدات والمخاطر التي يواجهها العالم وستعرس في أعضائها شعورا بالإلحاح من أجل التوصل إلى قرارات ملائمة وملزمة وعملية فيما يتعلق بهذه القضايا.

ومثلما أوضح رئيس الجمعية العامة عن حق في خطابه الاستهلاكي "إن الكثير من البلدان النامية لا تتوفر لديها طائفة واسعة من الخيارات الإنمائية، بل إنها في حقيقة الأمر تواجه تحديات جسيمة نتيجة للظروف الخاصة التي تمر بها". (A/58/PV.1، ص. ٥).

وقد أقر المجتمع الدولي بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل حالة خاصة للتنمية والبيئة. ومن قبيل المصادفة السعيدة أنه في أثناء ولاية الرئيس الحالي للجمعية العامة سيعقد اجتماع دولي في موريشيوس لتقييم حالة تنفيذ برنامج عمل بربادوس.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، استضافت الرأس الأخضر الاجتماع التحضيري الإقليمي الثاني استعدادا لاجتماع موريشيوس. وفي هذا السياق، أود أن أبرز معنى التزام بلادي بعملية الدعم العالمي للتنمية المستدامة في الدول

في هذا السياق، وفي ضوء الإقرار الدولي بالمعوقات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، تحت حكومة بلادي الجمعية العامة على أن تطلب من الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أن تعيد النظر بعناية في القاعدة التي بموجبها تتأهل أقل البلدان نمواً للانتقال إلى فئة أخرى. ونحن نعتقد أن إعادة النظر هذه يتعين أن تؤدي إلى إصلاح منهجي من شأنه أن ينصف الدول الجزرية الصغيرة النامية الأقل نمواً.

وقد بذلت أفريقيا جهداً ملحوظاً لكي تستجيب إيجابياً لنداء المجتمع الدولي ونداء شعوبها بتعزيز التنمية والنهوض بالديمقراطية والشفافية والحكم الرشيد وحكم القانون والمساءلة. وفي أعقاب هذا النداء، اتفق الزعماء الأفارقة على إطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي نعمل جميعاً من أجل إنجاحها. بغية انتشال قارتنا من الفقر والصراعات. بما يؤذن بدخول مرحلة جديدة من الرخاء والسلام. وسيساعد تنفيذها لا من جانب الحكومات الأفريقية والمجتمعات المدنية فحسب، ولكن أيضاً من جانب المجتمع الدولي بوصفها إطار عمل لتنمية أفريقيا، على وضع أهداف مشتركة وتحديد التزامات واضحة ستقود قارتنا على مسار رحلة جديدة واعدة. ونحن نعتقد أن مشروع الشراكة الجديدة ينبغي أن يولي اهتماماً خاصاً لحالة الدول الجزرية.

وقد تحقق تقدم ملحوظ، سواء في طريقة تنصيب حكومات ديمقراطية في جميع أنحاء القارة أو في وضع نهاية للصراعات.

وفي هذه الحالة بعينها، فقد أثلج صدرنا الاتفاق الأخير الذي توصلت إليه الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان. ويشكل هذا الاتفاق خطوة كبيرة جداً نحو إنهاء معاناة الشعب السوداني. وإذا حقق هذا الاتفاق، السلام في تلك الأمة الأفريقية العظيمة كما نأمل جميعاً

الاقتصادية رداً على أوجه القصور الهيكلية الناجمة عن بعدها الجغرافي وصغر حجمها.

وبينما يتمتع عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بقدر منصف من المعاملة الخاصة، من قبيل المعاملة الناجمة عن كونها، أقل البلدان نمواً أو لأنها من الدول الأفريقية أو الكاريبية أو من منطقة البحر الكاريبي أو من كونها ينطبق عليها قانون النمو والفرص في أفريقيا، فلا تزال هناك مجالات للتعاون الدولي يصعب فيها فهم عدم وجود إشارة إلى حالة الدول الجزرية. وأحد هذه المجالات ذات الصلة المباشرة بمسألة الأفضليات التجارية ذلك الحوار الجاري بشأن برنامج العمل المعني بالاقتصادات الصغيرة في منظمة التجارة العالمية، والذي لم تستطع الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تدافع عن قضيتها فيه تحت هذا التصنيف، مع الأسف.

وقد تأهلت الرأس الأخضر مرة أخرى لكي تنتقل من فئة أقل البلدان نمواً طبقاً لمعايير وقواعد الانتقال التي تستخدمها لجنة السياسات الإنمائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومثلما أكد وفد بلادي في الدورة الموضوعية للمجلس في شهر تموز/يوليه، نشعر بأن قرار نقل الرأس الأخضر من فئة أقل البلدان نمواً في هذا المنعطف من شأنه أن يعطي المجتمع الدولي انطباعاً غير صحيح عن تقدمنا الهيكلي ورخائنا بينما تظل الرأس الأخضر من أكثر البلدان في العالم تعرّضاً للمخاطر الاقتصادية وأكثرها اعتماداً على المساعدة.

وها نحن نواجه مفارقة غريبة، وهي أن منظومة الأمم المتحدة في إطار دعمها للدول الجزرية الصغيرة النامية تقرر بالإعاقبة الدائمة لبلد، ولكنها في الوقت نفسه تسحب المعاملة الخاصة التي كان يستحقها من دون أن تتيح له أي معاملة بديلة.

من العالم أنه يمكن القضاء على الجوع إذا كان هناك تصميم وموارد متاحة. وبالتالي ليس من المقبول، في عالم يفرض بالغذاء، ما زال واحد من كل ثلاثة من الأفارقة في جنوب الصحراء الكبرى يعاني من الجوع المزمن.

وفي تموز/يوليه الماضي، اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في الدورة العادية الثانية لجمعية الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في مابوتو، موزامبيق، إعلانا بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا. وأكد القادة الأفارقة في هذا الإعلان مرة أخرى التزامهم الصارم بمكافحة الجوع في القارة الأفريقية.

وعلى الصعيد الوطني، فقد اعتبرت مكافحة الجوع إحدى الأولويات الرئيسية لأول حكومة في الرأس الأخضر بعد الاستقلال مباشرة، ولا تزال تحظى بمكان بارز في سياسات الحكومة في سياق استراتيجيات خفض الفقر. ولذلك السبب، نؤيد النداء الذي أطلقه رئيس البرازيل لإنشاء لجنة عالمية لمكافحة الفقر.

وقبل ثلاثة أعوام، منح قادة العالم أنفسهم الأداة السياسية الهامة المتمثلة في إعلان الألفية. ولا يوجد مبرر لكون الموارد الموعودة والمعلنة لم تتركس للعمل على تحقيق، بل وتجاوز، الأهداف التي جرى التفاوض بشأنها بصعوبة رغم أنه اتفق عليها بالإجماع واعتمدت في هذه القاعة تحديدا. ومع كل الصعوبات والشكوك التي تحيط بالأمم المتحدة، فإن أعين العالم مسلطة عليها لأن الجميع يؤمنون بأن منظمنا يمكن، بل وينبغي أن تكون الوسيلة لتحقيق تلك الأهداف. فلنعمل معا على تحقيقها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هرموديو آرياس، وزير خارجية جمهورية بنما.

بتلهف، فإنه سيضيف إلى النجاحات التي سجلت بالفعل في موزامبيق وأنغولا وسيراليون، إلى جانب العمليات الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى وليبيريا.

ومع ذلك، يجب أن نتوخى الحذر. فالصراعات تنجم عن المسائل الاجتماعية والسياسية التي لم تخر تسويتها. وإذا لم تعالج هذه المسائل بصورة وافية سيظل خطر نشوب صراعات جديدة قائما. ومن المهم أن نذكر أنه لا يمكن تطوير الديمقراطية وسيادة القانون دون عائق إلا حينما تتأكد الظروف الدنيا لبقاء السكان وعندما تحترم حقوق الأشخاص والجماعات، بما في ذلك الأقليات.

وتبين الحوادث التي وقعت في غينيا - بيساو قبل أسبوعين هشاشة المؤسسات في بلد لا يمكنه التصدي للمشاكل الرئيسية التي تواجه سكانه. وفي حين قد يكون صحيحا أنه لا بد من مساءلة القادة السياسيين على عدم كفالة الحكم الرشيد، فإنه في ظل بيئة من الفقر وانعدام الموارد والديون، يجري تجاهل الحكم الرشيد بيسر. وتشير هذه الحوادث إلى الحاجة إلى التزام أقوى من المجتمع الدولي بمساعدة البلدان المنكوبة على مواجهة مهام مكافحة الفقر وتوطيد المؤسسات الديمقراطية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ليس بمجرد تقديم الوعود والمشورة، وإنما بوسائل ملموسة أيضا.

وبغض النظر عن التهديدات الخطيرة المحدقة بالبشرية، فإن إقامة عالم أكثر أمانا وعدلا وسلاما أصبح اليوم في متناول أجيالنا الراهنة. ولم يكن لدى البشرية في أي وقت مضى مثل هذه المجموعة من الوسائل لمواجهة التحديات الكبيرة التي ما زالت تجابه البشرية، من قبيل الجوع والفقر والجهل والأمراض التي يمكن علاجها. والجوع مثال آخر على ذلك. وتثبت عدة تجارب في مناطق مختلفة

الخلافات بقيت في نهاية العملية، كانت لها فائدة هامشية هي إبراز مقتضيات القياس والرقابة التي لا بد أن تؤخذ في الحسبان في مجلس الأمن.

وفيما عدا هذه الخلافات، فإن مجلس الأمن تصرف على نحو مناسب في إقامة علاقة واقعية مع القوتين المختلفتين في العراق عن طريق القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٢ أيار/مايو. وبالإضافة إلى ذلك، تدلل منظماتنا على أن دورها لا غنى عنه في الميدان الإنساني، تماما مثل دورها في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية.

إن المذبحة المروعة التي وقعت في بغداد بتاريخ ١٩ آب/أغسطس وحوادث القتل التي جرت بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر - وهي أعمال مؤلمة للإرهاب أودت بحياة العديد من الموظفين المدنيين الوطنيين والدوليين للأمم المتحدة، بمن فيهم الممثل الخاص سيرجيو فييرا دي ميللو - لا بد أن تدفعنا إلى النظر في تدابير عاجلة واعتمادها لضمان أن يقوم المجتمع الدولي بعمل متضافر في أقرب وقت ممكن نحو إعادة إعمار العراق. وفي هذا الصدد، نعرب لجميع زملائهم ولأسرة الأمم المتحدة العظيمة، عن أصدق تعازي ميريا موسكوسو، رئيسة بنما وحكومة بنما وشعبها.

وخلال مؤتمر قمة الألفية، التمس بنما من الدول الأعضاء، في جملة أمور، العودة إلى الروح الأصيلة لميثاق الأمم المتحدة. واتساقا مع ذلك الالتماس، نأمل أن نقبل جميعا بالالتزام بتوفير مصالحنا مع المصالح العامة للمجتمع الدولي، وأن نتفادى التصرف في ضوء مصالحنا الإستراتيجية والعسكرية والسياسية الخاصة وحدها.

واليوم، نكرر ذلك الطلب ونلفت الانتباه إلى الحاجة الملحة لتقوية النظام المتعدد الأطراف بوصفه ضمانا للاستقرار والأمن، وهما أساسيان للتعايش السلمي. واليوم، ربما أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نتصدى لمهمة

السيد آرياس (بنما) (تكلم بالاسبانية): بالنيابة عن رئيسة جمهورية بنما، ميريا إليسا موسكوسو رودريغز، وبالأصالة عن نفسي، أعرب عن أصدق التهاني للسيد هنت على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة. ويشعر وفد بنما بامتنان عميق على تعيينه لإدارة مناقشاتنا، لأنه يمثل هنا التزام البلدان النامية، وخاصة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق السلام واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

إن الاستقرار والتنمية، بمعناهما العريض، أمران تتطلع إليهما البشرية قاطبة. ومع ذلك، فإننا لن نحقق هذين الهدفين أبدا إذا كنا، في محاولة تشكيل هذا العالم الجديد، نعارض تطورات شعوبنا أو نحاول تأسيسها على التطوير المنهجي لتحالفات عسكرية كبرى. ويتوقف الأمن البشري، الذي تسعى إليه جميع الدول، الكبيرة والصغيرة، حصريا على تكريسنا لهيكل الأمن الجماعي الذي ركزناه في الأمم المتحدة. ولذلك، فإن واجبنا هو الدفاع عن أهداف المنظمة ومقاصدها وتعزيزها بأي ثمن، ولا سيما نزاهة وسلطة نظامنا القانوني الدولي.

ولقد شهد العالم حدثا استثنائيا هذا العام، وكان هذا الحدث موضع مناقشات ساخنة، كما أن تداعياته لا تزال ماثلة أمامنا. ولا نغالي إن قلنا إن الملح حيال الأحداث في العراق والذي طال الأمم المتحدة وخارجها كانت له عدة انعكاسات على العمل الداخلي للمنظمة وعلى إدارة العلاقات الدولية.

ومع ذلك، فإن بنما مقتنعة بأن الاختلافات التي أعرب عنها في مجلس الأمن تمثل دليلا واضحا على أن المجلس يعمل كما ينبغي له؛ وإن التنوع القائم في الآراء والنهج في العالم قد أعرب عنه هناك دون تحفظات؛ وإنه، رغم أن

سلمية، في الوقت الذي نحقق فيه أجل أهدافنا المتمثل في الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية للبشرية بدون استثناء.

وفي تموز/يوليه الماضي، عقدنا هنا الاجتماع الأول الذي تعقده الدول الأعضاء كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل عام ٢٠٠١ المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه. ولا نزال بعيدين جدا عن تحقيق أهدافنا، على الصعيدين الوطني والدولي، وإن كنا نعتقد أن ذلك الاجتماع الذي يعقد كل سنتين بعث نشاطا جديدا في الجهود التي يجب أن نبذلها جميعنا للوفاء بالتزاماتنا.

ونكرر التعبير عن موقفنا الذي طرحناه في ذلك الاجتماع المتمثل في أن المقاصد ومدونة السلوك المعروضين على الدول الأعضاء في أول مادتين من الميثاق يجب أن يكونا عنصرين حاسمين لضمان تحقيق السلام والتفاهم بين دول العالم.

ونشدد أيضا على أن عمليات الاتجار غير المشروع الضخمة السرية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تغذي الصراعات الداخلية والدكتاتوريات وحركات التمرد والإرهاب الدولي، لا يمكن وقفها إلا من خلال تعاون دولي وثيق. وبنفس التصميم، يجب أن نلاحق شبكات تهريب المخدرات والماس، التي تستخدم مؤسسات ومصارف وهمية وتزدهر بإفساد المسؤولين الحكوميين وتعمل باستمرار لتدمير مجتمعاتنا.

ومتابعة لمؤتمر قمة مونتري، نجدد نحن بلدان الجنوب دعوتنا لإيجاد نظام مالي أكثر إنصافا وكفاءة، والتخلص من جوانب العولمة الجائرة، والتمويل من أجل التنمية، ورفع الأسعار المنخفضة التي تدفع ثمننا لموادنا الخام وسائر منتجاتنا المصدرة. وكما قلنا في مناسبات سابقة، ثمة حاجة ملحة أيضا إلى الاتفاق على آليات مناسبة للتغلب على الأزمات

إصلاح منظماتنا لتتمكن الجمعية العامة من أداء وظيفتها الصحيحة بوصفها الهيئة السياسية الرئيسية، ولتتوفر لمجلس الأمن قدرة أكبر على التصدي للتحديات الجديدة التي أتت بها نهاية الحرب الباردة.

ولتحقيق هذا الهدف، تشدد بنما على مضمون الإعلان بشأن تعزيز الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن، الذي اعتمده مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو المعقود في أشينشيون، باراغوي، في آب/أغسطس ١٩٩٧، والذي دعا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تصحيح أوجه الاختلال الموجودة في تكوين مجلس الأمن، وتحسين آليات صنع القرار فيه، وإدخال مزيد من الشفافية على تسيير أعماله.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن أحد العناصر الهامة للغاية في هذا المسعى وفي المهام الأخرى التي تواجهنا إعلان الأمين العام، كوفي عنان، أنه سيشكل فريقا رفيع المستوى يضم شخصيات بارزة من جميع مناطق العالم. وتتقدم بنما والعالم بالتهنئة إلى الأمين العام على اقتراحه هذه المبادرة.

ونود أيضا أن تصبح الجمعية العامة المحفل الذي يسعى إلى إيجاد حل للمشكلة بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان. وكما لاحظت بنما في مناسبات سابقة، تُركت تايوان إلى حد ما معلقة من حيث الزمان والمكان، محمية ومع ذلك فإنها غير محمية. وفي الآونة الأخيرة، واستجابة لضرورة مكافحة وباء المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، تمكنت منظمة الصحة العالمية من تقديم مساعدة مباشرة وفعالة لتايوان دون انتهاك أو إضعاف العناصر الأساسية لمواقف أطراف ذلك النزاع. ونعتقد أن بوسع منظومة الأمم المتحدة أن تتصرف بعدة طرق لمساعدة جمهورية الصين الشعبية وتايوان على حل نزاعهما بطريقة

هذا الموضوع، ولاحظت أن التأثير الديمغرافي والاجتماعي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منطقتنا يهدد بإضعاف القدرة على تنفيذ مشاريع التنمية.

ولذلك، ندعو منظومة الأمم المتحدة إلى توفير موارد كافية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للوقاية من هذه الآفة. فكما هو معروف جيدا، يوجد الآن في منطقتنا نحو ٢,٥ مليون شخص يعانون من هذا المرض الرهيب.

من الواضح أن وجود الأمم المتحدة المعنوي والفني أساسي في الجهود التي تبذل للقضاء على عدم التسامح السياسي والعنصري والديني، وفي دعم مفاوضات التهدئة وإعادة التوحيد وتقرير المصير والإعمار لضمان أن يتمتع الناس المعنيون بمنافع التنمية.

وبعد ما تقدم، أحث منطقتنا على إيجاد سبل سريعة لمساعدة المتترمين بما يسمى بخارطة الطريق لحل الصراع بين فلسطين وإسرائيل وتأمين التعاون الفعال لبلدان المنطقة وحكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، ليتسنى التغلب على الشك الحالي إزاء أية إمكانية لرؤية الشعبين يعيشان في سلام داخل حدود آمنة كدولتين مستقلتين في وقت قريب.

إن ضمان إنجاز تلك المهمة العاجلة بنجاح سيتطلب مساهمة متواصلة من جميع الدول المجاورة. ويتعين عليها أن تبدي استعدادا مشتركا لتصبح ضامنة للاستقرار والأمن للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وحارسة للالتزام الصارم بميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن.

وأود أن أختتم بالإشارة باختصار إلى المحكمة الجنائية الدولية. لقد أصبحت تلك المحكمة حقيقة واقعة بانتخاب القضاة والمدعي العام. وإننا ندرك الشواغل التي تم الإعراب عنها، ولا سيما بين الدول الأطراف في نظام روما

المالية وإيجاد حل، لأعباء الدين الخارجي التي لا يمكن استمرار تحملها، بما يتمشى مع القرار ٢٤٠/٥٧.

نقترب الآن من الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي سيعقد في هذه المدينة يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويجب أن نغتتم هذه الفرصة لإعادة النشاط إلى هذا الجزء من أنشطتنا، واستعراض ما تحقق من تقدم في ضمان الحصول على دعم الأمانة العامة الفعال، عملا بالقرار ٢٧٣/٥٧.

في الاجتماع الثاني للجنة المخصصة للنظر في الاقتراحات بشأن إبرام اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة تستهدف تعزيز وحماية حقوق المعوقين وكرامتهم، تقرر إنشاء فريق عامل لإعداد وتقديم مسودة نص للمفاوضات بين الدول الأعضاء والمراقبين المعتمدين.

وموقف بنما موضح في إعلان كويتو الصادر في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الذي دعا باختصار إلى تعزيز وحماية حقوق وكرامة ٦٠٠ مليون شخص معوق يعيشون في جميع أنحاء العالم، وتعاني غالبيتهم العظمى باستمرار من الفقر وعدم التفهم. ويجب أن تعكس الاتفاقية الدولية التي نسعى لإبرامها، كما جاء في الإعلان "عالمية جميع حقوق الإنسان ومبادئ عدم التمييز وعدم جواز تجزئتها وتكافؤها". وهذه المفاهيم منصوص عليها باستفاضة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان والصكوك الأخرى ذات الصلة.

الوقت مناسب هنا للإشارة إلى وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المستعصي الذي يزداد انتشارا في جميع أنحاء العالم. وتواجه البلدان الأمريكية وبلدان الكاريبي أيضا حالة خطيرة في هذا الميدان. وقد اجتمعت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في واشنطن في ١١ حزيران/يونيه لمعالجة

يؤديه الأمين العام السيد كوفي عنان لإكساب المنظمة الدولية مزيدا من الحيوية والفعالية. ونرحب في هذا الصدد بالأفكار التي طرحها السيد الأمين العام لإجراء الإصلاح المؤسسي لمنظمة الأمم المتحدة. كما لا يفوتني أن أعبر عن تعازينا للأمم المتحدة في رحيل السيد سيرجيو دي ميللو وزملائه.

عندما وقفت أمامكم في هذه المنصة العام الماضي أبت لكم مدى حرص وجدية حكومة بلادي على مواصلة جهودها لتحقيق السلام. وها نحن نردف القول بالفعل، ويسعدني أن أرف إليكم اليوم تبشير تحقيق السلام في السودان ووضع حد لتراع مسلح أهدر الموارد البشرية والطبيعية للبلاد، وأقعد المواطن السوداني عن تحقيق التنمية.

لقد حرصت حكومة بلادي على الدعوة إلى الحوار والتفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وتواصلت جهودها وجهود الوسطاء لأكثر من عشر سنوات حتى توجت مؤخرا بقبول الطرفين لمبادرة رعتها دول الهيئة الحكومية الدولية للتنمية ومكافحة الجفاف (إيجاد) برئاسة كينيا الشقيقة، وبدعم إيجابي مقدر من شركاء الهيئة الحكومية الدولية حيث أثمرت الجولة الأخيرة، التي قاد فيها فريق التفاوض الحكومي النائب الأول لرئيس الجمهورية الأستاذ علي عثمان محمد طه، وترأس فريق التفاوض من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان زعيمها جون قرنق دي مبيور قبل أربعة أيام، عن اتفاق حول الترتيبات الأمنية، وتمديد وقف إطلاق النار تمهيدا لجولة من المفاوضات نأمل أن تكون الأخيرة التي سترسي سلاما دائما وعادلا في ربوع السودان. ولا بد لنا أن نتنزه هذه الساحة لتتقدم بالشكر لدول الهيئة الحكومية الدولية التي تولت ملف السلام في السودان بقيادة الرئيس الكيني ومبعوثه الخاص، كما نتقدم بالشكر لدول شركاء الهيئة الحكومية الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والنرويج وإيطاليا.

الأساسي، ولكون أن مجلس الأمن، في قراره ١٤٨٧ (٢٠٠٣)، جدد لمدة عام واحد أحكام القرار ١٤٢٢ (٢٠٠٢) فيما يتعلق بالحصانة في الحالات المتصلة بعمليات حفظ السلام، وكذلك لأن الاتفاقات الثنائية بشأن الحصانة تفاوض عليها عدد من البلدان بصورة منفصلة على أساس المادة ٩٨ من النظام الأساسي.

وبنما، التي تدعم المحكمة الجنائية الدولية بقوة، تعتبر هذه الاتفاقات العملية استجابة لحالة مؤقتة، ولا يمكن لها، بل ولا يجب، أن تنتقص من مقاصد وأهداف نظام روما الأساسي. وكدول أطراف، لا يمكننا أن نتنقص من الالتزامات التي تفرضها تشريعاتنا المحلية في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب، ولذا، نحن مقتنعون بأن الشواغل السياسية والشكوك الراهنة ستلاشى عندما يتضح أن الأشخاص الذين اقترفوا جرائم رهيبية ضد الإنسانية لن تستر عليهم أي دولة أو تحميهم أوهام الإفلات من العقاب. وأي دولة لديها تفسير مختلف لهذه النقطة إنما تسبح ضد تيار التقدم الإنساني والقانون الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد مصطفى عثمان إسماعيل، وزير خارجية جمهورية السودان.

السيد إسماعيل (السودان): بسم الله الرحمن الرحيم. قال تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير). صدق الله العظيم. (سورة الحجرات، الآية ١٣)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

السيد الرئيس، في البداية، يسعدني أن أهنئكم على انتخابكم المستحق لرئاسة هذه الدورة، والشكر لسلفكم السيد يان كافان. ونود أن نشيد بالدور الهام الذي ما فتئ

النازحين واللاجئين، ودعم جهود التنمية المستدامة تعزيزاً للسلام الوليد.

كما يسرني أن أحيط الجمعية الموقرة علماً بأننا قد حققنا إنجازات مقدرة في المجال الدستوري تفتح الباب واسعاً لمشاركة جميع فعاليات المجتمع السوداني في الحياة السياسية. كما أن الخطط والسياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة أخذت تؤتي أكلها سواء بخفض التضخم أو تحقيق نسبة نمو عالية أو استقرار سعر الصرف، ونسعى لتعزيز تلك السياسات في إطار جهودنا للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في إطار الاستراتيجية ربع القرنية الممتدة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٢٧.

ويذكرنا السيد الأمين العام في مستهل تقريره لهذه الدورة أنه يمثل ما تتغير التحديات التي تواجهها، يتوجب علينا أن نغير وسائل مواجهتنا لها. وعليه، فقد آن الأوان لتوفير الإرادة السياسية لإصلاح مجلس الأمن. ولا بد أن يعالج إصلاح المجلس مسألتَي العضوية وحق النقض ليكون مجلس الأمن أكثر عدالة في تمثيل عضوية الأمم المتحدة وأكثر ديمقراطية في طرق اتخاذ القرار.

ونحن نتناول موضوع إصلاح مجلس الأمن، لا بد لنا من الإعراب عن ترحيبنا الحار بقرار المجلس رقم ١٥٠٦ (٢٠٠٣) القاضي برفع العقوبات عن الشقيقة ليبيا، ونود أن نشدد بهذه المناسبة على ضرورة رفع كافة العقوبات الأحادية كوسيلة من وسائل الإكراه السياسي والاقتصادي على الدول. كما نطالب مجلس الأمن بعدم التعجل في فرض الجزاءات على الدول، خاصة النامية منها، لما يترتب عليها من آثار سلبية على الشعوب.

إن المشاركة الرفيعة في هذه الدورة لبحث القضايا الدولية المختلفة محل اهتمام المجتمع الدولي لدليل قاطع على أهمية الجمعية العامة، والتي تؤيد بشدة مساعيكم لإعادة

ونشيد بصفة خاصة بالتدخل الإيجابي الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في اللحظات الحرجة للعملية التفاوضية. ونقدر كذلك الاهتمام الكبير الذي ظلت توليه جمهورية مصر العربية والجمهورية الليبية لمبادرات السلام في السودان، والجهود الحميدة المبذولة من قبل الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

ولعلكم تدركون تماماً أهمية وقف إطلاق النار على مسار العملية الإنسانية. وقد بين التقرير الذي قدمه الأمين العام لهذه الدورة حول الأوضاع الإنسانية في السودان، مدى التقدم الذي طرأ في هذا الشأن، حيث أننا نكمل الشهر القادم عاماً كاملاً من وقف العدائيات. ويبقى السلام هو الركيزة الأساسية لإعادة الإعمار للمناطق التي تأثرت بالحرب والانتقال من المساعدات الإنسانية إلى التنمية الشاملة والمستدامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إكوا أفومو (غينيا - الاستوائية).

ونحن نتحدث عن السلام، نود أن نؤكد اقتناعنا التام بالارتباط الوثيق بين السلام في السودان والأمن والسلم والاستقرار في دول الإقليم. لذا فقد سعت بلادي لمداواة جراح الماضي في علاقاتنا مع دول الجوار. ولقد تجاوزت علاقات السودان، بصفة خاصة مع كل من مصر وإثيوبيا، مرحلة التصالح إلى علاقات استراتيجية نموذجية تؤمن مصالح شعوبنا وترسخ الأمن والسلم في الإقليم بأسره.

وإذ نعرب عن تقديرنا العميق للأشقاء والأصدقاء والأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية التي قدمت خلال فترة النزاع، ناشد المجتمع الدولي المساهمة في جهود إعادة إعمار ما دمرته الحرب في جميع أنحاء السودان، وإعادة توطين

إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في أقل البلدان نمواً تتطلب من المجتمع الدولي إيلاء عناية خاصة ومعالجات جادة للخروج بهذه البلدان من نفق الفقر والجوع والمرض. وقد دلت تجربتنا في السودان على أنه مهما بذلت أقل البلدان نمواً من جهود ذاتية، لا يمكنها تنفيذ الأهداف الواردة في برنامج عمل بروكسل بدون دعم خارجي من شركاء التنمية. وأود هنا أن أشيد بالجهود التي يبذلها الممثل السامي للأمين العام المعني بأقل البلدان نمواً في السعي لتعبئة الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً.

نود أن نضم صوتنا لمناشدة فخامة السيد الرئيس جواكيم ألبرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، المجتمع الدولي لتقديم العون والمساعدة لمبادرة نيباد باعتبارها الإطار الذي توافقت عليه القارة الأفريقية وباركته الأمم المتحدة والدول المانحة لمواجهة تحديات التنمية في أفريقيا.

وفي هذا السياق يسرني أن أهني لعلمكم بأن السودان، بحكم رئاسته لمنظمتي إيغاد وكوميسا، ظل ينتهج من السياسات ويتبنى من الإجراءات ما يكفل تعزيز وترقية علاقات التعاون بين دول تلك الكيانات، بما يتسق مع مبادرة نيباد لتحقيق السلم والتنمية والرفاهية لشعوب القارة الأفريقية بأسرها. ولهذه الغاية، عقدنا عدداً من المؤتمرات المتخصصة في مجالات التعاون الاقتصادي ونزع السلاح، ومكافحة الإرهاب، ومعالجة قضايا النازحين واللاجئين، نحسب أن جميعها يصب في اتجاه تحقيق أهداف مبادرة الشراكة الجديدة لتحقيق التنمية في أفريقيا.

موضوع آخر هام في جدول أعمالنا في هذه الدورة نعتقد أنه من الموضوعات التي ستؤثر على مستقبل البشرية سلباً إن لم نحسن إدارته، وهو مشار جدل علمي وديني وأخلاقي وقانوني واسع، ألا وهو موضوع الاستنساخ

ترتيب أولوياتها، وموضوعات جدول أعمالها، وتطوير الجانب الإداري والإجرائي، وتعزيز علاقتها بمجلس الأمن، بوصفها الجهاز الأعلى في الأمم المتحدة، لتسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين ومواجهة التحديات المتجددة.

وهناك تحد آخر ظل يشغل بالنا جميعاً في الآونة الأخيرة، ألا وهو تنامي العمليات الإرهابية. فقد أوضحت الهجمات الإرهابية التي حدثت خلال العام المنصرم في مناطق مختلفة من العالم، بجلاء تام، أنه ليست هناك منطقة محصنة من الإرهاب، فجميعنا على اختلاف أدياننا ومعتقداتنا يمكن أن نكون ضحية لمثل هذه الجرائم. فالإرهاب، كما ذكرت أمامكم من قبل، لا دين له ولا وطن. وعليه، يصبح لزاماً علينا أن نشهد العزائم والهمم للتوصل إلى توافق دولي ضد هذا المهدد الخطير، بتعريفه وتحديد أسبابه ووسائل مكافحته في إطار منظومتنا الدولية. ونؤيد في هذا المقام دعوة فخامة الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، إلى ضرورة تنظيم مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة لبحث موضوع الإرهاب.

ومن الجدير بالذكر هنا إلى أن السودان ومن خلال دوره الإقليمي والدولي، سيتشرف العام القادم باستضافة المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز. ونحرص أن يركز المؤتمر على قضايا الأمن الجماعي والتحديات التي تواجهه.

إن بلادي، التزاماً منها بالصكوك الدولية ذات الصلة، تحرص على احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها. كما أن بلادي، إيماناً منها بقدسية حقوق الإنسان، ظلت تضم صوتها إلى الأصوات التي تنادي بعدم الانتقائية وازدواجية المعايير وتسييس هذه المبادئ النبيلة. وفي ذات السياق، تبذل من الجهود وتتبنى من السياسات والإجراءات المستمرة لتعزيز وتطوير وضع حقوق الإنسان في البلاد.

هذا التزيف المؤلم. إننا نهيئ بقيادة جميع الفصائل الصومالية أن يتداعوا إلى كلمة سواء تحفظ لبلادهم وحدتها وتحقق لمواطنيهم الاستقرار والازدهار والتنمية وتجنبهم ويلات الاقتتال والصراع. ونتق أن جميع الدول المجاورة والمهتمة لن تألو جهدا في الوصول إلى اتفاق يحفظ للصومال وحدته وأمنه واستقراره.

إن السودان الآن شريك أصيل في الجهود الدولية الرامية إلى حظر الأسلحة الكيميائية، ولعل أبرز دور للسودان في هذا الصدد هو استضافته في آب/أغسطس الماضي المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. والسودان، إذ يضطلع بهذا الدور، يؤكد أهمية إنفاذ ما تمخض عن المؤتمر من توصيات، أهمها جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية، مع تعزيز التعاون الدولي في ما يتصل بالاستخدامات السلمية للمواد الكيميائية. كما لا يفوتني في هذا المقام مناقشة المجتمع الدولي بذل كافة الجهود لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية تماما من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل كافة، وأن تلتزم جميع الدول في هذه المنطقة الملتزمة من العالم باتفاقيات منع الانتشار النووي، وحظر التجارب النووية، وأن يستقيم ميزان العدالة في ذلك دونما استثناء لأي دولة من إخضاع منشآتها لنظام الرقابة الشاملة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إننا إذ نستعرض جهودنا في هذا المجال، نود أن نستذكر شعورنا بالظلم الذي جددته الذكرى الخامسة لقصف مصنع الشفاء للأدوية البشرية والبيطرية في السودان، وهو قصف قامت به الإدارة الأمريكية السابقة بدعوى أنه مصنع للأسلحة الكيميائية. وكما تعلمون، ما هو إلا ادعاء باطل كذبت المؤسسات العلمية والأكاديمية الأمريكية قبل المؤسسات والمنظمات الدولية ذات الصلة. ولا زالت شكوى السودان حية في مجلس الأمن. وأنتهز هذه المناسبة

البشري. فالسودان يؤيد بشدة الدعوة إلى تشريع اتفاقية دولية لمنع الاستنساخ لأغراض التكاثر، ويدين جميع المغامرات الطبية التي تزدرى كرامة الإنسان وقديسة الخالق.

أوضحت البيانات التي استمعنا لها خلال الأيام الماضية بجلاء حرص المجتمع الدولي على صون السلم والأمن الدوليين. وإننا إذ نضم صوتنا إلى المنادين بأهمية تفعيل دور الدبلوماسية المتعددة الأطراف ندعو إلى التعجيل بمعالجة الوضع الأمني والإنساني الحرج في العراق الشقيق ومساعدة الأشقاء في العراق في ممارسة حق السيادة الذي يكفله القانون الدولي، بحيث يتيسر لهذا البلد الشقيق العيش مع جميع جيرانه في وئام وسلام.

ويسعدني في هذا المقام أن أذكر الجمعية الموقرة بالقرار الهام الذي اعتمده في المجلس الوزاري للجامعة العربية قبل أيام قلائل بشأن الاعتراف بصفة مؤقتة بمجلس الحكم الانتقالي في العراق، مما نعتبره خطوة هامة تمكن العراق الشقيق من استعادة سيادته والاضطلاع بدوره إقليميا ودوليا.

أما القضية الفلسطينية فما برحت تؤرق ضمير الإنساني وتشكل أحد أهم مهددات الأمن والسلم الدوليين لأكثر من خمسة عقود من الزمان. ومع مضي الأيام والسنين، ما انفكت قناعتنا راسخة بأن أعمال الآلة العسكرية الإسرائيلية الضخمة في تقطيل وقمع أبناء وبنات الشعب الفلسطيني لن يزيد الموقف السيء إلا تفاقمًا. ولعل الطريق إلى السلام هو الالتزام بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي. وعلى المجتمع الدولي أن يمارس الضغط على إسرائيل في هذا الشأن، وخاصة الدول المؤثرة في عملية السلام.

ظل النزاع الدائر في الصومال يمثل جرحا نازفا في خاصرة القرن الأفريقي، ولا شك أن الوقت قد حان لوقف

واسمحوا لي بأن أتقدم بأحر التعازي للأمين العام ولعائلة السيد سيرجيو دي ميلو ولأسر الموظفين الذين سقطوا وهم على رأس عملهم خلال التفجير الإرهابي الذي استهدف مقر الأمم المتحدة في العراق والذي ندينه جميعا.

إن الانهيار المؤسف لمسيرة أو سلو قد أثبت أنه لا مستقبل لإعادة إطلاق العملية السلمية وفقا للأسس السابقة، وأن صنع السلام في المنطقة يتطلب أسلوبا جديدا، بعدما فشلت الحلول الانتقالية في بناء الثقة بين الجانبين وتحقيق الأهداف المنشودة. وإن الوقت قد حان للانتقال من أسلوب إدارة الصراع الذي لن يقود إلا إلى استمرار دوامة العنف، إلى أسلوب تسوية الصراع الذي يتطلب التركيز على الأهداف النهائية للمفاوضات. كما أنه لم يعد من المجدي التركيز على الجوانب الأمنية فقط، وتجاهل أن المشكلة في جوهرها سياسية وليست أمنية.

ومن هذا المنطلق، جاءت رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش التي أعلنت في شهر حزيران/يونيه من العام الماضي لإحلال السلام في الشرق الأوسط ومن ثم صياغة وإعلان خريطة الطريق، التي أسهم الأردن في بلورتها، لتحدث تحولا حقيقيا في المشهد السياسي في المنطقة، من خلال إرساء إطار لالتزامات متبادلة، يتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. هذا إضافة إلى نص الخريطة على فترة زمنية محددة لقيام الدولة الفلسطينية مدتها ثلاثة أعوام، وإنشائها آلية للمراقبة والتقييم حتى يكون تحقيق المطلوب ضمن الإطار الزمني المتوخى أمرا ممكنا.

وعلى هذا الأساس، رحبت المملكة الأردنية الهاشمية بإعلان خريطة الطريق من قبل الهيئة الرباعية الدولية، وعبرت عن أملها في أن تمثل بداية لإعادة إطلاق عملية السلام على

لمناشدة الإدارة الأمريكية الحالية تصحيح ذلك الخطأ الذي ورثته عن سابقتها بتعويض السودان عن ذلك الخطأ الفادح معنويا وماديا.

نتمنى أن يكون السودان قد ودع قبل نهاية دورة الجمعية هذه أطول نزاع شهدته القارة الأفريقية ليتمكن من الاضطلاع بدوره المعهود في جهود الاستقرار والتنمية المستدامة في القارة الأفريقية. وأختتم بتأكيد قناعتنا بأن منظمة الأمم المتحدة هي الآلية التي لا بديل عنها لإدارة وترقية التعاون الدولي في جميع المجالات. ولذا، يجب أن ننأى بها عن خدمة المصالح الضيقة ومحاوله تسخيرها لأجندة ذاتية. ومن هذا المنطلق، نؤكد استعدادنا والتزامنا ومساعدتنا للمنظومة الدولية بتمكينها من تحقيق غاياتها التي نص عليها الميثاق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية، السيد مروان المعشر.

السيد المعشر (الأردن): أود بداية أن أتقدم إليكم

بأصدق مشاعر التهنية على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وأؤكد لكم تعاون وفد الأردن الكامل معكم في سبيل النهوض بالمهام الموكولة إليكم لما فيه خير دولنا وشعبونا. كما أنتهز هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر إلى سلفكم، معالي السيد يان كافان، على إدارته المتميزة للدورة السابقة.

ولا يفوتني أن أعبر عن فائق التقدير للسيد كوفي

عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على الجهود التي يبذلها من أجل ترسيخ المبادئ النبيلة لمنظمتنا، والارتقاء بأدائها وتفعيل دورها في صيانة الأمن والسلم الدوليين وتنمية حقوق الإنسان، ودفع الرقي الاجتماعي لمختلف شعوب العالم.

تتصل أو تعديلات، وهذا أمر أساس نصر ونشدد عليه، ونعتبره المنطلق الذي سيجعل من الممكن اغتنام الفرصة التاريخية المتاحة حاليا لتحقيق السلام الشامل والعاقل والعاقل والعاقل في منطقة الشرق الأوسط.

لقد اتخذ الأردن موقفا مبدئيا ضد العمليات الانتحارية من الناحيتين الأخلاقية والسياسية، وإنما نشعر بأن هذه العمليات أضرت بالقضية الفلسطينية وأدت إلى تراجع التعاطف الدولي تجاهها، وصرفت النظر عن القضية الأساسية في ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وفي نفس الوقت، ندين عمليات القتل التي ترتكبها إسرائيل خارج نطاق القانون ضد الشعب الفلسطيني، ونؤكد مجددا أن أجواء العنف السائدة لن تساعد إلا على تقوية المتطرفين من الجانبين.

وعليه، فإن الوقت قد حان لتنفيذ خريطة الطريق، وهي نفس الخطوات التي اتخذت والتزمت الأطراف بها، إلا أنه تم التراجع عنها بعد ذلك. لقد حان الوقت لاتخاذ خطوات كبيرة ومتسارعة تعيد وضع العملية السلمية على مسار غير قابل للتراجع عنه.

إننا ندعو إسرائيل للعدول عن سياستها الأمنية التي أثبتت فشلها في تحقيق الأمن للإسرائيليين والعمل من أجل إعادة بناء الثقة بين الجانبين والتركيز على العملية السياسية من خلال التنفيذ الجاد لخريطة الطريق، والتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، ورفع الإغلاقات عن المدن الفلسطينية، ورفع القيود المفروضة على القيادة الفلسطينية، والانسحاب من المدن التي احتلتها منذ شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٠٢ (٢٠٠٢). كما تدين حكومة بلادي القرار المبدئي الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بإبعاد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، المنتخب شرعيا من قبل شعبه، خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أرضية صلبة، لكنها أكدت في ذات الوقت أن الإعلان وحده لا يكفي لتحقيق الغايات المرجوة، حيث أنه لا بد من وجود التزام حدي بتنفيذها من قبل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وقد لمسنا وجود مثل هذا الالتزام فعليا في قمتي شرم الشيخ والعقبة المنعقدتين مؤخرا.

إننا نعي تماما أن التطورات الأخيرة، وخاصة فيما يتعلق بانهايار الهدنة بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل، تخلق تهديدات حقيقية وجدية لخريطة الطريق، لكن ذلك لا يجب أن يثنيينا عن مواصلة العمل الدؤوب من أجل تنفيذ الخريطة وإنهاء الاحتلال ووقف القتل الذي يتعرض له المدنيون في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. فالمشقة المترتبة على ذلك تتضاءل أمام المخاطر المترتبة على عدم تطبيقها وغياب الأفق السياسي من جديد، وهو الأمر الذي سيضعف أمام موقف أخطر وأصعب مما هو قائم حاليا، وبشكل يهدد مصالح وأمن الجميع.

وعليه، فإننا في الأردن، ومن على هذا المنبر الدولي، نحث كافة الأطراف المعنية، وخاصة الهيئة الرباعية الدولية، على الاستمرار في الجهود من أجل تنفيذ خريطة الطريق تنفيذا آمينا، وكما أعلنت بدون أية تعديلات، على نحو يضمن إقامة دولة فلسطينية في عام ٢٠٠٥ وعاصمتها القدس، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وبما يتفق مع قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي تشكل جزءا هاما من خريطة الطريق، وتقدم إطارا عاما للسلام تقبل به جميع شعوب المنطقة، ويولي كافة احتياجاتها.

كما أننا نحث على ضرورة الإسراع في عملية إنشاء آلية حقيقية للمراقبة السياسية والأمنية، تتولاها الهيئة الرباعية الدولية، لضمان حسن التنفيذ ووفاء الأطراف المعنية بالتزاماتها المتبادلة المنصوص عليها في الخريطة، دون أي

مختلف الأطياف، ينتخبها الشعب العراقي بأسرع وقت ممكن وفقا لدستور يرتضيه ويصادق عليه، واتخذنا قرارا بالتعامل مع المجلس ومع كافة الأطياف السياسية في العراق بشكل إيجابي. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أشير إلى موافقة حكومة بلادي على شغل ممثلي الحكومة الانتقالية العراقية مقعد العراق في جامعة الدول العربية بصورة مؤقتة على أساس التحول نحو صياغة الدستور العراقي وإجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة عراقية ممثلة.

كما نود التأكيد على إدانتنا لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي التي ارتكبتها النظام السابق في العراق، وخاصة ما يتعلق بالتصفيات الجسدية والإبادة الجماعية والمقابر الجماعية، بما في ذلك قتل الأسرى والمحتجزين الكويتيين.

ونؤكد بهذا الخصوص على أهمية استمرار الأمم المتحدة في الاضطلاع بدورها المركزي في العراق، والاشتراك سياسيا في المرحلة المقبلة، بحيث لا تقتصر مساهمتها على الجوانب الإنسانية فحسب، بل ينبغي أن يكون لمنظمتنا الدور الأساس في الإشراف على العملية السياسية في المرحلة المقبلة، بما في ذلك الانتهاء من صياغة الدستور والإشراف على الانتخابات المزمع تنظيمها لاختيار حكومة عراقية تمارس السيادة.

إننا ندين بشدة الاعتداء الإرهابي الجبان على مقر الأمم المتحدة في بغداد. وبالرغم من ذلك، فإننا واثقون من عزم وقدرة الأمم المتحدة على الاستمرار في عملها في العراق وتقديم المساعدة للشعب العراقي. وكما تعلم الجمعية، فإن السفارة الأردنية في العراق كانت هي الأخرى عرضة لعمل إرهابي غادر، أودى بحياة العديد من الأبرياء، لكن ذلك لم يزدنا إلا تصميمًا وعزمًا على مواصلة تقديم كل مساعدة

وتؤكد أن هذا القرار يمثل تهديدا خطيرا لعملية السلام. وفي هذا الإطار ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى العدول عن قرارها، لأنه سيزج المنطقة برمتها في نفق خطير.

وندين أيضا النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المتمثل في إقامة المزيد من المستعمرات على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وندعو إسرائيل، إلى وضع حد لهذه الأنشطة التي تمثل انتهاكات لمبادئ القانون الدولي وعقبة أمام الجهود الرامية إلى إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح. وندعو الحكومة الإسرائيلية للبدء بتفكيك جميع المستوطنات التي أقيمت منذ شهر آذار/مارس ٢٠٠١ وتطبيق هذا الالتزام المحدد في المرحلة الأولى من خارطة الطريق.

كما أننا ندين بناء الجدار الفاصل الذي يرسخ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وبيتلع المزيد منها، ويزيد من شدة معاناة الشعب الفلسطيني، ويفرض الأمر الواقع على شكل الدولة الفلسطينية المستقبلية. ونطالب إسرائيل بالتوقف عن بنائه مباشرة، مؤكداين على ضرورة احترام خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

لقد دخل العراق مرحلة جديدة يواجه فيها الشعب العراقي الشقيق محنا وتحديات جسيمة يتطلع من خلالها إلى عون الأسرة الدولية للانطلاق على أسس راسخة نحو مستقبل أكثر إشراقا يمكنه من إعادة إعمار العراق واستعادة مكانته التي تليق به كعضو عربي فاعل في منظمتنا وفي المجتمع الدولي.

وإننا إذ نؤكد على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه وسيادته، وضمن انسحاب قوات الاحتلال الأجنبي من أراضيه بالسرعة الممكنة، وتمكين الشعب العراقي من تحديد مستقبله بنفسه، فقد رحبنا بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي باعتباره خطوة أولى وهامة باتجاه تشكيل حكومة عراقية ذات قاعدة عريضة تمثل

محفزة لمزيد من التقدم والاستقرار توفر الأرضية الصلبة لتحقيق أكبر قدر ممكن من النمو الاقتصادي والفرص، مقابل التخلص من مظاهر الفقر والمعاناة الإنسانية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، لا بد من التشديد على أهمية الديمقراطية، التي هي في جوهرها عملية طبيعية تنبثق من ثقافات المجتمعات وخصوصياتها، والتي لا يمكن فرضها من الخارج وفقا لنماذج جاهزة لا تتسق مع التركيب البنيوي لهذه المجتمعات. وإننا في الأردن نؤكد التزامنا بالمضي قدما في تعزيز الإصلاحات الديمقراطية وتنمية الحياة السياسية بمختلف جوانبها، حيث يحظى هذا المشروع بأهمية كبرى في أجددتنا (خطتنا) الوطنية، وستشهد المرحلة المقبلة مزيدا من الإجراءات الرافدة لمسارنا الديمقراطي.

وفي هذا المجال، سيسترشد الأردن بنتائج التقرير الهام الذي أصدرته الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم العربي، والذي وضعه خبراء عرب، وتم فيه تشخيص بعض التحديات الملحة التي تواجه العالم العربي، والأردن إذ يولي هذا التقرير بأهمية بالغة وإيجابية كبيرة، لما تضمنه من بيانات ونهج تحليلي وأهداف عملية محددة - ناهيك عن الاستنتاجات والتوصيات العلمية القيمة - فإنه عاقد العزم على مواجهة هذه التحديات وإيجاد الحلول الملائمة لها.

إن أهمية الأمم المتحدة، كأداة دولية ترمي إلى تحفيز ودفع التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي وصيانة وتعزيز الأمن والسلم الدوليين، تتعاظم يوميا بازدياد حجم المشاكل العالمية، الأمر الذي يتطلب منا إطلاق حوار عالمي يقودنا إلى وضع الأسس الرشيدة المطلوبة لإصلاح منظمتنا، على نحو يمكنها من تعزيز دورها في مختلف المجالات، ويتيح لها قدرة أكبر على انتهاج الدبلوماسية الوقائية والعمل على معالجة المشاكل الإنسانية، من الصراعات والحروب وانتهاك حقوق الإنسان، وغير ذلك من التحديات المرتبطة بالعولمة وتطور المجتمع الإنساني.

ممكنة لأشقائنا في العراق حتى يتمكنوا من التغلب على الصعوبات التي يواجهونها.

لقد أثبت الإرهاب أنه ظاهرة عالمية عابرة للحدود، غير مقتصرة على منطقة أو لغة أو دين أو جنس معين، ويتوجب على كافة أعضاء وهيئات المجتمع الدولي التصدي لها، واستئصال جذورها. ونحن في الأردن نؤكد تصميمنا على مواصلة العمل من أجل التصدي لهذه الظاهرة، التي عانينا منها على مدى عقود طويلة، واستهدف مواطنينا ومؤسساتنا، ونشدد على التزامنا باستمرار التعاون مع جميع الدول والجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب.

كما نود التأكيد على دعمنا الكامل لتحقيق تقدم ملموس في المفاوضات الجارية في إطار الجمعية العامة لتبني اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، واتفاقية لمكافحة الإرهاب النووي. ونأمل أن تثمر هذه الجهود عن التوصل إلى تعريف قانوني ومحدد لمفهوم الإرهاب يُميزه عن الحقوق التي يحفظها القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي للدول والشعوب والأفراد.

كما أننا نشجب الافتراءات والمحاولات المشبوهة لإلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين، فهذه الظاهرة تتناقض تماما والوجه الحقيقي للإسلام القائم على العدالة والتسامح والتعايش السلمي واحترام النفس البشرية. ونحن نرى وجوب التركيز على أهمية الدور الذي يؤديه الحوار بين الحضارات في ترسيخ أسس التفاهم والتعايش بين الشعوب والأمم، على نحو يقود إلى إزالة بذور التطرف الناجمة عن عدم الإدراك الحقيقي لجوهر الأديان والثقافات التي تستند في مضمونها على نشر رسالة السلام والتفاهم وقبول الآخر.

إن التطورات السياسية والاقتصادية في عصر العولمة وتكنولوجيا المعلومات تدفعنا إلى تسريع عملية الانفتاح السياسي والاقتصادي في الدول النامية من أجل خلق بيئة

سنغافورة أن يتولى هذا المنصب دولة جزرية صغيرة مثل بلادي وعضو في منتدى الدول الصغيرة.

وأشارك أيضا الآخرين في الإشادة بموظفي الأمم المتحدة الذين سقطوا ضحايا للعنف أو الاعتداءات، مع إشادة خاصة بالراحل سيرجيو فييرا دي ميلو. فلقد أثار الهجوم الإرهابي الذي أفضى إلى وفاته غضب العالم المتحضر بأسره. وكان سيرجيو قد كرس حياته، وضحى بها في نهاية المطاف، لخدمة الأمم المتحدة. وكثيرون من أصدقائه حول العالم يأسفون لرحيله ويفتقدونه. وأفضل طريقة نحسي بها ذكره التأكيد مجددا على التزامنا بالمثل التي كان يعمل من أجلها.

وكانت الفترة التي سبقت الحرب في العراق قد شهدت نقاشا ساخنا بشأن دور الأمم المتحدة. والجدل بالطبع ليس بغريب على الأمم المتحدة، ولكن ذلك النقاش كان مميزا لأنه دار في إطار متصلب تماما. وكانت لغة الخطاب طنانة وتنسم بالمغالاة. وتم التأكيد فيها بأشكال مختلفة، جادة أو هازلة، على أن الأمم المتحدة غير ذات أهمية أو أنه لا بديل عنها، وأنها خطر على السيادة الوطنية، أو هي المصدر الوحيد للشرعية الدولية، أو أنها مجرد أداة للقوة العظمى المتبقية، أو هي السبيل الوحيد لكبح تلك القوة العظمى. وهناك في الحقيقة قضايا جادة تتطلب النقاش، ولكن أسلوب تبسيط الأمور الذي جرى النقاش في إطاره - وخاصة رسم صورة لصراع بين الأحادية و تعددية الأطراف - هو، في رأيي، أسلوب غير مفيد. ولسوء الطالع، غلفت المهارات البلاغية القضية بطابع الغموض بدلا من أن توضحها. فقد بالغت في تبسيط النقاش وتجاوزت الواقع الأكثر تعقيدا. ويكمن الخطر في أننا قد نصدق البلاغة ونستخلص استنتاجات خاطئة بشأن أهمية الأمم المتحدة أو عدم أهميتها. ولذلك، أشارك في ذلك النقاش ببعض التردد، وأفعل ذلك مجرد إبراز التعقيدات، على أن يسهم هذا في

وفي هذا الصدد، ترحب حكومة بلادي بدخول المحكمة الجنائية الدولية مرحلة جديدة من خلال انتخاب قضاة المحكمة والمدعي العام كخطوة إضافية على الدرب الذي يقودنا إلى تحقيق العدالة الدولية ومعالجة انتهاكات القانون الإنساني الدولي، حيث كان للجهود الأردنية الأثر الفاعل في دعم إنشاء المحكمة ودخول نظامها حيز التنفيذ. كما نعبر عن اعتزازنا بانتخاب صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة لمجلس إدارة الصندوق الائتماني لضحايا الجرائم الواقعة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وهو الصندوق الذي من شأنه أن يؤدي دورا فاعلا في التخفيف من مصاب الذين تعرضوا لأبشع الجرائم وأفراد عائلاتهم.

كما نود التأكيد على الأهمية التي نوليها لعمليات حفظ السلام. وأود أن أعبر عن الفخر والاعتزاز الذي نشعر به من خلال مساهمتنا إلى جانب قوات الدول الأعضاء في مختلف أرجاء العالم والمناطق التي عانت من الحروب والتراعات وعدم الاستقرار. وفي هذا الصدد، وحتى تتحقق الأهداف النبيلة المرجوة من عمليات حفظ السلام، لا بد من تخصيص الميزانية اللازمة لتغطية جميع نفقات هذه العمليات بما يسمح لها بأداء مهامها بالشكل المطلوب، ودفعة المستحقات المترتبة للدول بدل مساهمتها بالسرعة المرجوة.

في الختام، أود أن أشكر رئيس الجمعية، متمنيا لأعمال دورتنا هذه النجاح والتوفيق، داعيا من الله أن يمكننا جميعا من النهوض بمسؤولياتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي البروفيسور س. جاياكومار، وزير خارجية جمهورية سنغافورة.

السيد جاياكومار (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أود تهنئة السيد جوليان هنت، وزير خارجية سانت لوسيا، على انتخابه لمنصب الرئيس الجديد للجمعية العامة. ويسعد

فهو أكثر حاجة إلى الحكم العالمي. فلدى الأمم المتحدة الآن أكثر من ١٩٠ عضواً ولم تكن أبداً أقرب إلى تحقيق المثل الأعلى للمشاركة العالمية مما هي عليه الآن. ولم توجد قبل الآن فترة في تاريخ العالم توفرت فيها كل هذه الأنظمة والمعايير القانونية الدولية التي تنظم سلوك الدول. والأمانة العامة هي الوديع لأكثر من ٥٠٠ معاهدة دولية تغطي الأنشطة العالمية كافة.

إن المعايير والأنظمة القانونية الدولية غير كاملة في فعاليتها والتقييد بها. فبعض المعايير الدولية تواجه منازعات ساخنة. ومع ذلك، فإن إدارة العلاقات الدولية اليوم لا تتم في فراغ، ولكن ضمن ذلك الإطار من القوانين والقواعد والمعايير. إلا أنه لا مفر من حقيقة أن صون السلم والأمن الدوليين يتصدر مقاصد الأمم المتحدة، وهو دورها الأكثر تعرضاً للخلاف والجدل. كما أنه موضع تركيز النقاش الدائر حالياً بشأن العراق. وهنا تتجلى المبالغت الخطائية التي أشرت إليها من قبل بوصفها عقبة في طريق الفكر الواضح والرشيد بشأن قدرات الأمم المتحدة وأوجه قصورها.

يعترف القانون الدولي العرفي باستخدام القوة في حالتين فقط، إما الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من الميثاق، أو بإذن من مجلس الأمن. وهذا الوضوح الظاهري يبدو مضللاً.

وحتى قبل الحرب الأخيرة في العراق، كانت التفسيرات التقليدية للميثاق موضع شك. وظل مبدأ الدفاع عن النفس لأمد طويل موضوع مناقشة مستتيرة. والجدل الحالي حول حق توجيه ضربة استباقية ليس إلا آخر مظاهره. ولعدة عقود، ظل مبدأ التدخل الإنساني - أو "مسؤولية الحماية" - الذي أبرزه بشجاعة الأمين العام كوفي عنان، يشكل تحدياً للمفاهيم التقليدية لعدم التدخل وللسيادة المتساوية للدول.

التوصل إلى تقييم أكثر توازناً للأمم المتحدة. وأبدأ بالتأكيد مرة أخرى على بعض الجوانب الأساسية.

طوال السنوات الـ ٥٨ التي مرت منذ إنشاء الأمم المتحدة، ظل نفوذها ودورها في الشؤون الدولية في حالة مد وجزر بحسب تيارات الجغرافيا السياسية. وكان دور الأمم المتحدة لا غنى عنه في بعض القضايا الدولية الهامة؛ بينما في حالات أخرى لم يكن للأمم المتحدة أي دور، أو كان لها دور هامشي. وإذا كان ذلك يعني أن الأمم المتحدة غير ذات أهمية، فعدم أهميتها هذا يرجع إلى ما قبل الحرب الأخيرة في العراق بزمان طويل. وقدرة الأمم المتحدة على العمل وأنواع الإجراءات التي تتخذها يتوقف دائماً على الكيفية التي ترى بها الدول، ولا سيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ما إذا كانت الأمم المتحدة تخدم مصالحها أم لا. ولكن الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة بقيتا على الدوام.

إن تفاوت أقدار الأمم المتحدة وبقاؤها ينبغي ألا يكونا مدعاة للدهشة. فالأمم المتحدة تعمل في إطار نظام دولي يتكون من دول ذات سيادة. ولم تكن تعددية الأطراف والأحادية أبداً بديلين حصريين؛ بل هما خياران مختلفان في قائمة الخيارات السياسية لكل دولة. وقليل من الدول، كبيرة أو صغيرة، قد تقبل ائتمان مؤسسة متعددة الأطراف بالكامل على أمنها أو مصالح وطنية حيوية أخرى. ومن جهة ثانية، لا يمكن لأي دولة، مهما كانت قوتها، أن تنجح دائماً في تحقيق أهدافها بدون مساعدة الآخرين. فكل دولة ستنتقي الخيار الذي يخدم مصالحها على النحو الأمثل.

علاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة بوصفها منظومة شاملة فهي أكبر من الجمعية العامة ومجلس الأمن. وعندما نناقش مستقبل المنظمات الدولية، ينبغي ألا ننسى أن العالم لم يكن أبداً أكثر ارتباطاً مما هو عليه الآن، وبالتالي

الغذاء، اختلطت الشواغل الإنسانية إزاء العواقب المترتبة على الجزاءات بالمصالح التجارية لبعض الأعضاء الدائمين.

إلا أن ذلك لم يؤدي إلى أن يصبح مجلس الأمن غير ذي صلة، بل أدى ذلك فحسب إلى أن يصير المجلس محفلا لإدارة المصالح المتنافسة، وهو دور مهم ما فتئ يؤديه على مدى تاريخه. وفي المقام الأول، بينما قرارات مجلس الأمن لها قوة القانون، فهي في نهاية المطاف، وبالدرجة الأولى وثائق سياسية توضح درجة توافق الآراء التي يمكن تحقيقها فيما بين أقوى أعضائه في وقت ما.

ولا أعتقد أنه غني عن البيان أن تضارب المصالح في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بشأن العراق كان مختلفا من ناحية الكيف عن الاختلافات فيما بين الأعضاء الدائمين أثناء العقد الماضي. ولا أعتقد أن الاختلاف بشأن العراق قد أضر بالأمم المتحدة ضررا دائما.

ولم تؤكد أزمة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في مجلس الأمن بشأن العراق سوى ما كنا نعرفه جميعا من وقت طويل ألا وهو أن مجلس الأمن لا يمكن أن يأذن بالتدخل إلا إذا اتفق الأعضاء الدائمون، وأن جميع الدول، كبيرها وصغيرها، ستفعل ما يجب أن تفعله لحماية مصالحها الوطنية الحيوية.

وهذا ليس مقام النظر مرة أخرى في المناقشات القديمة حول ما إذا كانت الحرب في العراق قد أذن بها على أساس استمرار السلطة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٣. وبالتأكيد، كما يسلم القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، فقد كان العراق في حالة انتهاك مادي لعدة قرارات. وما أود قوله إنه مهما كانت النتيجة النهائية، فإن الجهد الدبلوماسي المكثف لاستصدار قرار صريح آخر لاستخدام القوة كان في حد ذاته شهادة على الأهمية التي يوليها الجميع للدور الذي يؤديه مجلس الأمن في إضفاء الشرعية. وفي شهر أيار/مايو، أي بعد أسابيع قليلة من الإعلان رسميا عن انتهاء العمليات الحربية

وثمة تحد آخر للنهج التقليدي يكمن في الخطر الذي تشكله الأطراف الفاعلة من غير الدول، لا سيما الخطر المعاصر الذي يشكله مقترفو أعمال الإرهاب الدولي. والمشكلة التي تمثلها الجماعات المتمردة في الصراعات الأهلية مثال آخر.

وقد وسع مجلس الأمن بالفعل من سلطة الأمم المتحدة للتدخل وتعريف "تهديدات السلام" و"الاعتداء" وذلك في إطار جهوده للاستجابة للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والجوع والفوضى والاضطراب. ولم تكن الحرب في العراق هي المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة، التي كان فيها مجلس الأمن عاجزا عن اتخاذ إجراء. وقد تبدد منذ أمد طويل ذلك الأمل الذي كان يراودنا في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات بأن نهاية الحرب الباردة ستمكن مجلس الأمن أخيرا من الاضطلاع بمسؤوليته الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين.

وإذا نظرنا إلى الوراثة، فإن غزو العراق للكويت وضمها إليه في عام ١٩٩٠ مثل انتهاكا واضحا بشكل استثنائي للمبادئ الأساسية للميثاق. وقد سهل ذلك إلى حد بعيد مهمة ضمان الحصول على إذن من مجلس الأمن لاتخاذ إجراء عسكري.

ولكن توافق الآراء بشأن العراق كان قصير الأمد. فمع حلول عام ١٩٩٤، بدأت فرنسا وروسيا تدعوان إلى وضع دليل تفصيلي لرفع الجزاءات. وبحلول عام ١٩٩٨، شكل انسحاب اللجنة الخاصة للأمم المتحدة وعملية ثعلب الصحراء نهاية توافق الآراء في مجلس الأمن بشأن العراق. ومنذ ذلك الحين، تصرف مجلس الأمن وفقا لتوازن معقد بين المبادئ والمصالح الوطنية، مما أدى إلى قرارات غير متسقة وغير مترابطة. وفي المناقشات بشأن برنامج النفط مقابل

الأمم المتحدة لطمس تلك الحقيقة، فتلك إساءة إلى الأمم المتحدة.

وقد ظل ميثاق الأمم المتحدة لم يتغير بشكل أساسي منذ عام ١٩٤٥. ولكن كان يفسر دائما ويعاد تفسيره ليتواءم مع الظروف المتغيرة للجغرافيا السياسية والتحديات الجديدة التي لم يتوقع مؤسسو الأمم المتحدة الكثير منها.

واليوم، ها نحن مرة أخرى نواجه تحديات جديدة تماما، ليس أقلها شبكات الإرهاب العالمية التي لا تحترم الحدود الوطنية ولا القانون الدولي العربي. ويتضح جليا أن الأمم المتحدة تحتاج إلى وضع قواعد جديدة وأكثر مرونة للتعامل مع هذه التهديدات الجديدة. ولكن في الوقت نفسه، يجب أن نواصل كفاءة وجود ضمانات لمنع إساءة الاستعمال أو العودة إلى شريعة الغاب.

ولن يكون من السهل إيجاد التوازن الصحيح بين تلك المقتضيات الملحة التي تتساوى في أهميتها. ولكن ذلك ليس بالمستحيل، إذا وجدنا النظام لمناقشة القضايا بصراحة وواقعية وتقدير واضح لكل من حدود الأمم المتحدة وقدراتها.

وقد أوضحت الأحداث الأخيرة في العراق أن الولايات المتحدة تحتاج إلى الأمم المتحدة. وثمة حقيقة أخرى هي أن الأمم المتحدة بحاجة إلى الولايات المتحدة. وحيث أن هناك التقاء بين مصالح الاثنين للتعاون بغية تحقيق مصالحنا المشتركة، فليس من المستحيل أن نتفاوض ونتفق على أساس جديد للتعاون بين القوة العظمى الوحيدة في العالم والأمم المتحدة الوحيدة في العالم والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

إن الأمم المتحدة ليست بلسما شافيا من كل شئ العالم، ولا هي بالشرير العالمي. إنها مؤسسة سياسية. والسياسة، كما يقال عادة، هي فن الممكن. وليس هناك

الرئيسية، اتخذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) دون أن يعترض صوت واحد، إدراكا لأن للأمم المتحدة دورا مهما في عراق ما بعد الحرب.

وتبدأ في الظهور الآن آراء أكثر توازنا على الرغم من أنها لا تزال متأثرة بمرارة المناقشات في مرحلة ما قبل الحرب. وسيمضي بعض الوقت قبل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن دور الأمم المتحدة في العراق بعد الحرب. ويرفض البعض منح شرعية للعمل العسكري بأثر رجعي. وفي الوقت نفسه، ثمة تردد في التخلي عن سلطة بُذل في سبيلها الدم. ولكن الشرعية التي تضيفها الأمم المتحدة فريدة من نوعها.

وهذا النقاش بشأن دور الأمم المتحدة سيستمر. وهو يمكن أن يستمر، بل وينبغي له، وإن كان ليس معناه أنه ينبغي أن تظل الأمم المتحدة في حالة شلل. وفي الوقت نفسه، يجب أن نتمسك بالتزامنا بتحقيق المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة، وهي كما ينص الميثاق "حفظ السلم والأمن الدوليين" و "إنماء العلاقات الودية بين الأمم" و "تحقيق التعاون الدولي".

ويجب أن تكون نقطة البداية لذلك الجهد قبول حقيقة أنه بينما تدافع الأمم المتحدة عن المثل العليا التي يجب ألا نتخلى عنها أبدا، فالواقع هو أن الأمم المتحدة تعكس الجغرافيا السياسية بل وتشكلها. وقد كان هناك ولا يزال شعور جاد بعدم الارتياح بشأن توزيع القوى في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وهو ما تجلّى في المناقشات التي سبقت الحرب ولا يزال يزيد من حدة الجدل. ولكن هل تستطيع الأمم المتحدة أن تغفل تلك الحقيقة؟ الحقيقة هي أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تعمل إلا على أساس التقدير الواقعي لحقائق القوة. وإذا سمحنا بالمبالغة في الكلام عن دور

تعازي شعب غامبيا. إننا نؤبّن السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وزملاءه، الذين فقدوا أرواحهم، ونشعر بالأسى للخسارة الفاجعة لموظف مدني دولي رفيع الشأن على أيدي الإرهابيين. ونحن إذ نتمنى للجرحى عاجل الشفاء، فإننا نصلي من أجل كل الضحايا. ووفدي يحض بقوة على عدم السماح لذلك العمل الجبان بأن ينال بأي حال من الأحوال من عزم الأمم المتحدة على الوفاء بالتزاماتها لشعب العراق.

لقد اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) عقب الهجمات التي وقعت بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر، كما أن معظم الدول الأعضاء، بما فيها بلدي، باشرت تنفيذ الأحكام القوية للقرار. وصدقنا على الصكوك الدولية الرئيسية بشأن الإرهاب، وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بسن تشريعات محلية لتنفيذ هذه الأحكام. وأود أن أذكر هنا أنه، بالرغم من إنجازاتنا المتواضعة في ذلك الصدد، فإن التعاون الدولي والمساعدة التقنية تبقيان أمرا جوهريا لنجاح جهودنا في التنفيذ في المستقبل.

ويجب على وحدة تقديم المساعدة المبنية عن لجنة مكافحة الإرهاب أن تعزز تنسيق حافظتها للمساعدة التقنية من أجل أن يكون لها أثر أكبر. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتزام مجموعة الثمانية بتوفير المساعدة لبناء القدرات والمساعدة التقنية للبلدان ذات الأولوية. وإن ترجمة إعلانات الالتزام إلى عمل ملموس هو الضمان الوحيد لإحراز تقدم ذي مغزى في مكافحة الإرهاب. وبالإضافة إلى الهجمات الإرهابية الأخيرة على الأمم المتحدة في بغداد، فإن الهجمات الأخرى المماثلة التي وقعت في إندونيسيا وكينيا والاتحاد الروسي والمغرب والمملكة العربية السعودية في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، تمثل تذكرة بضخامة المهام التي تنتظرنا.

ضرورة للشعور باليأس أو التشكك. وينبغي أن نطوي الصفحة ونمضي قدما إلى الأمام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بوبكر - بليز إسماعيل جاني، وزير الدولة للشؤون الخارجية في جمهورية غامبيا.

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي بأن أعرب عن أحر تهنئي وفدي للسيد جوليان هنت على انتخابه للمنصب المرموق رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وأنا على ثقة من أن خبرته الواسعة في الساحة الدولية سيكون لها أثرها على أعمال هذه الدورة. وستساعد على توجيهها يسر إلى خاتمة ناجحة. والدورة الثامنة والخمسون تُبشر بأها غنية في مضمونها، كما أنها قد تكون نقطة تحوّل في مسعانا لجعل الأمم المتحدة تستجيب لاحتياجات شعوب العالم في الألفية الجديدة. وأود أن أوكد للرئيس على التعاون التام لوفدي في القيام بمسؤولياته الجسيمة.

وفي السياق ذاته، اسمحو لي أيضا بأن أهنئ الرئيس السابق، السيد يان كافان، على جهوده الجديرة بالاحترام خلال الدورة السابعة والخمسين. ويستحق الأمين العام النشط، السيد كوفي عنان، أيضا الإشادة على عام مثمر آخر من العمل في خدمة المنظمة، وهو عام مشحون بالصعوبات والتحديات الهائلة. وبفضل قيادته، تمكّنا، بصفة عامة، من تجاوز العاصفة.

لقد صدمنا جميعا من جراء تفجير مكاتب الأمم المتحدة في بغداد، ذلك الحادث الذي أدى إلى مقتل العديد من الأشخاص. اسأل الله ألا يتكرر مرة أخرى - لكنه يبين أننا لا بد من أن نبقي موحدين في عزمنا على مكافحة الإرهاب. وأود أن اغتنم هذه الفرصة كي أعرب مرة أخرى للسيد كوفي عنان ولموظفيه، ولأقارب الضحايا عن أصدق

بذل كل ما في وسعها للاستمرار في هذا المسار. ومن شأن ذلك أن يكون له أثر مفيد على الحالة في سيراليون المجاورة، حيث نلاحظ مع الارتياح توطيد العملية السياسية.

بيد أن مشكلة الصراعات في غرب أفريقيا ما زالت تتعقد بسبب التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبسبب العصابات المتجولة للمرتزقة. وبوسع الجهود الدولية أن تخدم المنطقة بصورة أفضل بتطوير نزع سلاح شامل وبرامج تسريح المقاتلين السابقين وإعادة التوطين التي تستهدف الميليشيات في كل منطقة على حدة وليس على مستوى البلد إجمالا. ولا بد أن نسعى للتصدي بعزيمة أكبر لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والمطلوب على وجه الاستعجال هو وضع ترتيب مماثل لعملية كمبرلي في الماس الممول للصراعات بغية وقف التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤيد حكومتي تأييدا قويا أي إجراء من شأنه معاملة السماسرة غير القانونيين الذين يمدون الميليشيات وغيرهم من المتمردين في غرب أفريقيا بالسلاح عامدين بوصفهم شركاء متواطئين في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وبذات الطريقة، ينبغي مساعدة مناطق الصراع في أماكن أخرى من أفريقيا إن كانت ظروفها مماثلة.

إننا نهنئ أشقاءنا في السودان تهنئة حارة على التوقيع مؤخرا على اتفاق نيفاشا للسلام، الذي يُبشر بإهاء الصراع الطويل الذي كان يدور بين الأخوة في ذلك البلد.

وفي غضون ذلك، فإن حكومتي ما زالت تضطلع بدورها في البحث عن حلول لمشاكل السلام والأمن في أفريقيا. ونحن نشرك بنشاط في إطار مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للإسهام في الجهود الجماعية للمنطقة دون الإقليمية في ذلك المجال. وفي ظل القيادة

وتُعقد الدورة الثامنة والخمسون للجمعية العامة في وقت تتعرض فيه لهجنا لإدارة المسائل الدولية لفحص دقيق. وتمثل تلك المسائل العمل الذي لم ينجز في الألفية السابقة. ولا يمكن للأمم المتحدة - ذلك الحفل الرئيسي والشامل لتعددية الأطراف - سوى أن تكون الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تسوية مشاكل السلام والأمن في العالم. وما الأحداث التي وقعت مؤخرا في أفغانستان والعراق وأماكن أخرى إلا تأكيد على حاجة أمم العالم إلى تعزيز تعددية الأطراف، وليس إضعافها. ولن نحقق السلام والأمن والرفاه في العالم أبدا دون العمل معا في ذلك الحفل الذي توفره الأمم المتحدة، وهو محفل شامل ويسمح لكل أمة من الأمم - صغيرها وكبيرها، غنيها وفقيرها - بطرح الأمور التي تهمها. والمثل والمبادئ التي كانت القاعدة لتأسيس هذه المنظمة صالحة اليوم كما كانت صالحة قبل ٥٨ عاما. وبالتالي، فلنبنين التزامنا بتعددية الأطراف عن طريق الرجوع دوما إلى الأمم المتحدة. ولذلك، فإن وفدي يحث جميع الدول الأعضاء على المحافظة على الثقة في الأمم المتحدة وعلى اللجوء إلى المنظمة من أجل الحل السلمي للصراعات وتسوية المنازعات.

وفي حين يمثل الإرهاب تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين، ثمة صراعات عنيفة أخرى ما زالت محتدمة في جميع أرجاء العالم، مخلفة في أثرها الموت والدمار والخراب. وتبقى الحالة في منطقة اتحاد نهر مانو مضطربة في الوقت الحاضر. ورغم أن الرئيس السابق لليبيريا شارلز تيلور رحل من الساحة، كما طُلب منه، وأن هناك فيما يبدو بعض التقدم الجدير بالإشادة المحرز في تنشيط العملية الديمقراطية في ذلك البلد، ينبغي ألا يساورنا الوهم فيما يتعلق بالهشاشة البالغة للحالة في ليبريا، بل وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. إننا نشيد بالأطراف كافة التي وقَّعت مؤخرا على اتفاق السلام في أكرا، غانا، على عزمها وصرها، كما نحثها على

والمنظمات ذات الصلة. لقد أسيء استخدام القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) منذ ذلك الوقت لتبرير استبعاد تايوان من الأمم المتحدة. وذلك يتناقض مع ادعاء حكومة جمهورية الصين الشعبية بأنها تمثل مصالح جميع الصينيين، ناهيك عن التايوانيين الذين يعيشون في جمهورية الصين (تايوان). وإذا أردنا أن نتعامل بصورة شاملة مع المشاكل التي يولدها الاستبعاد بكل أشكاله، فإنني أطلب المجتمع الدولي بأن يعود إلى بحث تلك المسألة عاجلا.

وتُقدر حكومتي الاهتمام الخاص الذي حظيت به غينيا - بيساو من مجلس الأمن، لا سيما من خلال الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع للمجلس. ونشيد أيضا بالجهود المتميزة التي يبذلها الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وحكومتي بوصفها رئيسا لمجموعة أصدقاء غينيا - بيساو، تُعرب عن التقدير لذلك الفيض من الدعم وحسن النية الذي تحظى به غينيا - بيساو من هذه المنظمة. وللأسف، فإن ذلك لم يُترجم بصورة وافية إلى أشكال المساعدة المادية والمالية، التي يحتاج إليها شعب ذلك البلد حاجة ماسة. وينبغي ألا ينظر إلى التطورات الأخيرة في غينيا - بيساو بوصفها عائقا، بل بوصفها فرصة لإعادة انخراط المجتمع الدولي، بالشراكة مع شعب غينيا - بيساو، في إيجاد حل لمشاكله في الحكم والتنمية. وإذ تبذل الآن جهود منسقة من جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية بغية الاتفاق على وضع ترتيبات انتقالية للإعداد لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في المستقبل غير البعيد، فإننا نطالب بقية المجتمع الدولي بتوفير الدعم الضروري لتثبيت استقرار الحالة وإبقاء العملية في المسار المؤدي إلى خاتمة ناجحة.

ولم تؤد مشاكل الأمن والسلام في منطقتي من العالم بأي شكل من الأشكال إلى التقليل من اهتمامنا بالمشاكل المماثلة في الأماكن الأخرى. ويحتاج شعبا العراق وأفغانستان

الحكيمة للرئيس جامع، أسهمت حكومتي في الماضي، وستسهم في المستقبل، في الجهود التي تبذلها المنطقة دون الإقليمية لحفظ السلام في غرب أفريقيا. وشاركنا باستمرار في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون منذ بدايتها. ونقف على استعداد للإسهام بنصيبنا المتواضع في أية عمليات أخرى للأمم المتحدة لحفظ السلام في غرب أفريقيا، كما نفعل الآن في إطار بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا. وفي ذلك الصدد، نرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، الذي يُنشئ بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

وتطرقت من فوري إلى العمل الذي لم ينجز في الألفية السابقة. وتلك هي المسائل الموضوعية للاستبعاد السياسي والحرمان والاستبعاد الاقتصادي والفقر المدقع. وكلها تؤثر على الأغلبية العظمى من البشرية. كما أنها تؤدي إلى نشأة كل الحالات الملحة التي يواجهها العالم اليوم - وهي حالات الصراع والحرب الأهلية؛ وباختصار حالات انعدام السلام.

وقد أنشأ قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ حالة غريبة للاستبعاد، وهو القرار الذي يتصل من خلال آثاره المباشرة بتايوان. لقد كانت جمهورية الصين (تايوان) عضوا أصليا في الأمم المتحدة خلال الفترة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٧١، معترفا بها من الأسرة الدولية. فإذا كان بوسع جمهورية الصين (تايوان) أن تكون عضوا في الأمم المتحدة حينذاك، فلم لا تكون عضوا الآن؟ وقد اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) الذي لم يعالج سوى مسألة تمثيل جمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة. وهو لم يقرر أن تايوان كانت، أو ينبغي أن تكون، جزءا من جمهورية الصين الشعبية. ولم يخول لجمهورية الصين الشعبية الحق في تمثيل جمهورية الصين (تايوان) أو الـ ٢٣ مليون نسمة من الشعب التايواني في الأمم المتحدة

ويشكل الآن تهديدا خطيرا لقدرة بعض المجتمعات في أفريقيا على البقاء. لقد تطور ذلك الوباء ببطء من مسألة صحية وإنسانية إلى مشكلة تنمية وأمن. وأدى هذا الوباء إلى تعقيد المشاكل التي تواجهها البلدان الأفريقية في الكفاح ضد وبائات أخرى، مثل الملاريا والسل. إلا أنه مما يدعو للسرور أن نلاحظ أن المجتمع الدولي أصبح حساسا إزاء تلك الحقيقة، وأن مبادرات مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، قد نفذت. وعليه، يجب توفير المزيد من الأموال والموارد وإيلاء مزيد من الاهتمام للبحوث والتنمية. لقد تضاءلت الإسهامات في هذا الصندوق، والبلدان النامية تدفع ثمننا باهظا من الناحيتين البشرية والمادية. وبالمثل، فإن مبادرة التحالف العالمي للقاحات والتحصين تتطلب تمويلا كافيا.

لم يكن السعي إلى تحقيق العدالة وحكم القانون الدولي ملحا في أي وقت من الأوقات كما هو اليوم. وحكومي تؤيد بقوة المحكمة الجنائية الدولية وهي تبدأ ولايتها الهامة لتحقيق العدالة. ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرزته حتى الآن، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأدعو الجميع إلى التعاون مع المحكمة حتى يمكننا، معا في جميع أنحاء العالم، أن نقول "لا" لثقافة الإفلات من العقاب.

وإذ أوصل التكلم عن موضوع العدالة، اسمحو لي بأن أؤكد مجددا رأي حكومي ومفاده أن الجزاءات المفروضة على كوبا ينبغي أن ترفع الآن. فهي تأتي بنتائج عكسية على أي حال. وكوبا عضو من أعضاء المجتمع الدولي محب للسلام لا يستحق شعبه العقاب الذي يعاقب به زهاء حوالي أربعة عقود الآن.

اسمحو لي الآن بأن أنتقل إلى المسائل الإنمائية. في أفريقيا، لا تزال جهودنا لتحقيق تنمية مستدامة تقوضها بشكل خطير مجموعة من العوامل، من أبرزها الصراعات،

إلى مساعدة دولية عاجلة لدعم الأمن وإعادة إرساء سيادة القانون والشروع في برنامج فعال لإعادة الإعمار. وترحب حكومة بلدي باتخاذ القرار ١٥٠٠ (٢٠٠٣)، على أمل أن يؤدي إنشاء مجلس الحكم في العراق إلى تحول سياسي حقيقي لصالح الشعب العراقي. ومع أن وضع نهاية سريعة لاحتلال العراق أمر مستصوب وعاجل، كما تؤكد بوضوح في القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣)، فإن المسائل المتعلقة المترتبة على احتلال العراق للكويت ينبغي التعامل معها بشكل شامل مرة وإلى الأبد.

ولا نزال نتابع الحالة في الشرق الأوسط عن كثب، ومرة أخرى، فإننا نأسف بشدة لتفجر دورة الهجمات والهجمات المضادة بين الإسرائيليين والفلسطينيين مؤجرا، الأمر الذي يقضي على الأمل في التوصل إلى تسوية مبكرة في إطار خارطة الطريق. ويجب تقوية تدابير بناء الثقة واستمرارها في كل مرحلة من مراحل تنفيذ خارطة الطريق، إن كان لعملية السلام أن تبقى. ويجب أن توقف التفجيرات الانتحارية التي تستهدف مدنيين أبرياء. ويجب أن ينتهي احتلال الأراضي العربية. ونحن، إذ نؤكد مجددا موقفنا بشأن الصراع العربي الإسرائيلي، نطالب بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

وتؤيد حكومة بلدي بقوة المبادرات التي يجري اتخاذها لخفض حدة التوترات بين الهند وباكستان، وهما صديقتان عظيمتان لغامبيا، ونحتهما معا على خفض تكديس الأسلحة على جانبي حدودهما، والسعي بعزم أكبر إلى التوصل إلى حل مقبول بشكل متبادل لخلافتهما، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمسألة كشمير. وبالمثل، نؤكد من جديد تأييدنا لإعادة توحيد شبه القارة الكورية سلميا.

إن الأمن الإنساني لا تهدده الصراعات فحسب. فوبال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يزال مراوغا،

وقد أنهينا توا في كيانكون محاولة أخرى في المفاوضات بشأن التجارة العالمية. ويأسف وفد بلدي أسفا عميقا لفشل المحادثات، وأيضا لكون العالم المتقدم النمو لم يستطع أن يتفق بشكل مباشر مع مجموعة الـ ٢١ بشأن مسألة الإعانات. ومما يحقق مصلحتنا الجماعية تفكيك الحواجز التجارية العالمية، والسماح بتوسيع الأسواق، بغية رفع الدخل في العالم النامي وخفض معدلات الفقر. وزيادة قوة الدخل في العالم النامي من شأنها أن تحفز التجارة العالمية بطرق ستكون أكثر فائدة للبلدان الغنية. ووفد بلدي يدعو كل الأطراف المعنية إلى ضمان أن نعود إلى طاولة المفاوضات بأسرع وقت ممكن، وبإصرار أكبر من الجانبين، على الوصول إلى اتفاق عادل ومنصف بشأن كل المسائل المعنية.

ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية أقل من الهدف المتفق عليه دوليا وهو نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونحن نثني على البلدان التي ارتفعت مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى ذلك المستوى، وعلى وجه الخصوص الدانمرك، والنرويج، وهولندا، والسويد.

ويحث وفد بلدي كل شركاء تنمية أفريقيا على تناول تلك المسائل بإخلاص والتزام، من أجل تقديم مساعدة مفيدة في بدء عملية التنمية البشرية المستدامة في البلدان الأفريقية.

ويثلج الصدر أن نلاحظ أن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ مكرس للأهداف الإنمائية للألفية. وبذلك، تنصدر مكافحة الفقر قمة جدول أعمال المجتمع الدولي، لأنه لا يزال أمامنا طريق طويل. وعلى سبيل المثال، كما ورد في التقرير

”على المستوى الإقليمي، لن تحقق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالوتيرة الراهنة، الأهداف

وأوجه الضعف الهيكلية، والكوارث الطبيعية والأمراض. وحتى يتصدى النظام الدولي بنجاح لتلك العوامل التي تتعلق بالتخلف الاقتصادي، يجب إيلاء اهتمام أكثر جدية لتنفيذ برنامج عمل بروكسل من أجل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، ويجب إيلاء اهتمام أكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أيضا أن ننفذ الالتزامات المقطوعة في الدوحة، ومونتيري، وجوهانسبرغ.

ليس هناك نقص في مشروعات التنمية. لكن النقص الذي يحتاج إلى تعبئة بشكل عاجل هو الموارد. وإلى الآن، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الالتزام والعمل. ويجب على شركاء تنمية أفريقيا أن يفوا بتعهداتهم لدعم تنمية أفريقيا. ووفد بلدي يرحب بخطة العمل من أجل أفريقيا التي وضعتها مجموعة الثمانية، وقانون النمو والفرص الأفريقي للولايات المتحدة الأمريكية، ومبادرة الاتحاد الأوروبي ”كل شيء إلا الأسلحة“، وكلها تلزم أصحابها بأشكال دعم محددة من أجل تنمية أفريقيا.

ومع ذلك، هناك حواجز كثيرة أمام تنفيذ تلك المبادرات، تسببها بعض السياسات الحمائية التي يمارسها شركاؤنا، وكذلك بعض القيود الأخرى المتعلقة بالسياسات والقيود الهيكلية. ومشكلة الإعانات التي تقدم للمزارعين لن تختفي. ويجب السماح للاقتصادات الزراعية في الجزء الخاص بنا من العالم بالمنافسة إن كان للنظام التجاري العالمي أن يعمل لصالح القضاء على الفقر. ومسألة الديون بعيدة عن الحل وإجراءات الحصول على منافع مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من الصعوبة بحيث لا يستطيع الكثير من البلدان الفقيرة أن تتابعها. والنهج الواقعي الوحيد لعلاج مشكلة الديون باعتبارها عقبة كأداء أمام التنمية هو إلغاؤها دون قيد أو شرط بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة الدخل المجاهدة.

بين نساتنا، فهن عماد الأمم القوية والمستقرة. وقد أسفرت تلك الاستراتيجية حتى الآن عن عائدات، كما يبين أداء بلدي في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٣.

في القطاع التعليمي، هدفنا هو تحقيق الالتحاق الشامل بالمدارس قبل سنة ٢٠١٥، وهو التاريخ المستهدف في إعلان الألفية. وحتى الآن، وصلنا بمعدل الالتحاق الإجمالي إلى نسبة ٩٠ في المائة، بعد أن كانت النسبة ٤٤ في المائة، منذ ٨ سنوات. وفي الوقت نفسه، زدنا برامج التعليم غير الرسمي للكبار والتعليم عن بعد في أنحاء البلاد. وكانت النتيجة الصافية هي انخفاض كبير في الأمية على مستوى الدولة. وتحسنت معدلات الانتقال من الصف الابتدائي إلى الصف الثانوي تحسنا كبيرا، من ١٢ في المائة، منذ ١٥ سنة، إلى أكثر من ٧٧ في المائة اليوم. وقبل ست سنوات، لم تكن توجد مؤسسات تعليمية تذكر على المستوى الجامعي. واليوم، توجد هذه النوعية بكثرة، وتشمل جامعة غامبيا الجديدة. وقد أمكن تحقيق ذلك بفضل القيادة الثابتة لرئيس جمهورية غامبيا الحاج يحيى جامع.

وحكومتني، إذ تعترف بالدور الهام الذي تقوم به المرأة في محيط الأسرة، وفي المجتمع وفي الأمة، سعت إلى إيلاء اهتمام خاص لتمكين نساتنا عن طريق التعليم، والتدريب، والمشاريع الخاصة المدرة للدخل. وحتى نزيد الفرص أمام البنات في النظام التعليمي، أنشأنا صندوقا استثماريا بعنوان "مشروع الرئيس لتمكين البنات من التعليم" لتوفير المنح التعليمية الشاملة للبنات اللاتي لا يتمكن بدونه من الذهاب إلى المدرسة لنقص الموارد. وساعد ذلك التدبير والتدابير الأخرى الموجهة نحو مساعدة المرأة على سد الفجوة القائمة بين الجنسين في التعليم في غامبيا.

المتعلقة بالفقر حتى عام ٢٠١٧، والأهداف المتعلقة بوفيات الأطفال حتى عام ٢٠١٥. والاتجاهات في المنطقة بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والجوع في ارتفاع - وليس في انخفاض" (تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، ص - ٢)

من الصحيح فعلا أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعاني من التخلف. وتلك الحالة مثيرة للانعراج، وكما أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحق، لن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية بنهج معتاد. والمفارقة، في رأينا، هي أنه بينما تتوفر الوسيلة لتحقيق الأهداف، يبدو أن الإرادة السياسية للقيام بهذا غير متوفرة. وسمحوا لي بأن أقتبس مرة أخرى من تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣.

"لدى عالم اليوم من الموارد والمعرفة أكبر من أي وقت مضى للتصدي لتحديات الأمراض المعدية، والإنتاجية المنخفضة، وعدم توفر الطاقة النظيفة والنقل، ونقص الخدمات الأساسية، مثل المياه النظيفة، والإصحاح، والمدارس، والرعاية الصحية. والمسألة هي ما هي أفضل طريقة لتطبيق تلك الموارد والمعرفة لإفادة أشد الشعوب فقرا". (المراجع نفسه، ص - ٣)

في غامبيا، تركز حكومتني على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والاستراتيجية التي وضعناها لهذا الغرض، ترد مفصلة في ورقتنا بشأن استراتيجية خفض الفقر. وفي اقتصاد مرتبط بالموارد مثل اقتصاد غامبيا، فإن جعل كل المؤشرات ذات الصلة تتجه اتجاها صحيحا نحو خفض الفقر من التحديات الصعبة. ومع ذلك، فإن حكومة بلدي مستعدة للتصدي لهذا التحدي. ونحن نركز بشكل خاص على تمكين شعبنا، ونسعى إلى تحقيق ذلك بإعطاء أولوية لقطاعاتنا التعليمية، والصحية، والزراعية، وأيضا ببناء القدرة

تغذيها مياه الأمطار، وتفضيلنا المزيد من الري باستخدام الموارد المائية الوفيرة التي يوفرها نهر الغامبيا وروافده. وتمثل دعامة ثالثة من دعائم برنامجنا للتمكين في القطاع الزراعي في تنويع الأنشطة بعيدا عن المحاصيل التقليدية بالمزيد من التركيز على إنتاج الأغذية، فضلا عن المحاصيل غير التقليدية الأخرى، لأغراض التصدير. وأخيرا، بعد أن قطعنا شوطا صوب النجاح في تحقيق كل هذه الأهداف، بدأنا الآن في زيادة سبل وصول منتجيننا للأسواق، سواء المحلية أو الخارجية.

وستتوقف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى حد كبير على مدى جودة أداء البلدان الفقيرة في المجالات التي أشرت إليها من فوري. كما أنه سيتوقف أيضا على مدى تمكينها هي ذاتها وإكسابها القدرة على الأداء من خلال تدابير الدعم التي يتخذها المجتمع الدولي. ويمكن زيادة على ذلك تعبئة منظومة الأمم المتحدة بأسرها للتوسط في تقديم هذا الدعم للبلدان النامية، وخاصة للبلدان التي تُظهر علامات مبشرة وبوادٍ إيجابية على إحراز التقدم.

وما برحت حكومتي تزيد من جهودها المبذولة لتعميق جذور الديمقراطية وتعزيز الحكم الرشيد في غامبيا. وتحقيقا لتلك الغاية، نعزم إدخال التحسينات باستمرار على أداء كافة أجهزة الحكومة. ويشكل نظام التعددية الحزبية لدينا الدعامة الرئيسية لشريعتنا السياسية. ونواصل إجراء انتخابات حرة ونزيهة على كافة أصعدة التمثيل الشعبي. ومحامنا مستقلة في أعمالها. كما شجعنا وسائل الإعلام على النمو والتوسع، مع ارتفاع مستويات المشاركة الخاصة بشكل متزايد. ولا بد أن المجتمع الدولي شعر بالارتياح لجهودنا وإنجازاتها في هذا المجال، لأن المنتدى الاقتصادي العالمي الذي انعقد في جنوب أفريقيا قرر أن يصنف غامبيا في المرتبة الثالثة بأفريقيا من حيث أدائها في الحكم الرشيد.

وتمكين ربوات البيوت الريفية أولوية أخرى لحكومتنا. ونحن نسعى إلى القيام بذلك عن طريق تدابير تؤدي إلى زيادة الوصول إلى الموارد، والبنية التحتية والخدمات، وإلى المعرفة والمهارات أيضا. ومعظم القرى بما في ذلك مدارس أولية، وتتقاسم مجموعات القرى منشآت التعليم الثانوي.

واتجهت جهودنا أيضا نحو تحسين صحة شعبنا. ولا يزال تحسين الرعاية الصحية للطفل تحسنا كبيرا، وبخاصة عن طريق برنامج واسع شامل للتحصين، يسهم بشكل كبير في الانخفاض الملحوظ في وفيات الأطفال في السنوات القليلة الماضية. وانخفضت معدلات وفيات المواليد بمقدار الثلث. وتززت برامج الرعاية الصحية الأولية بشكل شامل. وبالمثل، تحسن الوصول إلى المنشآت والخدمات الصحية تحسنا عظيما بشكل عام، مع بناء المستشفيات، والمراكز الصحية، والعيادات، والمستوصفات في أنحاء البلاد.

بيد أننا بالرغم من هذه الإنجازات جميعاً نشعر بالضآلة أمام التحديات التي ما زالت باقية. فتفشى الأمراض من قبيل السل والملاريا وعدد كبير من أمراض الجهاز التنفسي يشكل جزءا من برنامج لم يكتمل. ولا تزال الملاريا بصفة خاصة تمثل مشكلة كبرى: فهي السبب الرئيسي للوفيات وأحد الأسباب الرئيسية للشعور بالمرض لدى النساء الحوامل، وهي تزيد من معدل الإصابة بفقر الدم وانخفاض وزن المواليد. واليوم، بفضل تعاون فريق كوبي للطب والصحة تعد غامبيا الأولى في أفريقيا من حيث برنامج مكافحة الملاريا وفقا لمنظمة الصحة العالمية.

وفي مجال الزراعة، يتمثل هدفنا في تحقيق تحول كامل في هذا القطاع. وتمثل أولويتنا في الحد من أعباء الإنتاج وزيادة الإنتاجية من خلال برنامج نوعي للميكنة. يضاف إلى ذلك محاولتنا خفض اعتمادنا على طرق الإنتاج التي

أما فيما يتعلق بموضوع إصلاح الأمم المتحدة البالغ الأهمية، فيعرب وفدي عن ترحيبه بالجهود الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن. فبعد أكثر من عقد من الزمان لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في محاولاتنا إصلاح مجلس الأمن حتى يعكس بشكل حقيقي واقع النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. وتؤكد حكومتي مجددا موقفها، بل وموقف المنطقة الأفريقية برمتها، ومؤداه أنه يتعين إصلاح تشكيل مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه. ويجب زيادة عدد أعضاء المجلس، بحيث تشغل أفريقيا مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة على الأقل. لذلك فنحن نؤيد كل التأيد الاقتراح الجيد التوقيت المقدم من الأمين العام بإنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة لإعداد توصيات عملية في جملة أمور منها الإصلاحات الخاصة بالمنظمة.

وبينما نتقل إلى أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، يدعو وفدي الله تعالى بأن يتوج مساعينا بالنجاح. وندعوه أن تصبح هذه الدورة منعطفا هاما في جهودنا لجعل الأمم المتحدة أقرب إلى واقعنا وأكثر فاعلية، ولجعلها شاملة للجميع بحق. وندعو أن تزول بصفة نهائية في هذه الدورة أية شكوك في فائدة الأمم المتحدة لنا جميعا. وندعوه أن نخرج جميعا باختتام هذه الدورة وقد رسخ لدينا الاعتقاد بأننا لا يمكن أن نتوقع التصدي المباشر لمشاكلنا العالمية في الصراع والسلام والأمن والتنمية، ومن ثم احتواءها بشكل كامل وحلها حلا كاملا، إلا من خلال اللجوء بشكل أكمل للأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد بهيخ باهاودور ثابا، رئيس وفد مملكة نيبال.

ويشرفنا هذا التقدير حقا، ونجده مشجعا لنا في إصرارنا على المضي في النهوض أكثر من ذلك.

وقد جاءت المنجزات في حقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتجعل من عالمنا قرية عالمية بحق. وهذا في الواقع أمر مذهل. بيد أننا لا يجب أن نغفل عن أن أمام العالم النامي شوطا بعيدا في اللحاق بالركب حتى في هذا المجال. وينبغي المضي في المبادرات العالمية الرامية إلى رآب الفجوة التكنولوجية الرقمية بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي.

ولا بد من إجراء الأبحاث العلمية والتكنولوجية دعما لجوهر الحياة. وقد سمعنا خلال هذا العام عدة مزاعم تتعلق بالنجاح في استنساخ الأجنة البشرية. وتشكل هذه المزاعم، سواء كانت صحيحة أم غير صحيحة، صحيحة إيقاظا للبشرية جمعاء. ويجب على المجتمع الدولي أن يضم صفوفه للتصدي لها على نحو يكفل عدم السماح لأحد، مهما كانت الأسباب، بالعبث بالعلوم والتكنولوجيا بطرق قد تخل بتوازن الطبيعة الهش أو تهدده.

أما ظاهرة صيد الأسماك بطريقة غير قانونية وغير منظمة وغير مبلغ بها فلا تزال تمثل تحديا للدول الأفريقية الساحلية مثل غامبيا. وما برحت تحدث قدرا بالغاً من القلق على الصعيد الدولي، كما يتضح من اعتماد مختلف الصكوك الدولية لمكافحةها. ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه لحكومتي اليابان ولكسمبورغ ومنظمة الأغذية والزراعة على المساعدة التي قدمتها لقطاع مصائد الأسماك لدينا، وعن تأييده الكامل لتوصية الأمين العام بتوفير المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية على نحو شامل من أجل حفظ موارد المصائد وإدارتها. وندعو لتقديم مزيد من المساعدة والتعاون في جهودنا المبذولة لتشجيع الممارسات المستدامة في قطاع مصائد الأسماك باقتصاداتنا.

المعركة المتضاربة التي قمنا بشنّها الإرهاب إلى التراجع، ولكن الحرب التي يجب أن نفوز فيها عليه لم تحسم بعد.

ولم يترك هذا البلاء الأمم المتحدة دون أن يمسه منه جانب. فعلى سبيل المثال، انفجرت قنبلتان في مكاتب الأمم المتحدة في بغداد في أول شهرين من وجودها هناك، فقتلتا السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وآخرين، وكانتا بمثابة تذكارات كئيب لخطر الإرهاب القائم العشوائي. ونحن ندين الهجوم على الأمم المتحدة ونقدم عزاءنا العميق للبلدان التي فقدت مواطنيها والأسر التي فقدت ذويها في تلك الهجمات المأساوية.

ودولتي نفسها تعاني من الإرهاب، الذي يتركه منذ سبع سنوات من يصفون أنفسهم بالماويين. وقد أحلّ هؤلاء الماويون الذين يعارضون الملكية الدستورية والنظام الديمقراطي بوقف إطلاق النار الذي استمر سبعة أشهر، وانسحبوا من المحادثات وأطلقوا وابلا من العنف الذي لا يوصف على الشعب. فعلوا ذلك مع أن الحكومة أظهرت مرونة في قبول عدد من مطالبهم وقدمت مجموعة إصلاحات شاملة.

يقع على عاتق حكومة جلالته واجب حماية حياة وحرية الشعب والدفاع عن الحرية والديمقراطية في البلاد. وسنعمل ذلك بتصميم، ولكن بمسؤولية أيضا. وفي الوقت الذي اتخذنا فيه هذه الإجراءات، أبقينا الباب مفتوحا للحوار. وباسم الحكومة، أتقدم بالشكر لأصدقائنا على تفهمهم ومساعدتهم لنا في الحرب على الإرهاب، كما نتقدم بالشكر للأمين العام على اهتمامه وغيرته.

من الواضح أن موضوع العراق لا يزال موضوعا خطيرا. والآن، وقد انتهت الحرب، يجب على المجتمع الدولي أن يوافق على إعادة السيادة إلى الشعب العراقي في أسرع وقت ممكن، لتمكينه من أن يحكم نفسه بنفسه وبمساعدته

السيد ثابا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أحيي جوليان هونتي تحية حارة بوصفه رئيسا لهذه الدورة، وأؤكد له تعاون نيبال الكامل معه في عمله. ويستحق منا صاحب السعادة يان كافان، الرئيس السابق، التقدير على حسن أدائه لمهمته. كما أعرب عن التقدير للأمين العام الموقر لما يوفره من قيادة دينامية للأمم المتحدة.

لقد كانت الأشهر الإثنا عشر الماضية فترة حافلة بالأحداث التشنجية. وكانت أحداثها خليطا متنوعا. فقد أحدثنا ثغرة في جدار الإرهاب في حربنا عليه، ولكنه ما زال يشكل تهديدا خطيرا للسلام. وترنحت بعض البلدان عائدة إلى الأوضاع الطبيعية، بينما انزلت غيرها إلى هوة الفوضى. وتقبلت جميع الأطراف خارطة طريق الشرق الأوسط، ولكن حلقة جديدة من العنف تقوضها. ولا يزال العراق مصدرا لقلق الجميع. والكساد العالمي قد بلغ منعطفًا، ولكن النمو ما زال ضئيلا، وانهارت محادثات كانكون التجارية.

في خضم هذه التطورات برزت الأمم المتحدة إلى الصدارة بشكل لم يكن دائما يتسم بالجاذبية. بيد أن نيبال لديها إيمان باق بالأمم المتحدة واعتقاد بمركزيتها بالنسبة لجميع مساعي البشرية المشتركة من أجل السلام والتقدم والعدالة. وبالنسبة للدول الصغيرة مثلنا، تمثل الأمم المتحدة وينبغي أن تكون صرح السيادة والمدافعة عن الحرية. وقد تصدت لتحديات من هذا القبيل في الماضي، ويجب أن تعد نفسها لمواجهة المستقبل بنفس الجرأة من خلال عملية لتعزيز تعددية الأطراف.

واليوم يواجه العالم عددا من المخاطر التي تتهدد سلامه وتقدمه وانسجامه. ويشكل الإرهاب الآن أكثر من غيره بكثير أقرب الأخطار المحدقة بالبلدان غنيها وفقيرها، كبيرها وصغيرها. وبعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، دفعت

نزع السلاح وتدابير بناء الثقة مسألتان حيويتان لبناء ثقافة السلام. وتمثل الأسلحة النووية أخطر تهديد للبشرية ويجب التخلص منها، ومن وسائل إيصالها، في إطار زمني محدد. وينبغي أن تخفض الدول الحائزة للأسلحة النووية ترساناتها النووية تدريجياً؛ ويجب أن يضع مؤتمر نزع السلاح استراتيجية للتخلص من هذه الأسلحة.

وترحب نيبال، بوصفها دولة ملتزمة بالسلام، بالاقترحات الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وإبقاء الفضاء الخارجي خالياً من الأسلحة النووية. ونشدد أيضاً على ضرورة تدعيم نظامي حظر الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية وتقوية تدابير منع حصول الجهات الفاعلة التي ليست دولاً على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

تؤيد نيبال المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح بوصفها أدوات هامة لبناء الثقة بين الدول. ونحن نتطلع بشغف لاستضيف في كاتماندو المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وقد التمسنا من الأمانة العامة أن تنقح مسودة الاتفاق مع البلد المضيف ليصبح متسقاً مع الممارسات الدبلوماسية وأحكام المركزين الآخرين.

الفقر أكبر خطر مستحکم يتهدد السلم وكرامة الإنسان، والتنمية أكبر تحد يواجهه العالم. ويجب أن يعمل المجتمع العالمي مجتمعة لإنقاذ الناس في البلدان النامية من أخطار الجوع والجهل والمرض واليأس. يجب أن نخلق وظائف وفرصاً لتمكين الناس من أن يعيشوا حياة كريمة ويزيدوا مصلحتهم في السلام والنظام. وقد أولت نيبال تحفييف حدة الفقر أعلى الأولويات في خطتها الحالية، التي وضعت على غرار أوراق استراتيجية تخفيض حدة الفقر. والنمو العريض القاعدة وتنمية القطاع الاجتماعي والبرامج

على بناء بلده. وينبغي أن تعطي الأمم المتحدة دوراً معززاً في هذه العملية.

تحدد العنف في الشرق الأوسط عرضاً للخطر خارطة الطريق التي أيدها اللجنة الرباعية، والتي وعدت الفلسطينيين بدولة لهم قدرة على البقاء ووعدت الإسرائيليين بتوفير الأمن لهم. وتناشد نيبال كلا الطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والدخول في حوار بناء لتحقيق تسوية شاملة لهذه الأزمة التي طال اشتعالها. وتناشد إسرائيل أيضاً إعادة النظر في قرارها خلع الرئيس الفلسطيني عرفات.

يجب أن يتخذ مجلس الأمن قراراً في وقت مبكر بنشر الأمن في جميع أنحاء أفغانستان ليتسنى لعملية إعادة بناء البلاد أن تمضي قدماً. وينبغي أيضاً أن يكمل الجهود التي تبذل لحل الصراعات وتحقيق الاستقرار في البلدان الأفريقية وفي الأماكن الأخرى التي توجد فيها أوضاع متفجرة.

لنيبال اهتمام قوي بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتلتزم نحوها التزاماً لا يتزعزع. فالنيباليون ذوو الخوذ الزرق خدموا في مختلف البعثات على نحو مميز، وقدم العديدون منهم التضحية الكري في خدمة السلام والبشرية. وينبغي أن تستمر الأمم المتحدة في تقديم المساعدة للبلدان الفقيرة التي تساهم بقوات لسد الفجوات في مواردها، وإعطائها دوراً أكبر في تخطيط البعثات ونشر القوات.

لئن كانت تهدئة الأوضاع في حالات الأزمة مسألة ملحة، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن ينظر إلى ما بعد الجوانب الملحة للصراعات وأن يحاول بناء صرح سلام دائم في العالم. وإن نزع السلاح والتنمية وسيادة القانون هي أعمدة ذلك الصرح. ويوجد سبب أخلاقي يبرر لنا جميعاً أن نعمل من أجل هذا السلام، كما أنه يمثل أيضاً مسألة مصلحة ذاتية مستنيرة.

استئناف محادثات كانكون التجارية في القريب العاجل وعلى نحو تعود فيه العولمة بفوائد على الفقراء أيضا.

حكومة صاحب الجلالة ممتنة لمنظمة التجارة العالمية لقرارها قبول نيبال وكمبوديا عضوين جديدين. وهذه مجرد خطوة أولى. إذ أن نيبال، شأنها شأن سائر البلدان الأقل نمواً، تحتاج للوصول إلى أسواق الدول الغنية بدون ضرائب وبدون حصص، كما تحتاج لزيادة المساعدة من الدول الغنية لتحرر نفسها من شبك الفقر وتتمكن من إدماج نفسها في الاقتصاد العالمي.

تواجه البلدان النامية غير الساحلية إعاقه جغرافية وبعدها عن الممرات الرئيسية للتجارة العالمية. ونحن نرحب بحقيقة أن برنامج عمل ألماني يعالج مشكلة تلك البلدان، ونشكر بلدان العبور وشركاء التنمية لإنجاحهم الاجتماع الوزاري. ونحث جميع الأطراف على بذل جهود متضافرة لتنفيذ برنامج عمل ألماني.

الديمقراطية والإنصاف وسيادة القانون لبنات صرح السلام المضمون داخل البلد وفي جميع أنحاء العالم. ونيبال، بأخذها هذا في الحسبان، اعتمدت ديمقراطية تعددية ومكّنية دستورية وحرمة حقوق الإنسان والحريات بوصفها السمات التي تحدد دستورنا الحالي.

ولا يزال التزامنا بهذه القيم والمثل قويا كما كان على الدوام. والانتخابات البرلمانية، التي جرى تأخيرها بسبب خطر الماويين، ستعقد في أسرع وقت ممكن، وستتخذ إجراءات فورية لاستعادة السلطات المحلية وإعادة تنشيطها. والحكومة ملتزمة التزاما جديا بتحقيق ذلك.

وقد أولت الحكومة أولوية عالية لتحسين حالة المرأة والطفل والمحرومين، وكذلك لمنع الاتجار بالمرأة. وأنشأت محاكم للأحداث وعززت نظام المحاكم، وحاولت أن توفر

الموجهة والحكم الجيد تشكل استراتيجية هذه الخطة. وقد قمنا بتحرير الاقتصاد لتشجيع قيام شراكة أوسع مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجماعات الشعبية، ولتوفير حيز أكبر للاستثمار الأجنبي.

وقد شكلت التحسينات التي أدخلت على قطاع الزراعة والقطاع الاجتماعي، وعلى البنى الأساسية الريفية، محور سعينا لتخفيف حدة الفقر وتحقيق تنمية مستدامة. إلا أن نيبال تفتقر إلى الموارد الكافية لتحقيق أهدافها الإنمائية. فالقيود على مواردنا أصبحت أشد نتيجة لتمرد الماويين وما ترتب عليه من تمزق اقتصادي. وتواجه بلدان نامية عديدة أخرى وضعاً مشابهاً.

يجب أن يوحد المجتمع العالمي قواه، بروح من الشراكة، لاستئصال الفقر المدقع وتنشيط التنمية في الدول النامية. والواقع أن قمة الألفية والمؤتمرات العالمية المعنية بالتمويل والتنمية المستدامة وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والتجارة عملت بوضوح على تمهيد الطريق للمضي قدماً. ويجب أن نتأكد من عدم فشل هذه الاتفاقات في اختبار التنفيذ القاسي.

في الوقت الذي تقود فيه البلدان النامية جهود تقدمها، يجب أن يفي الشركاء في التنمية بالتزامهم بتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية وإعفاء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما فيها الأمم الأقل نمواً، من الديون.

بيد أن زيادة المساعدة الإنمائية وحدها لن تساعد البلدان النامية إلا إذا ألغت الدول الغنية إعاناتها للمزارعين وخفضت حواجزها الجمركية وغير الجمركية أمام منتجات بلدان الجنوب. إن تحسين الوصول إلى الأسواق العالمية حيوي للدول الفقيرة لاجتذاب الاستثمارات وإزالة القيود على إمداداتها وتحويل اقتصاداتها. وفي هذا السياق، يجب

منظمة تنبض بالنشاط ومؤثرة وفعالة، ويكون بإمكانها السيطرة على التحديات الطارئة.

الحالة من وجهة نظرنا تحتم على الجمعية العامة أن تستعيد سلطتها العليا في الأمم المتحدة وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجعل عمله أكثر وضوحاً وأكثر صلة بالناس العاديين. ولتحقيق هذه الأهداف، يتعين علينا لا أن نقوم بترشيح جدول أعمال هذين الجهازين فحسب، وإنما أيضاً أن نكفل أنفسنا يتخذان قرارات أقل ولكن أكثر أهمية، يمكن تنفيذها من أجل صالح الإنسانية.

إن الإصلاحات الرامية إلى جعل مجلس الأمن جهازاً أكثر ديمقراطية في عمله وأكثر تمثيلاً في هيكله تأخرت كثيراً جداً. وتعرب نيبال عن قلقها العميق لانعدام تقدم ملموس منذ أكثر من عقد بشأن مسألة توسعة مجلس الأمن، وتحت الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها لبلوغ ذلك الهدف. وفي رأينا، ينبغي لحركة عدم الانحياز الاضطلاع بدور نشيط في إصلاح الأمم المتحدة. وينبغي لها أيضاً أن تعمل بشكل وثيق مع مجموعة الـ ٧٧ لتحسين جدول أعمالهما المشترك في هذا المجال وغيره.

في جنوب آسيا، كما هو الوضع في أماكن أخرى، ننظر إلى التعاون الإقليمي على أنه أداة لتعاون الجنوب - الجنوب من أجل التقدم الجماعي في المنطقة وفي العالم بشكل عام. لقد استلهمت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي من روح ذلك الإلهام. دعونا نأمل أن يستطيع إقليمنا وضع خلافاته وراءه وأن يندفع قدماً بسرعة كي تحتل جنوب آسيا المكان الذي تستحقه بين مجتمع الأمم.

وإذا كان شغلنا الشاغل والعاجل في البلاد هو استعادة السلام، فإن التزامنا بتعاون إقليمي وبعالم عادل وآمن يمثل هدفاً متساوياً في الأهمية. لقد شهد العالم استعادة الشعب النيبالي حيويته خلال المراحل الصعبة من تاريخنا.

للجهات التي تعمل في مجال حماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد الأدوات والموارد الضرورية لأداء وظيفتها.

وتؤمن نيبال إيماناً راسخاً بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يبذل قصارى جهده لتعزيز الديمقراطية والعدل والإنصاف في التجارة العالمية والحكم على صعيد عالمي والعلاقات الدولية. وبهذه الروح نشدد على الضرورة الحتمية لإحداث تغيير في نظام التجارة العالمية، وإصلاح الهياكل المالية الدولية، وتقديم المساعدة للبلدان النامية لتمكينها من التغلب على مشاكلها.

وفيما يتعلق بالعدالة، ينتظر ما يقارب من ١٠٠٠٠٠٠ لاجئ بوتاني يعيشون في مخيمات في نيبال منذ أكثر من عقد العودة إلى بيوتهم في أمن وكرامة. ويحدونا الأمل أن تبدي بوتان مرونة أكبر في المفاوضات الثنائية للتوصل إلى تسوية مبكرة عادلة. وناشد المجتمع العالمي، بما في ذلك مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المساعدة في تهيئة مناخ يساعد على إيجاد حل لهذه المشكلة الإنسانية المؤلمة من خلال الإبقاء على اهتمامه في رعاية اللاجئين ومواصلة تقديم المساعدة لهم في هذه الظروف العصيبة.

لا يمكن لأي منظمة أن تصمد أمام اختبار الزمن إن لم تكن على استعداد لتنفيذ إصلاحات جريئة. وتظهر الأحداث التي سبقت حرب العراق هشاشة الأمم المتحدة وتؤكد على الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات عاجلة ومتوازنة في المنظمة لضمان زيادة شرعيتها، ليس في أعين الأغنياء فقط وإنما أيضاً في أذهان الفقراء.

وبينما نرحب بالإصلاحات التي اتخذتها الجمعية العامة العام الماضي، نؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء هيئة رفيعة المستوى لإيجاد السبل التي تجعل من الأمم المتحدة

ونظّل اليوم بالمثل ملتزمين بالتغلب على التحدي الراهن. والدعوة الأصدقاء والذين يتمنون لنيبال الخير أن يُبدوا قدرا أكبر من التفهم والتعاون لمساعدتنا في مواصلة رحلتنا نحو السلم والتقدم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): لقد استمعنا الى المتكلم الأخير في قائمة المناقشة العامة لهذه الجلسة. وقد طلب أحد الممثلين ممارسة حق الرد.

وأسمحوا لي أن أذكّر الأعضاء بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ريكويخو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية): استمع وفد كوبا بانتباه شديد لخطاب الجمهورية التشيكية ونأسف لاستخدامه لمهاجمة كوبا. في المحاكمات التي جرت في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٣ والتي ذكرت في هذا الخطاب، فإن مجموعة من المرتزقة المأجورين الذين أعطتهم الولايات المتحدة تعليمات في إطار حربها السياسية والاقتصادية ضد كوبا، انتهكوا قوانيننا مرارا، وتمت محاكمتهم ومعاقبتهم بموجب كل الضمانات التي تتوافق مع الإجراءات المعمول بها بكل المحاكم ووفقا للقوانين الموجودة مسبقا.

والعديد من قوانين العقوبات في أوروبا وفي الولايات المتحدة تصف هذا السلوك وتعاقب عليه بصرامة باعتباره "من الأعمال التي ترتكبها منظمات تحت سيطرة أجنبية". ولدى العديد من الدول قوانين مضادة تحظر التعاون مع دول أجنبية.

إن الجمهورية التشيكية أداة تستخدمها الولايات المتحدة ضد كوبا. وهذا ما حدث تكررًا في لجنة حقوق

الإنسان. وتحقيقا لذلك الغرض كثيرا ما ينتهك الدبلوماسيون التشيك المعتمدون والبرلمانيون والمبعوثون الآخرون قوانيننا. وتأسف حكومة كوبا لخلو الخطاب التشيكي من أي إشارة إلى كون الحصار الأمريكي الشمالي انتهاكا ضخما وفاضحا ومنهجيا لحقوق الإنسان للكوبيين.

ولم يتم الإفصاح، حتى الآن، عن أن الحصار أصبح أكثر صرامة وأوسع نطاقا، ولم يُفصَح عن وجود تلاعب في الولايات المتحدة بأسعار المشتريات الكوبية المحدودة من المواد الغذائية، حيث تعيق القيود والعراقيل الصارمة التجارة الحرة وتؤكد على الطبيعة الإبادية لهذا الحصار الذي يشمل الدواء والمواد الغذائية، فضلا عن تعارضه مع القانون الإنساني الدولي.

يأسف وفدي كون الخطاب التشيكي لم يذكر الانتهاك المنهجي الخطير لحقوق الإنسان في الأراضي الكوبية المحتلة، الذي يجري، بصريح العبارة، في قاعدة غوانتانامو البحرية، حيث تُفرض الظروف والممارسات اللاإنسانية على ما تسميهم بالمقاتلين غير القانونيين، بمن فيهم بعض الأطفال والمواطنين من عشرات البلدان، بما في ذلك من البلدان الأوروبية، الذين يحتجزون منذ أكثر من عام الآن دون توجيه تم إليهم.

ويقتضي الواجب من الوفد الكوبي أن يصرح بأن بلدا فيه تمييز وقمع وتجميع لأقلية طائفية من العجر في غيتوات، وفيه رهاب الأجانب والعنف وقتل المهاجرين والعجر دونما عقاب، وفيه تساهل حكومي تجاه العنصرية والفاشية الجديدة، وفيه تسامح مع وحشية الشرطة وكذلك مع الاعتقال القسري للمتظاهرين، وفيه يمنع المحتجزون من الاتصال بمحاميتهم وتحجب

المعلومات الخاصة بهم عن أسرهم، وفيه العشرات من المحتجزين ماتوا في ظروف غامضة، وفيه تسمح قوانين إقامة الأجانب للشرطة بمضايقة الأجانب، وفيه الظروف اللاإنسانية والإضرابات عن الطعام في السجون، وفيه تزداد تجارة الجنس والشبق الجنسي تجاه الأطفال كل يوم - بلد كهذا ليس له ذرة من السلطة الأخلاقية لدعم انتقاداته لكوبا.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠.